الدكتور عبد الغفار عزيز

من شيخ معمم إلى حاكم مسلم

دار الحقيقة للإعلام الدولي

دار الحقيقة للإعلام الدولي

١٧ شارع الدكتور عبد الغفار عزيز - دار السلام
القاهرة
تليفون ، فاكس : ٩٨١١١٩

المدير المسئول
مهندس
وائل عبد الغفار عزيز

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين .

(وبعد)

فإن ما يتميز به الإسلام أن جعل النصح والتوجيه أصلاً من أصول الدين وقد أعطى هذا الحق لكل فرد من أفراد الأمة ما دام قادراً عليه ملتزما بآداب الإسلام وأحكام هذا النصح الذى يدخل فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومن هنا كان لابد من خضوعه للشروط التى شرطها ربنا سبحانه فى قوله " **أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن** " . وقد سوى الإسلام بين الناس جميعا فى هذا الأمر فجعله للحكام والمحكومين معاً لأن الله وحده هو الذى انفرد بالكمال ولم يبرأ أحد من النقصان ، وقد قيل (لكل عالم هفوة ولكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة ولا بد لكل ليل من نهار) . وقال (ص) : (الدين النصيحة - الدين النصيحة - الدين النصيحة - قالوا : لمن يا رسول الله

قال : لله ورسوله ولأولى الأمر منكم) وقد كان رسول الله (ص) يستشير العامة والخاصة ويأخذ كثيراً برأى ونصائح الكثيرين منهم - كما أن الخلفاء الراشدين أيضاً دفعوا الناس دفعا وطالبوهم بتقديم النصح لهم وعدم كتمان الحق عنهم إلى حد أن عمر بن الخطاب قال لعامة الناس : إن رأيتم فيِ اعوجاجا فقوموه - .

ونصح الحكام والسلاطين لا يتنافى أبدا مع لزوم طاعتهم واتباع أوامرهم فى غير ما يخالف الله بل إنه فرض واجب وأمر لازم ولا يتم إيمان إلا به ولا يثبت إسلام إلا عليه وفى ذلك يقول المولى سبحانه " **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** " - والحاكم بشر يخطىء ويصيب ولذا فله أيضاً أن يُنصح .

يقول ابن عبد ربه فى كتابه العقد الفريد : (إن رجلاً دخل على بعض ملوكهم فقال له : أيها الملك إن نصيحتك واجبة فى الصغير الحقير والكبير الخطير ، ولولا الثقة بفضيلة رأيك واحتمالك ما يشق موقعه من الأسماع والقلوب فى جنب صلاح العامة وتلافى الحادث قبل تفاقمه ، لكان خُرقا منى أن أقول : (أى أتحدث معك وأخاطبك) ولكن إذا رجعنا إلى أن

بقاءنا موصول ببقائك وأنفسنا متعلقة بنفسك لم نجد بداً من أداء الحق إليك وإن أنت لم تسلنى ذلك أو خفتُ ألا تقبل منى

من هذا المنطلق كتبت هذه الرسائل واعتبرتها من الفروض الواجبة علىَ كعالم من علماء المسلمين وجب عليه أن ينصح عامتهم وخاصتهم ، وأن يبين لهم طريق الحق والخطأ والصواب على الرغم مما عرف من أن كثيرين من الحكام قد لا يقبلون النصح بل إن معظمهم يرى فى الناصح غالباً أنه عدو يريد النيل منه أو التشهير به . والحقيقة أننى ما تشجعت فى الكتابة لحاكم مصر ورئيسها إلا بسبب ما رأيته فيه من تواضع وعدم كبر وتقبل للنصح والإستماع إلى من يخالفونه فى الرأى ولا نستطيع إلا أن نقول بصراحة من غير نفاق ولا مداراة أننا نعيش عصر حرية الكلمة التى حرمنا منها لفترات طويلة وهذا أيضاً هو الذى شجعنى على أن أكتب ما كتبت رغم استثقال بعض الناس لكثير مما كتبت وخوف الكثيرين منهم علىَ من بطش الباطشين ، وبخاصة من يحكمون منهم بقانون الطوارىء الذى يشوه هذا العهد ويطفىء لمعان وبريق حرية كنا نرجو أن تكون لامعة براقة . قال لى بعضهم إن الحكماء يقولون : (من تعرض للسلطان أرداه ومن تطامن له تخطاه) فقلت لهم : إن الحكماء أيضاً يقولون : (ينبغى لمن صحب السلطان ألا

يكتم عنه نصيحة وإن استثقلها وليكن كلامه له كلام رفق لا كلام خرق - حتى يخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك ولكن يضرب له الأمثال ويخبره بعيب غيره ليعرف عيب نفسه) .

وأعتقد أنى فعلت ذلك فى كل الرسائل التى كتبتها لسيادته ووجهتها إليه عبر جريدة الوفد فى مقالنا الأسبوعى (دعوة حق) . وقد طلب منى بعض الأصدقاء أن أجمع هذه الرسائل والمقالات فى كتاب حتى يمكن أن يستفيد منها أكبر عدد من الناس ، وتكون مرجعاً وهادياً لبعض دعاتنا الذين يستعملون أسلوب العنف والهجوم مع الحكام الذين وجبت لهم الطاعة ، مع وجوب النصيحة التى لا يصلح أن تكون كما قلنا مقرونة بقدح أو ذم حتى تكون مقبولة يستمع الحكام لها ويستجيبون إليها . وقديماً قال المأمون : (الملوك تتحمل كل شىء إلا ثلاثة أشياء : القدح فى الملك ، وإفشاء السر ، والتعرض للحرم) .

هذا ، وقد جُمعت هذه الرسائل والمقالات ، وتم ترتيبها حسب موضوعاتها ، وليس حسب نشرها رجاء الاستفادة منها. هذا وأسأل الله أن يكون عملى خالصاً لوجهه الكريم والله ولى التوفيق .

خطاب خاص لرئيس الدولة

من اللافت للنظر أن نرى القرآن الكريم وقد طوى بين دفتيه كثيرا من قصص السابقين وما حدث لبعض الأمم من إغراق أو إحراق أو تدمير مما نراه مكرراً فى كثير من سور القرآن بأساليب مختلفة فى الطول والقصر والإيجاز والتوضيح - وقد تبين للمحققين المدققين أن فى تكرار القصة بصياغات مختلفة زيادة توضيح وتبيانا لحقيقة فيها عظة وعبرة ومع كل أسلوب من أساليب التعبير الذى تفرق بين آيات القرآن - كتاب رب العالمين - ولو جمعنا كل قصص القرآن وبحثنا عن أسباب سقوط الدول وفناء الأمم والشعوب لوجدنا أن ذلك كان بسبب فساد قائم أو ظلم منتشر لذلك يقول القرآن " **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون** " والناس تبع لإمامهم فى الخير والشر والملك لا ينفع إلا بوزرائه وأعوانه . ولا ينفع الوزراء والأعوان إلا بالمودة والنصيحة - ولا تنفع المودة والنصيحة إلا مع الرأى والعفاف وقد وجدت من واجبى كمسلم لا يملك إلا النصيحة أن أوجه بعض النصائح من خلال هذا

المكان الذى أتيح لنا فى هذه الصحيفة وفيما حمله التاريخ إلينا بالإضافة إلى قصص الأمم والشعوب كثير من نصائح العلماء إلى ملوكهم وحكامهم فقد وجدت فيها حكما ومواعظ أرى أننا فى أمس الحاجة إلى مثلها فى هذه الأيام وأرى ايضا أن ديننا يأمرنا أن نفعل مثلهم وإن كان بعض من علماء الأمة قد تقاعسوا عن واجب النصح للحكام وشغلوا وانشغلوا بأمور أخرى ظنوا أنها تكفيهم وتسقط عنهم مسئولية نصح الحاكم والمحكوم - وقديما قالوا : (صنفان إذا صلحا صلح الناس "الأمراء والفقهاء ") وقد شجعنى على فكرة توجيه النصيحة للرئيس مبارك ما اكتشفته فى شخصيته حين التقيت به وجلست معه وحدى جلسة طويلة أستمع إليه ويستمع إلى واحسست بعد هذا اللقاء أن الرجل يرجى منه خير كثير وينتظر على يديه صلاح أمر هذه الأمة إذا ما قدمت له النصيحة الخالصة ، واستوزر لهذه الأمة وزراء خير ووفق فى اختيار بطانته ومساعديه - فقديما قالوا : (إن السلطان إذا كان صالحا ووزراؤه وزراء سوء امتنع خيره من الناس ولم ينتفع منه بمنفعة) . وشبهوا ذلك بالماء الصافى يكون فيه التمساح فلا يستطيع أحدأن يدخله وإن كان محتاجا إليه .

كذلك يقول الأحنف بن قيس :(من فسدت بطانته كان كمن غص بالماء فلا مساغ له ومن خانه ثقته فقد أوتى من مأمنه).

وإذا كان الحكماء قد قالوا : (إن من شأن الرعية قلة الرضا عن الأئمة وتضييق العذر عليهم ، وإلزام اللائمة لهم - فقد قالوا أيضا : (رب ملوم لاذنب له ولا سبيل إلى السلامة من ألسنة العامة إذا كان رضا جملتها وموافقة جماعتها من المعجز الذى لا يدرك والممتنع الذى لا يملك) .

ونحن بحمد الله نؤمن بهذا الرأى ونرى فى رئيسنا حسن التدبير والعزم وإذا كان له علينا حق الطاعة وتنفيذ الأمر فإن لنا عليه أيضا حق النصح وسماع الرأى (والدين النصيحة).

مشورة العلمـــــــاء

سيادة الرئيس :

مادفعنى لكتابة هذه الرسائل إليك - إلا حبى لك و إحساسى بحاجة أمثالك من الحكام المخلصين الى من يخلص لهم ، ويصدق فى نصحهم ، ولا يكتم عنهم مايجب أن يعرفوه من أمور بلادهم وأحوال رعاياهم - فقد جرت العادة أن يكتم بعض حواشى السلاطين عنهم كثيرا من أحوال الرعية ويتقربوا إليهم بكتمان مايرون أنه قد لا يرضيهم إذا ما أذاعوه حتى وإن كان فيما يكتمونه عنهم خطر على البلاد والعباد - أو حتى خطر على الحكام أنفسهم - وأنت والحمد لله (من غير نفاق أو مجاملة) لست من الحكام المتكبرين أو القادة المتجبرين أو الزعماء المغرورين - فقد منع عنك تاريخك النظيف حتى الآن ، أن ينالك أحد بسوء كما فعلوا مع من سبقوك - كما أن صراحتك ووضوحك قد لفتا أنظار أعدائك ، قبل أصدقائك ، ولولا أن أوضاعاً تسود وأحوالاً نحن نعرف أنها نتاج لتصرفات غيرك قد تؤدى الى تغيير رأى الناس

فيك ، واتهامك بالتقصير مع براءتك من تعمد الخطأ أوعدم رغبتك فى الإصلاح ، ماتكلمت ولا نصحت ، وسكت كما سكت الكثيرون - وأرجو ألا تستصغر نصحى وقولى أو تستصغر ما أراه خطأ يحتاج إلى علاج أو إصلاح فقديما قالوا (لا ينبغى لعاقل أن يستصغر شيئاً من الخطأ أو الزلل فإنه متى استصغر الصغير يوشك أن يقع فى الكبير فقد رأينا الملك يؤتى من العدو المحتقر ، ورأينا الصحة تؤتى من الداء اليسير ورأينا الأنهار تتدفق من الجداول الصغيرة).

وما أقدمه ياسيادة الرئيس ليس إلا رأيا فقط لك أن تأخذ به أو لا تأخذ ، وأقسم أنى لا ألتمس بذلك إلا رضا الله فقط ، امتثالا لقول أبى الدرداء لمعاوية بن أبى سفيان : (إن من يلتمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤونة الناس - ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله الى الناس).

أيها الحاكم الطيب والرئيس المسلم : إنك وكل حكام المسلمين فى حاجة الى نصيحة العلماء ومشورتهم والاستماع إلى آرائهم ومعرفة أحكام الإسلام منهم فى كل ماتقدمونه للمسلمين الذين ولاكم الله أمورهم ، وامتحنكم بهذه الولاية

لتقوموا بين الله وبين عباده تنقادون الى الله وتقودون رعاياكم إليه وقد سئل بعض الحكماء عن أى الأمور أشد تأييدا للسلطان وأيتها أشد إضرارا به ؟ فقال : (أشدهما تأييدا له ثلاثة أشياء : مشاورة العلماء وتجربة الأمور وحسن التثبت وأشدها إضرارا به ثلاثة أشياء : الاستبداد - والتهاون - والعجلة) واعلم ياسيادة الرئيس ان السلطان هو زمام الأمور ونظام الحقوق وقوام الحدود والقطب الذى عليه مدار الدنيا وهو حمى الله فى بلاده وظله الممدود على عباده ، وقديما قال عمرو ابن العاص : (لا سلطان إلا بالرجال ولا رجال إلا بمال ولا مال إلا بعمارة ولا عمارة إلا بعدل) وسترى ياسيادة الرئيس فى رسائلى القادمة إن شاء الله كيف أننا افتقدنا الرجال ففقدنا المال وافتقدنا المال ففقدنا العمارة - وبفقدان الرجال والمال والعمارة أخشى أن يضيع العدل .

والى أن نلتقى مع رسالة أخرى أرجو لك دوام الصحة وطول البقاء .

العاقل من اتعظ بغيره

أحداث التاريخ هى مواعظ السلاطين ، ومدارس النابهين الفاقهين . ومطايخ المتأدبين العاقلين . قال أحد الحكماء : كفى بالتجارب تأديباً ، وبتقلب الأيام عظة . وقال آخـــر : "كفى بالدهر مؤدباً وبالعقل مرشداً " . وقالوا : فى نفع تجارب الأيام " كفى بالدهر مُخبراً بما مضى عما بقى" .

وقد كان فى تجارب السابقين على امتداد التاريخ ما يدفع الإنسان للاتعاظ والإعتبار . وقد قلت قبل ذلك إن تكرار قصص السابقين فى القرآن الكريم كان مقصودا به لفت أنظار الناس إلى تجارب الزمان وأحداث التاريخ . ليأخذوا منها العظة وليضعوها فى الاعتبار .

وقد توقفت سيادة الرئيس فى رسالتى السابقة التى رجوتك فيها أن تأخذ بنصائح الحكماء وأقوال السابقين وتستشير العلماء - وتأخذ بنصائح المخلصين ، توقفت عند كلام عمرو بن العاص حين قال : - لا سلطان إلا بالرجال ، ولا رجال إلا بمال ، ولا مال إلا بعمارة ، ولا عمارة إلا بعدل .

وقلت : إننا افتقدنا الرجال ففقدنا المال . وافتقدنا المال ففقدنا العمارة وأخشى بفقدان الرجال والمال والعمارة أن يضيع العدل ، وكنت أنوى أن أذكر لك بالتفصيل كيف فقدنا الرجال، لولا أننى وجدت فى عهد الإمام علىّ إلى مالك بن الحارث الأشتر حين ولاه مصر دستوراً كاملاً يشتمل على كل ما يحتاج إليه الحاكم من سياسة الحكم وتصريف أمور الرعية . للوصول بها إلى أوفى غاية من الحياتين المادية والأدبية - وقد حوى هذا العهد ضروباً من السياسة الحكيمة لم تبلغها بعد أرقى الأمم حضارة وتشريعاً ، وكان أجمل ما فى هذا العهد ما يتعلق باختيار الرجال الذين يعاونون الحاكم ويعملون معه ، وهو ما أردت أن ألفت نظر فخامتكم إليه ، وأبين أسباب ما وصلنا إليه من نكسات أدت إلى فقدان المال بسبب افتقادنا للرجال ، يقول الإمام على لمالك : " إن شر وزرائك من كان قبلك للأشرار وزيراً ، ومن شركهم فى الآثام فلا يكونن لك بطانة ، فإنهم أعوان الأثمة ، وإخوان الظلمة ، وأنت واجد من غيرهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم ، وليس عليه مثل ذنوبهم وأوزارهم . ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه ، ولا آثما على إثمه ، أولئك أخف عليك مؤونة ، وأحسن لك

معونة ، وأحنى عليك عطفاً ، وأقل لغيرك إلفاً ، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك ، ثم ليكن آثرهم عندك أقولهَم بمُر الحق لك . وأقلهم مساعدة فيما يكون منك ".

ثم يقول الإمام على لمالك : ثم انظر فى أمور عمالك . فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة وأثرة . فإنهما جماعٌ من شعب الجوار والخيانة ، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة ، والقدم فى الإسلام ، فإنهم أكرم اخلاقاً ، وأصحُ أعراضاً وأقل فى المطالع إشرافاً . وأبلغ فى عواقب الأمور نظراً .

سيادة الرئيس : أرأيت كيف كانت حكمة العليم الخبير حين قال : **" وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين "** .

(أ)

سيادة الرئيس : - التقيت بك على انفراد فى بيتك ، فوجدتك بشوشا ودودا وأحسست أننى أمام قمة من قمم التواضع والإخلاص ، وقد شجَعْتنى فطلبت منى أن أكون صريحاً معك ، وأن أحدثك بكل ما عندى من آراء وأفكار ٠

وأعترف بأننى انتهزت هذه الفرصة فتحدثت معك بصراحة كاملة وذكرت لكم رأيى الخالص فى كل ما ناقشتكم فيه من أمور ، ورأيت منك استحسانا لما اقول ، وتشجيعا لى للتحدث معكم بصراحة وحرية ٠ وقد تأكد هذا الاستحسان حين أخبرتم بذلك رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب وأخبرونى بذلك - وقد صدقت ما أخبرتمونى به من أنكم على استعداد لمقابلتى عندما اطلب ذلك ولما بينت لكم صعوبة ذلك قلتم بحزم انكم ستصدرون أمركم للسكرتارية لإبلاغكم بذلك وتحديد موعد سريع للالتقاء بكم ٠ وقد جربت ذلك بعدها ثلاث مرات وأكدت لمن اتصلت بهم أهمية اللقاء ٠ ولكنهم للأسف لم يبلغونى رفضا او اعتذارا - وكعادتى ومعرفتى بأن السلطان لا يخدع والحاكم لا يكذب ظننت كعادتى خيرا وقلت لعل

الطلب لم يبلغ والرسالة لم تصل .

ومعظم ما حدثتكم فيه كان يدور حول مشكلات الشباب وموضوع الشريعة وإصلاح الأزهر وذكرت لكم رأيى فى بعض الممارسات التى يمارسها وزير الداخلية مع الشباب واعتدائه على حرمة المساجد - وقد بقيت معك ساعة ونصف ساعة تستمع إلى وأستمع اليك وكأننا صديقان - ولما راجعت بعض ما قلته لك أحسست أن فى بعضه جرأة أنت الذى شجعتنى عليها وشجعنى عليها تواضعك وبساطتك . وأذكر أننى الذى طلبت الاكتفاء بهذه المدة نظراً لكثرة مشاغلك ولازلت أذكر قولك بأنه لولا ارتباطك بموعد مع مسئول عراقى لبقيت معى ست ساعات كاملة وخرجت من عندك وانا مندهش بهذه المقابلة التى ختمتها يا سيادة الرئيس بأنك على استعداد لمقابلتى فى أى وقت وما على إلا أن اتصل بمكتبكم ليحددوا لى موعد القاء الذى قلت إنه سيكون دائما فى أقرب وقت ممكن .وأشهد أنك كنت عف اللسان حين ذكرت لى مواقف بعض معارضيك وأنك رغم مواقف بعضهم منك تقوم بأداء الواجب نحوهم ولا تحمل لهم غلاً ولا كرهاً ، وقد كنت صريحا يا سيادة الرئيس حين حدثتنى عن مشاكل المجتمع وتقصير

كثير من الناس فى أداء مسئولياتهم وأنك تحاول ما أمكن علاج هذا القصور وتبحث عن حلول لهذه المشكلات وأنك حريص على إصلاح هذا المجتمع الذى اعترفتم بأنه قد تفشت فيه الأنانية وانعدم فيه الوفاء والاخلاص وانتشر فيه الحقد وقلة الضمير. هكذا قلت يا سيادة الرئيس إلى حد أنك ذكرت لى بكل صراحة بأن المخلصين من الناس يعانون الكثير ممن يحاربونهم ويحقدون عليهم - بل كنت صريحا حين قلت بأنك تجد صعوبة كبيرة عند اختياركم للوزراء ويعلم الله أنى خرجت من عندكم وأنا أكثر الناس حبا لك بعد أن كان فى النفس منكم شيئ - ويعلم الله أنى ما تركت مكانا ذكر فيه اسمكم إلا حدثتهم عنكم بكل خير ودافعت كثيراً عما حاول بعضهم أن ينسبه إليك ولا أذيع سرا حين أقول إن من أسباب إحجامى عن خوض المعركة الانتخابية الماضية خشيتى أن أوضع رغما عنى فى موقف المعارض لك شخصيا ، رغم معارضتى لكثير من تصرفات حزبكم وبعض المسئولين فيه وفى الحكومة . وبعدها استقلت من جميع تشكيلات الوفد أيضا حتى لا يفرض علىّ ما تسمونه بالالتزام الحزبى الذى قد يوقفنى منكم موقفا لا أحبه ولا أرضاه - وفضلت أن أكون مستقلا أنتمى للإسلام

أولا ولمصر ثانيا وأعمل خلال هذا الانتماء فقط لرفعة دينى ووطنى ٠

سيادة الرئيس :- لقد تركت مصر منذ أربعة شهور لأشارك فى إعداد الدعاة وتربية الشباب فى بلد آخر بعد ان تأكد لى أن تعليمات قد صدرت لمضايقتى والوقوف فى وجه الإصلاحات التى أدعو اليها بخصوص الأزهر وجامعته والتى اقتنعتم بها حين أخبرتنى بأنك ستأمر بالبدء فيها فورا - وسل رئيس وزرائك عما فعله معى وما طلبه منى سبعة وزراء كانوا معه حتى أحصل على حق من حقوقى ٠

سيادة الرئيس :- لا أعتقد أنى أستطيع الآن لقاءكم الشخصى بعد أن طلبت ذلك ثلاث مرات ولم ترد سكرتاريتكم على طلبى ولو بالاعتذار كما أن ما أود إخباركم به وإطلاعكم عليه يحتاج إلى زمن كبير قد لا يتسع له وقتكم الثمين ومن منطلق حبى لكم وخشيتى عليكم ورغبتى فى توضيح حقائق تحجبت عنكم أرجو أن تفسحوا صدركم لما سأقوله لكم بكل صراحة وصدق لأنى أرى الآن ما لا تراه وأحس بخوف شديد عليك وعلى بلادى وإنى - والله - من الناصحين ٠

(٢)

سيادة الرئيس : فكرت كثيراً قبل أن أبدأ كتابة رسائلى هذه إليك - فقد خشيت أن تظن أو يظن الناس أنى أبغى من وراء ذلك عرض الدنيا وزخرف الحياة . ورغم نصائح الكثيرين بالسكوت عن هذا الأمر خشية سوء الفهم أو معرفة القصد مما قد يضر كما يقولون ، أو يؤثر على حياتى كما يدعون ، إلا أنى رفضت هذه النصائح وأخذت بما أملاه علىّ دينى وضميرى إيماناً منى بسماحتكم وتواضعكم وثقة فى رغبة المخلصين - وأعتقد أنك منهم - فى سماع النصح ومعرفة الحقيقة .

ولذا فقد صممت على الكتابة إليك من هذا المنطلق ، ومن منطلق الأمر الإلهى بالنصح للحاكم والمحكوم . ووجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ومع أن علماء المسلمين يرون أن نقد الحكام ليس مجرد حق للأمة بل هو واجب عليهم لأن الحكام بشر ، وكل بشر يرد عليه الخطأ ، فإنى والله يا سيادة الرئيس ما قصدت بهذا نقدكم ولا إحراجكم بقدر ما قصدت مجرد توضيح أمور قد تكون غائبة عنكم أو معماة

عليكم . وحتى على فرض أنك كبشر تخطىء وتصيب فإن الإنسان قد يقع فى الخطأ بحسن نية أو نتيجة لنقص فى المعلومات . وقد روى أن حذيفة رضى الله عنه دخل على أمير المؤمنين عمر فرأه مهموماً حزيناً ، فقال له : ما يهمك يا أمير المؤمنين ؟ فقال : أنى أخاف أن أقع فى منكر فلا ينهانى احد منكم تعظيماً لى ، فقال له حذيفة : والله لو رأيناك خرجت عن الحق لنهيناك ، ففرح عمر وقال : الحمد لله الذى جعل لى اصحاباً يقومونني إذا اعوججت .

وحاشا لله - رغم ذلك يا سيادة الرئيس - أن أقول أنك قد اعوججت وأنى اقومك ، وإنما فقط أعرف أن الحاكم الأول فى الدولة بمقتضى مبادىء الإسلام هو فرد من أفراد الأمة لا يتميز عنهم بشىء إلا أنه أشدهم أعباء وأكثرهم مسئولية ، وهو لا يتخذ مركزا خاصا يعفيه من النصح والتوجيه ، أو يعفيه من الواجبات . فليست له صفة القداسة التى كان يدعيها الحكام لأنفسهم وهو ممثل عن الأمة ووكيل عنها ، عهدت إليه تصريف شئون البلاد ورعاية مصالح الناس ، والأمة صاحبة الحق فى تقويمه ونصحه ومراقبة اعماله لأنها هى التى أقامته فى مكانه . وعهدت إليه أمورها ببيعة حرة

خالصة من شوائب الضغط والإكراه .

وأنا أرى يا سيادة الرئيس - أن الوضع الحالى فى بلادنا قد يمنع الكثيرين ممن حولك أن ينصحوا أو حتى يلمحوا لأنى أرى - كما يرى معظم الناس - أنهم من أصحاب المصالح الخاصة ، وقد يرى بعضهم أن فى كتمان الحقيقة عنكم بقاء له وتثبيتا لوضعه ، وصدقنى يا سيادة الرئيس أن كثيراً من الناس هنا وفى بلاد أخرى مسلمة يسألون عن دور العلماء فى بلادنا ، ويعجبون لسكوت عمائم كبيرة فى وظائف خطيرة ليس لهم دور يذكر فى نصح العامة أو توجيه الخاصة . ولعل كثيراً من الانحرافات فى بلادنا جاءت بسبب سكوت الناس عن المنكر ، وعدم قيام العلماء بواجبهم تجاه الأمر والنهى . وفى الاثر : (إن الله ليؤاخذ العامة بعمل الخاصة ، فإذا ظهرت المعاصى فلم تنكر استحقوا العقوبة جميعا) .

سيادة الرئيس : لقد اضطررت إلى هذه المقدمة الطويلة قبل الدخول فى الموضوعات التى أرغب فى إخباركم بها والتحدث معكم بشأنها والتى تتعلق بالأحوال العامة والخاصة فى بلادنا ، للتأكيد على أنى لا أبغى من وراء ذلك سوى

الخير لكم ولنا . فإن الله قلدك أمراً عظيماً ثوابه أعظم الثواب ، وعقابه أشد العقاب ، وقد استرعاك الله أمر هذه الأمة ، وأئتمنك عليها وابتلاك بها ، وولاك أمرها . وأسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته ، وأنا أريد لك السعادة ، ولشعب مصر - وأنا منهم - الخير والفلاح . فاقبل منى - رعاك الله وحفظك من كل شر وسوء . ولنبدأ سيادة الرئيس من الأسبوع القادم الحديث عن مجلس الشعب ، وقد شاء الله أن تكون لى فيه تجربة ولى فيه رأى . فإلى لقاء .

(٣)

سيادة الرئيس أرجو أن تقرأ رسائلى بتمعن وألا تكتفى منها بمجرد التلخيص لك . أو النظر السريع منك أو من غيرك، لأنى أخشى ألا تترجم لكم كما ينبغى أو تشرح كما يجب . ولعل سيادتكم يعرف أنى الأن لا أنتمى لحزب ولا ألتزم بتوجيهات جماعة أو فئة معينة من الناس . فأنا أرى أن ما تسمونه التزاما حزبيا يتعارض تماما مع ما أعطاه الدين للمسلمين من حرية شخصية واحقية كل منهم فى إبداء رأيه بما يشاء . لست إخوانيا وإن رأيت أن الانتماء إليهم شرف لم أنله ، ولست وفديا وإن كنت احترم رموز هذا الحزب وأعترف بقدرات وميزات الكثيرين من أعضائه . ويعلم الله أنى أؤيد كل رأى سديد أياً كان صاحبه ومهما كانت هويته ففى كل حزب من احزابنا المصرية أستصوب أراء وارفض أخرى . ولاأاستطيع أن أقول يا سيادة الرئيس أن الحزب الوطنى – ولا أقول حزبكم الوطنى ، فالمفروض فيك أن تكون لكل الناس وجميع الأحزاب – كله عيوب أو حسنات . فلكل حزب عيوبه

وأتباع كل حزب فيهم الصالحون وفيهم الطالحون . وأنا أحترم كثيرين من كبار رجالات الحزب الوطنى كأشخاص . وإن كنت أختلف مع كثير من أفكارهم وأعترض على كثير من أعمالهم وأنا كبشر أخطىء وأصيب فليس رأيى دائماً هو الصواب وما عداه هو الخطأ ، وأنا والحمد لله أحترم آراء الآخرين وأفكارهم بل وأقدر إيمانهم بمبادئهم وعقائدهم أيا كانت هذه المبادىء أو العقائد ما داموا لا يحاولون فرض مبادئهم أو عقائدهم على الآخرين بأسلوب القوة أو المغالطات.

واسمح لى يا سيادة الرئيس - بعد هذه المقدمة - أن اتحدث هنا عن ممارسة الحزب الوطنى باعتبار أنه حزب الحكومة وعقيدة النظام . وأرجو ألا تغضب فكما اتفقنا قبل ذلك : المقصود هو النصح وتوضيح الحقائق . ولو كان لأحد أن يستغنى برأيه لاستغنى النبى (ص) برأيه الشخصى فى غير ما يوحى به إليه . لكنه عليه السلام كان يستشير ويسمع وجهات نظر الآخرين . بل كان يصل الأمر مع كونه نبيا مرسلا إلى نقد أعماله والاعتراض عليه . وكان يشجع الناس على ذلك ويعرف أنه مع أحقيته فى التشريع إلا أنه مأمور أن يشاور امتثالا لقوله سبحانه : " **وشاورهم فى الأمر** " .

وبصراحة شديدة . ودون لف أو دوران أستطيع أن أقول لك من منطلق المشاهدة والمشاركة : أن اعضاء مجلس الشعب الحالى من منتسبى الحزب الوطنى لا يستقلون برأى ولا يفصحون عما فى داخلهم من وجهات نظر واعتقاد للأشياء . فالنظام يا سيادة الرئيس هو الذى يختار هؤلاء الاعضاء ، ويفرض عليهم ما يسمى بالالتزام الحزبى وأقسم غير حانث أن معظم أعضاء الحزب الحاكم لا يعجبهم كثير من الأوضاع فى بلادنا ، ويعارضون فى قرارة أنفسهم كثيرا من الأمور التى جاءت نتيجة موافقاتهم واستسلامهم ويعترفون لأنفسهم ولغيرهم بذلك .

وكان بعضهم يقولى لى :"أنت تعرف فهل نستطيع أن نفعل شيئا ؟" . تصور يا سيادة الرئيس أنى انفعلت مرة وتحدثت تحت القبة حديثا أنتقد فيه عدم تغيير الدستور . واستمرار ما أرى أنه حكم عسكرى . فإذا بكثيرين ممن هاجوا وماجوا . وحاولوا إسكاتى داخل القاعة مستجيبين لإشارة رئيس المجلس يخرجون ورائى وبعضهم من كبار رجالات الدولة والحزب ، بل إن أحدهم كان من الوزراء السابقين وقالوا لى لقد أحسنت وقد عبرت عما فى صدورنا ، وطلبوا أن أزيد وأزيد.

سيادة الرئيس : سأتحدث معكم بصراحة عن أسلوب اختيار أعضاء المجلس وعن ضرر استمراره بهذه الصورة المحزنة المؤسفة ولما كانت مساحة الرسالة انتهت فإنى أستسمحك لاستكمال الكلام فى رسالة الأسبوع القادم . إن شاء الله وإلى لقاء .

(٤)

سيادة الرئيس :- قال علماء السياسة : إن النقد إجراء علاجى . لأنه يستهدف كشف الأخطاء منعاً لتكرارها ولتوقى آثارها . والحاكم الملهم هو الذى لا ينفرد باتخاذ قرار مهما كانت ثقته فى سلامة رأيه . وهذا مصداق الحديث الكريم الذى يقول : (ما استغنى مستبد برأيه ، وما هلك أحد عن مشورة) . ومن هنا كان لكل مسلم أن يبدى وجهة نظره فيما يدور حوله . وكان لأهل الحل والعقد أن يعارضوا وينتقدوا ويقترحوا ، ويتحتم بعد ذلك الأخذ - إسلاما - برأى الأغلبية وإن خالفت رأى الحاكم شخصيا . وقد حدث ذلك بالفعل مع النبى نفسه فى غزوة أحد ، كما اعترض كبار الصحابة على اتفاقه (ص) مع بعض زعماء غطفان على إعطائهم ثلث ثمار المدينة نظير انسحاب قبيلتهم من جيش الأحزاب المحاصر للمدينة ولم يغضب النبى (ص) لذلك رغم أن مسودة المعاهدة كانت قد كتبت ولم يبق إلا التوقيع عليها فقط - وكان النبى قد أفهمهم أنه لن يوقع على ما كتب إلا بعد

موافقة اصحابه من أهل الحل والعقد .

وإذا كان التطور الحضارى قد ابتكر نظما ومبادىء لم تكن معروفة بصورتها الحالية - فى دولة الإسلام الأولى - فإن الإسلام لا يمنع أى نظام يرتضيه الناس ما دام خاضعا للقواعد العامة التى وضعها وأقرها .

ونظام الانتخابات الموجود الآن فى بلادنا لا يمت إلى الإسلام بصلة . كما يتنافى مع النظام الديموقراطى الذى يحتم احترام إرادة الشعوب وكرامتها على أساس أنها صاحبة الحق فى الرقابة والإشراف الذى لا يتم فى وجود هذا النظام . كما أن الدستور يحتم أن يكون نصف هؤلاء النواب على الأقل من العمال والفلاحين وهذا يتنافى مع حرية الناس فى اختيار ممثليهم ومن ينوب عنهم ، الأمر الذى يدفع أصحاب الأغراض وطلاب المناصب والمظاهر إلى الاستسلام الكامل لرغبات الأحزاب ومن بيدهم أمر الاختيار من قادتها . كما أن ذلك يدفع الكثيرين إلى ممالاة السلطة والحزب الحاكم للوصول إلى موقع الصدارة فى قوائمه بل مجرد الرضا عنه وإدراجه ضمن هذه القوائم . خاصة وأنهم يعرفون مسبقا أن الأمل فى

نجاحهم كبير وأن من لم ينجح سينال حظوة السادة الكبار.

لقد بدأ النبى بالانتخابات الحرة المباشرة بعد إعلان الدولة الإسلامية فى بيعة العقبة الثانية دون تدخل من السلطات (النبى ووزراؤه ومستشاروه) وقال لمن بايعوه وأسلموا له القيادة من الأوسيين والخزرجين : (اختاروا من بينكم اثنى عشر نقيبا يكونون كفلاء على قومهم وأنا كفيل على قومى) - وكان بامكان النبى أن يختارهم بنفسه لكنه ترك للناس حرية اختيار ممثليهم لأنهم أعرف بإخوانهم من النبى نفسه مع أنه (ص) ملهم ويوحى إليه إلا أنه كان يشرع للناس ويقنن لهم . ولم يسمح لرئيس وزرائه (أبى بكر) ولا لوزير داخليته (عمر) ولا لممثله الشخصى (العباس) أن يتدخلوا أو يتدخل أحدهم فى هذا الاختيار أو نتيجة الانتخاب وتم انتخاب ممثلى دولة الإسلام الأولى عن حرية واختيار .

سيادة الرئيس : إن ظروف مصر ومصلحتها وسمعتها تحتم على كل أبناء الشعب أن يتعاونوا ويتكاتفوا لخدمتها واخراجها مما تعانيه من أزمات - ولن يتم ذلك ما دمت رئيسا لحزب واحدا ولذا فأنا أدعوك باسم الإسلام الذى تدين به ،

واسم الوطنية التى تؤمن بها ان تبتعد عن كل الأحزاب وتتنازل فوراً عن رئاسة الحزب الوطنى . وتتركه ليتحمل مسئوليته وحده وتكون انت حكما بينها . وأنت مسئول أمام الله والتاريخ عن رعاية الوطن .

وإذا كان الله قد ولاك أمر هذه الأمة وائتمنك عليها وابتلاك بها فإن الله سيسألك عن هذه الأمانة ويحاسبك على ما قدمت أو أخرت .

ألا هل بلغت اللهم فاشهد - وإلى لقاء إن شاء الله .

(٥)

سيادة الرئيس : كان المفروض أن أواصل الحديث معكم فيما قلت إن الكثيرين من حولك قد يمتنعون عن إطلاعكم عليه أو اخباركم به مما يتعلق بالأحوال العامة والخاصة فى بلادنا ، إلا أن كلمتكم الموفقة التى ألقيتها فى افتتاح المؤتمر الحادى عشر للدعوة الإسلامية بالقاهرة شدتنى كثيرا ودفعتنى للحديث معكم فى موضوع الدعوة الإسلامية ومنهجها الصحيح ، وما تتطلبه من وسائل وإمكانات حتى تصل إلى أهدافها الصحيحة النبيلة ·

ولقد ناديت قبل ذلك كثيرا بضرورة الاعتماد على العلماء المتخصصين لمناقشة قضايا المسلمين ومشكلاتهم ، وبخاصة ما يتعلق بموضوع النظام الإسلامى الذى ضاعت معالمه الصحيحة بين قلة من الكتاب تفلسفت وتعالمت ، فتدخلت فيما لا تفقهه فضلوا وأضلوا وأخطأوا الطريق ، وبين قلة من الشباب هيجتهم أفكار ومغالطات هؤلاء الكتاب

فضلوا أيضاً وأضلوا ثم انفعلوا كشباب وتحمسوا لدينهم المفترى عليه فشوهوه أيضاً كما شوهه هؤلاء الكتاب من أدعياء العلم الدينى الذين ظنوا أن هذا قد يرضى السلطة أو يرضى حكومات كافرة قيل إنها تدفع لهم وتنفق عليهم وعلى فكرهم بسخاء .

كما ضاعت معالم هذا النظام حتى عند الكثيرين من المتدينين أو من ينتمون لتيارات إسلامية عرف عنها الاعتدال ، إلا أن الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية اضطرت بعضهم أخيرا إلى أن يساندوا المتشددين من الشباب وأن يوافقوا على بعض ما يعتنقون من أفكار مثل : حتمية الخلافة أو ضرورة التطبيق الكلى والفورى للشريعة الإسلامية أو غير ذلك من أفكار لا يقبلها العقل السليم أو العلم ، كما يرفضها منهج الدعوة الرشيد وتتبرأ منها أساليب الدعوة المشروعة .

ولعلك تذكر يا سيادة الرئيس أننى قلت لكم يوم ان تشرفت بلقائكم فى بيتكم الكريم أن إصلاح الأزهر ضرورة لإصلاح المجتمع ، وأن مشكلات الشباب لايمكن أن تحل بأسلوب السيد وزير الداخلية ، ولا باحتلال المساجد وضرب

الشباب بقنابل حارقة أو مسيلة للدموع . وإذا كنت قد قلت إن كثيرا من مشكلات الشباب يمكن أن تحل بالحوار معهم ، فقد اقترحت أيضاً إعادة تشكيل مجمع البحوث الإسلامية الذى توقف عن العمل ونقص عدد أعضائه إلى أقل من الثلث . كما اقترحت أيضاً يا سيادة الرئيس تشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية على أساس علمى وعالمى ليكون رأيه ورأى مجمع البحوث هو الرأى النهائي لكل القضايا الدينية .

سيادة الرئيس : إن مجرد اجتماعات المؤتمرات الإسلامية لا يكفى . وإن تشكيل المجالس دون أن تقدم لهما الإمكانات المادية الكافية والخبرات البشرية الواعية ، بالإضافة إلى حرية إصدار القرارات والتوصيات لن يؤدى إلى ما طالبت به من ترشيد الشباب إلى طريق الإسلام الصحيح وإيجاد الفرد الصالح فى المجتمع الصالح .

ولقد قلت يا سيادة الرئيس : (إن الدعوة الصحيحة علم وفن وموهبة وخبرة وإعداد وصقل ووسائل وأدوات) وهذا كله لن يتم إذا لم تهتم الدولة الاهتمام الكافى بالدعاة وبكليات الدعوة ولن يكون ذلك من غير تمويل كاف ورعاية كاملة

واختيار سديد لمن يتولون قيادة هذه الأجهزة الدعوية فى مصر. بالإضافة إلي ضرورة توحيد هذه الأجهزة وتعيين نائب لرئيس الوزراء يتولى الإشراف على وزارتى الأوقاف والأزهر.

ولعلك تذكر يا سيادة الرئيس : أنك سألتنى يوم لقائى بكم عن أسماء العلماء الذين يمكنهم تولى المناصب الدينية فى مصر إلا انى احجمت عن ذكر أحدهم خشية أن يظن بى السوء وقد طلبت منى أن اكتب لك أسماءهم ولكنى لم افعل . واليوم أستطيع - حسبة لله فقط - أن أرشح لكم بعض هذه الأسماء التى تصلح لتولى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الدينية ، آملا ألا يغضب أحد منهم من هذا الترتيب الذى لا أقصده ، وهم (أصحاب الفضيلة : الشعراوى وعبد العزيز عيسى والنمر والطيب النجار) .

أما العبد لله فسيظل فى انتظار خلو وزارة الداخلية ، ويومها قد أعيد الكرة واقول لكم " اجعلنى وزيرا للداخلية " ، وإلى لقاء إن شاء الله .

(٦)

سيادة الرئيس : استكمالا لما بدأته معكم في الاسبوع الماضى عن موضوع الدعوة الإسلامية التى ذكرت فى خطاب افتتاحك لمؤتمرها الحادى عشر : (بأنها مطالبة بأن تصحح الفكر المتطرف ، وأن توضح لأصحابه من خلال الحوار العلمى المخلص الشجاع ما فى هذا الفكر من شوائب غريبة عن جوهر الإسلام) . أعود مرة أخرى لهذا الموضوع الهام والخطير ، خاصة أنك قلت يا سيادة الرئيس : (إن هذه الشوائب ربما تكون قد علقت بهذا الفكر لعدم التدقيق فى الفهم ، أو لعدم الإحاطة بالعلم ، أو لتلقى فكر غريب قد يكون صادرا عن ظروف اجتماعية أو سياسية خاصة) .

إن هناك فعلا شوائب علقت بالفكر الإسلامى الصحيح عند كثير من شبابنا . وبعض هؤلاء الشباب قد انحرف بالفعل عن جادة الصواب لأن الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية فى بلادنا كانت وراء وجود هذه الشوائب . كما أن بعض الممارسات الخاطئة من بعض المسئولين فى الدولة كانت سببا

فى بقاء هذه الشوائب وذوبانها فى هذا الفكر مما أدى إلى صعوبة عزل وفصل هذه الشوائب بسهولة . لأن هذه الشوائب قد كثرت وتكاثرت وأفرزت كثيرا من الجراثيم التى حصنت نفسها ضد الأدوية المعروفة والمألوفة ، وأصبح عند هؤلاء الشباب عدم ثقة فى غالبية علماء المسلمين بعد أن فقدوا ثقتهم فى حكامهم ونظام الحكم فى بلادهم ، لأن الشباب الذى يحتاج إلى قدوة قبل أن نقدم له العلاج ، يرى أنه فى الوقت الذى تلاحقه الدولة وتحاربه فيما يظن أنه دين وعقيدة يجب أن يتمسك بها ويموت فى سبيل الدفاع عنها تسمح بمهاجمة الإسلام وتعاليمه وأحكامه علنا فى الصحف وفى مؤلفات يروج لها ، وتدعمها دول وحكومات عرف عنها أنها تحارب الإسلام بكل الوسائل العلمية والفنية المتقدمة من خلال علماء يعرفهم الناس ، ويعرفون اتصالاتهم المشبوهة .

وهؤلاء المتطرفون الحقيقيون يتركون أحرارا يقولون ما يشاءون ويتصلون بمن (يعطون) ويسافرون إلى هنا وهناك ليحاضروا ويفجروا ، وليقولوا علنا عن الإسلام ما يعاقب عليه دستور البلاد قبل دستور السماء .

سيادة الرئيس : إن قوانين الدولة تمنع ممارسة الطب من غير المتخصصين فيه ، مع معرفة كثير من الناس لبعض الأمراض . وقد عرف من قديم أن الكتاب دون أستاذ لا قيمة له . كما يمنع القانون أيضا من يترافع أمام القضاء وهو من غير المحامين الرسميين . بل يمنع الطبيب أو الصيدلى أن يعلن أحدهما عن اكتشافه لمرض أو علاج دون الرجوع للهيئات العلمية المتخصصة . ومع ذلك فقد اصبحت احكام الإسلام وتشريعاته التخصصية الدقيقة مشاعا لكل من هب ودب مع خطورة الخوض فيها والتعرض لدقائقها وتفاصيلها والتى يترتب على فهمها الخاطىء ضلال الناس وانحرافهم عن طريق الحق . مع أن تخصص الدعوة للإسلام إفتاء الناس فى الدين هو التخصص الوحيد الذى ألزم الله حكام المسلمين وشعوبهم أن يعملوا على تخصيص جماعة له تعمل على حمايته وشرح حقائقه ونشره بين الناس ، وذلك مصداق قوله تعالى : "**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** " وقوله سبحانه : " **فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون** " .

سيادة الرئيس : إن سفارات معروفة فى القاهرة لا تكتفى بمجرد محاولة التدخل فى شئون مصر السياسية ، وعدم احترام سيادتها على أرضها وأبنائها . وإنما تتدخل أيضاً فى شئون الدين والعقيدة .

أما من ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ فهذا ما سأخبركم به إن شاء الله فى رسالتى القادمة .

(٧)

سيادة الرئيس : لقد وعدت فى رسالتى السابقة بأن اخبركم عن تدخل بعض السفارات الأجنبية بالقاهرة فى شئون العقيدة والدين ، وعن بعض من تحرضهم هذه السفارات لتشويه عقيدة المسلمين ، وقد كتبت بالفعل رسالتين أرسلتهما للنشر فى هذا المكان ، إلا أن المفاجأة التى فوجىء بها كل ابناء مصر هنا فى الخارج فرضت على أن أكتب هذه الرسالة ، وأطلب من الجريدة تأجيل ما كان معدا للنشر خاصا بموضوع الدعوة الإسلامية التى لا تزال فى حاجة إلى كلام كثير.

سيادة الرئيس : لقد علمت بخبر طلب الحكومة مد قانون الطوارىء من أحد الأساتذة السوريين الذين يعملون معى هنا فى السعودية .. فقد فاجأنى بقوله (خلاص يا سيدى بقينا فى الهوا سوا كما تقولون) . وفى لقاء ضم عددا من الأساتذة من دول متعددة سمع الاساتذة المصريون وأنا معهم تعليقات لاذعة كادت تؤدى إلى معركة بين المصريين وزملائهم من الجنسيات الأخرى .

وقد قال علماء الاخلاق إنه : (إذا استقام العدل فى البلاد سلمت صدور الرعية ، وأخلصوا النصيحة لحكامهم ، وأحبوا أن تطول مدتهم . كما أن أهم واجبات الحاكم أن يعمل على أن يطهر القلوب من الحقد عليه ، كما أن الإحسان إلى الرعية يزيدهم نشاطا واقبالا على العمل) . ولا أحد يستطيع أن يقول : إن سلب حريات الناس وتجاوز السلطة لحقها بإصدار هذا القانون الجائر يرضى إنسانا عاقلا أو مواطنا يحترم نفسه ويريد أن يحتفظ بحريته التى منحها الله له وجعلها الإسلام وقوانين البشر العادلة حقا لكل انسان .

يقول علماء الاخلاق (إن تجاوز حدود السلطة أو الولاية من الحكام أو الآباء بفرض اعمال غير مشروعة هو استرقاق معنوى) - ولتعلم يا سيادة الرئيس أنه ما من انسان فى الوجود ولو كان نبيا مرسلا اعطى حق حجب الحرية عن أحد من الناس أو حق إنزال العقاب به من غير ضابط يضبط ذلك أو تشريع واضح بَيِّنٌ يفرق بين من يستحق ذلك ومن لا يستحق فالقوانين والتشريعات التى لا تتنافى مع المبادىء العامة أو الحقوق المشروعة هى الحكم والفيصل بين الحكام والمحكومين ، وابشع أنواع الظلم يا سيادة الرئيس هو الظلم ممن فرض فيهم

منع الظلم إقامة العدل . وقول علماء الاخلاق :(إن الظلم هو أن يتعمد الشخص تحويل حق الآخر عنه ، وإضاعته عليه ومنعه من التمتع به) ويقولون : (إن ذلك يكون بأحد طريقين إما أن نقسره عليه قسرا ، وهو ظلم الجبابرة - وإما بأن نتوسل إلى ظلمه باسم القانون أو الشرع ، وهو ظلم الحكام) ولذا كان الأمر الإلهى للحكام بأن يحكموا بين الناس بالعدل .

والظلم يا سيادة الرئيس هو فعل سيىء والفعل السيىء يكون تأثيره ورد فعله فى النفس قويا شديدا - لذا أبيح للمظلوم أن يرد على ظلمه بظلم مثله ، فمن حق المظلوم كما يقول الشرع أن يدافع عن نفسه أو عرضه أو ماله ، وله ان يدفع من أساء إليه وظلمه بما يرى أنه يوصله لحقه ويدفع ظلم الآخرين عنه .

سيادة الرئيس : أقولها خالصة لوجه الله والوطن : إن استمرار قانون الطوارىء ظلم كبير وأخشى أن يؤدى إلى فساد كبير أو كارثة تهلك الحرث والنسل ، ووقتها لن يفيد هذا القانون فى إقرار الأمن أو استتباب النظام - ولا أحب أن

أقول لك بأنهم قد ورطوك تماما بموافقتك على بقاء هذا القانون الظالم واستمراره - وان كان صحيحا ما يقال من أن من حولك قد خدعوك وضللوك ولم يخلصوا النصح لك فقبلت هذا القانون الجائر الظالم - فأفضل لك ألف مرة أن تتنازل عن الحكم بشرف أو تخضع للحق وللمخلصين من أبناء مصر الشرفاء فترفضه وتتبرأ منه لأن الاعمار لا تدوم ، والتاريخ لا يرحم ، والديّان لا يجامل عند الحساب .

سيادة الرئيس : إنى أعلن باسم عشرات الآلاف من المصريين العاملين هنا فى السعودية وباسم أساتذة جامعة الأزهر المعارين إليها رفضنا لهذا القانون وبراءتنا من إثم الرضا عنه أو الموافقة عليه - وإلى لقاء آخر أن شاء الله لاستكمال موضوع الدعوة الإسلامية الذى سيكون أول ضحية من ضحايا هذا القانون المشئوم .

(٨)

سيادة الرئيس : قلت فى رسالة سابقة إن المتطرفين الحقيقين فى مصر تتركهم الدولة ، ولا تتعرض لهم ، ويسمح لهم بمهاجمة الإسلام وتعاليمه وأحكامه الصريحة الثابتة علنا فى الصحف والمجلات الحكومية ، وفى مؤلفات يروج لها وتدعمها دول وحكومات عرف عنها أنها تحارب الإسلام بكل الوسائل العلمية والفنية المتقدمة . وقلت أيضا : إن سفارات معروفة فى القاهرة تتدخل فى شئون العقيدة وتحرض بعض أبناء مصر على تشويه عقيدة المسلمين وقد وعدت سيادتكم بأن أذكر لكم بعض هذه التفاصيل فى هذه الرسالة ومع أنى أعرف خطورة الحديث فى مثل هذه الأمور الحساسة إلا أنى أرى أن من واجبى الدينى والوطنى ألا اكتم عنكم وعن الناس مثل هذه الأمور الخطيرة خاصة أنها تتعلق بعقيدة المسلمين وأنا لا أشك فى أنك لا تعرفها ولم تبلغ بها لأننى متاكد من أن دينك ووطنيتك يرفضانها تماما .

وإليك يا سيادة الرئيس مجرد نماذج فقط تؤكد ما أقوله:

منذ حوالى عامين أرسلت السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى مسئول كبير بصحيفة كبرى خطابا موقعا عليه باسم ل.ك ومرفق بهذا الخطاب كتيب من حوالى تسع صفحات عنوانه (الإسلام المزيف) وفيه تطلب السفارة نشر ما فى هذا الكتيب بالصفحة الدينية بهذه الصحيفة ، وقد أحال المسئول الكبير هذا الكتيب إلى الصفحة الدينية بالجريدة لنشره فيها . أما الكتيب يا سيادة الرئيس المسلم فهو ينكر كثيرا من قواعد الإسلام وأركانه ويحاول إثبات زيف الاذان الشرعى الموجود الآن وإثبات أنه مدسوس على الإسلام كما أنه ينكر السرية فى أى ركعة من ركعات الصلوات الخمس ويقول أن المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين زيادات فى الوضوء دسها أعداء الإسلام بالإضافة إلى إنكاره لكثير من العقائد المتفق عليها عند المسلمين .

وهذا الكتاب من تأليف الماسونى المصرى الشهير المدعو محمد رشاد خليفة الذى نصب من نفسه إماما لمسجد ضخم كبير هو (مسجد توسان) بالولايات المتحدة الامريكية رغم أنه حاصل على الدكتوراه فى الزراعة . وله الآن نشاط كبير ضد الإسلام يمارسه باسم الإسلام من خلال المسجد المذكور ومن

خلال مجلة عالمية اطلق عليها اسم (الإسلام الحقيقى) توزعاأعدادا هائلة فى معظم أنحاء العالم وتنشر بلغات متعددة .

والدكتور الزراعى محمد رشاد خليفة هو بنفسه صاحب نظرية الاعجاز العددى للقرآن والتى ثبت بعد ذلك أنها زائفة وملفقة وقصد من ورائها اقناع الناس بتقديس الرقم ١٩ الذى يقدسه البهائيون ثم وجدناه بعد ذلك ينشر نظريته الأخرى بتحديد يوم القيامة من خلال هذا الإعجاز والذى تبنى نشر هذا الكلام والترويج له مجلة روز اليوسف المصرية .

سيادة الرئيس : لقد ذكرت شيئا من ذلك فى هذا المكان فى ١٥ يناير الماضى ضمن الحديث عن عوائق الدعوة الإسلامية فى الخارج والنشاط الماسونى الذى يعرقل مسيرتها وإذا بمظروف باسمى اتسلمه فى الشهر الماضى أثناء قضائى اجازة نصف السنة بالقاهرة وهذا المظروف عليه شارة مسجد توسان وبداخله خطاب مؤرخ بتاريخ ٢٦ يناير كتب على ورق بنفسجى جميل عليه شارة المسجد المذكور وموقع عليه باسم وخط الدكتور رشاد خليفة . وقد اكتشفت أنه كان موجها

للزميل الدكتور سعد ظلام عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة ولعله وضع فى المظروف الخاص بى على سبيل الخطأ .

وفى هذا الخطاب تأكيد آخر على أنه يوجد عملاء آخرون ممن ينتمون للإسلام غير رشاد خليفة تستعملهم دول (صديقة) لتشويه صورة الإسلام كأسلوب جديد من أساليب السيطرة الفكرية والاقتصادية على شعوب العالم .

سيادة الرئيس : ولما كان ما تضمنه هذا الخطاب على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، فإنى أستسمحك فى تأجيل استكمال هذا الموضوع للأسبوع القادم لأذكر لكم وللناس بعضا مما جاء فى هذا الخطاب ولتر ويرى الناس ما يدبر لدينك ودينهم ودين ألف مليون مسلم وإلى لقاء إن شاء الله .

(٩)

سيادة الرئيس : لازلت مع موضوع الدعوة الإسلامية التي قلت عنها فى خطاب افتتاحك لمؤتمرها الحادى عشر فى القاهرة بأنها مطالبة بأن تصحح الفكر المتطرف وأن توضح لأصحابه من خلال الحوار العلمى المخلص الشجاع ما فى هذا الفكر من شوائب غريبة عن جوهر الإسلام . وقد قلت لكم فى رسالتى السابقة إن بعض الممارسات الخاطئة للسلطة كانت من اسباب وجود هذه الشوائب بالإضافة إلى مساعدة الدولة لعدد من أصحاب الفكر المنحرف وافساح المجال لهم فى الصحف والمجلات الحكومية ليكتبوا ضد الإسلام بالإضافة إلى تأليف الكتب التى تهاجم احكامه وتعاليمه بمساعدة سفارات أجنبية تتدخل تدخلا سافراً فى شئون الدين والعقيدة وتشجع هذه الأقلام على تشويه عقيدة المسلمين .

سيادة الرئيس : الدكتور أحمد صبحى منصور كان مدرسا بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ثم ظهرت عليه أعراض الفكر المنحرف ، وبدأ يلقن طلابه هذه الفكر الذى كان

يتضمن الهجوم على الأنبياء والصحابة ثم انتهى به الأمر إلى صدور قرار الجامعة بفصله منها ، فتلقفته سفارة غربية كبرى وبسرعة كبيرة استطاع الدكتور أحمد صبحى أن ينشىء مؤسسة ضخمة فى أحد الأحياء الراقية فى القاهرة ، وكانت هذه المؤسسة تضم مسجداً ضخما يؤمه عدد كبير من أبناء هذا الحى الراقى ، ويقوم الشيخ الأزهرى المفصول بإلقاء الدروس وخطبة الجمعة فى هذا المسجد الكبير ، واستطاع الشيخ المنحرف أن يستقطب عدداً من الأتباع معظمهم من المثقفين ، وبدأت الكتب والمطبوعات والأشرطة المسجلة توزع فى جميع أنحاء الجمهورية وفيها إنكار صريح للسنة ومغالطات دينية وعلمية لا يكشفها إلا المتخصصون .

وقد كتبت عنه الصحف فى أوروبا وأمريكا ولقب فى الصحافة الغربية بلقب العالم المستنير . واتصلنا بشيخ الأزهر ووزير الأوقاف لمنع الدكتور منصور من ممارسة خطبة الجمعة فى المساجد ، ولم يتحرك أحد لمدة وصلت إلى أكثر من سبعة شهور ثم بعدها أعلن عن القبض عليه ، وبعدها بقليل صدر قرار بالإفراج عنه ، وبعد يومين فقط من الإفراج كان الدكتور أحمد صبحى منصور فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول أقرباء الدكتور أحمد والمقربون منه إن فلانا (وهو مسئول كبير) هو الذى ساعده فى الإفراج عنه ، وهو الذى رتب له عملية السفر ·

وأرجو يا سيادة الرئيس أن تفكر فيما تعنيه هذه الكلمات التى كتبها الأمريكى المصرى محمد رشاد خليفة والذى حدثتكم عنه فى رسالتى السابقة ·

يقول رشاد خليفة فى خطابه الذى أرسل إلى على سبيل الخطأ ، وكان موجها للدكتور سعد ظلام ، وأحتفظ به عندى :

(هذه رسالة شكر على مساعداتك القيمة لأخى الدكتور أحمد صبحى منصور ، وهى طبعا مساعدات لم تشعر أنت بها والشكر الحقيقى لله وحده سبحانه وتعالى)

ثم يقول : (ولكننى رأيت المقالة التى نشرتها جريدة اللواء الشيطانى - يقصد اللواء الإسلامى - فى عددها بتاريخ ١٠ ديسمبر والتى كنتَ أنتَ مصدرها الرئيسى · فقد خدمتنا هذه المقالة الرائعة فى الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية على اعتبار الأخ الدكتور بطلا مجاهدا برأيه وقلبه ، وضحية واضحة لبلد القهر الفكرى أزهر الشيطان · وبذلك

سعدت الجماهير الإسلامية النقية لأن الدكتور أحمد صبحى منصور قد أتاح الله له أخيرا أن ينشر حقائق الإسلام ، وأن يفضح البدع والخرافات بالأزهر ، وأن يكشف عداوة الأزهر قلعة الشيطان لله ولرسوله والمؤمنين .)

وبعد : فإن للحديث بقية نستكمله فى رسائل قادمة ، إن شاء الله حتى نتبين يا سيادة الرئيس مدى تقصير أجهزتكم الأمنية ، وهو ما جعلنى أكرر وأقول :

اجعلنى وزيراً للداخلية .

هل يعيد التاريخ نفسه ؟

سيادة الرئيس:- وأستسمحك هذا الأسبوع أيضاً فى تأجيل الحديث عن موضوع الدعوة الإسلامية الذى أجلته قبل ذلك بسبب إعادة تجديد قانون الطوارىء الذى أعاد إلى ذهنى حدثاً كبيراً من أحداث التاريخ فقررت فى نفسى أن أذكره لكم مجرداً عن أى تعليق وأرجو أن تظل واثقاً مما قلته لك فى رسائل سابقة بأن كتابتى لك هى من باب النصح الخاص المجرد من المصالح الشخصية أو الحزبية وقد قيل قديماً (أحداث التاريخ هى مواعظ السلاطين ومدارس النابهين ومطابخ أحلام المتأدبين العاقلين) .

رواة التاريخ يتحدثون بتفصيل عن الفتنة فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه وعن اسبابها ونتائجها ويركز معظمهم على أن أهم أسباب الفتنة هو أسلوب القمع والشدة الذى استعمله ولاة عثمان مع الرعية وخاصة مع المصريين بالذات - الأمر الذى أدى بهؤلاء المتمردين من المصريين إلى قيادة هذا التمرد الذى اشترك معهم فيه بعد ذلك متمردون آخرون من

الكوفة والبصرة وإمارات إسلامية أخرى . وقد حوصر عثمان فى داره أكثر من عشرين يوما وشقى أحد المصريين بقتل الرجل الصالح والخليفة العادل ذى النورين الذى جمع القرآن وفتح الممالك والأمصار وقد استطاع المتمردون أن يقنعوا عامة أهل المدينة ومعهم كبار الصحابة بمسئولية عثمان المباشرة عن هذه الانحرافات والمخالفات التى ارتكبها ولاته ووزيره الأول مروان بن الحكم الذى اطلق عثمان يده بالتصرف فى شئون الدولة فاتخذ من الإجراءات التعسفية ومن تدبير اغتيال أحد الصحابة (محمد بن أبى بكر) ما أحنق الكل عليه فتركوا الخليفة وحده ليقتله المصرى فى داره وهو يقرأ القرأن ولولا أن المولى سبحانه أراد أن يكون فى ذلك عظة وعبرة وتعليما وتدريبا عمليا لحكام المسلمين ما وصلت النتيجة إلى قتل هذا الذى قال عنه النبى (ص) : (إن الملائكة لتستحى من عثمان كما تستحى من الله ورسوله) . ورغم إيمان كثير من المحققين بأن عثمان لم يقترف من الأخطاء الشخصية ما يمس حقوق الناس فى الشورى والديمقراطية أو شريعة العدل والكفاية فى توزيع الحقوق والواجباب إلا أن الفتنة نشبت فى اواخر آيامه رغم ما قدمه للإسلام والمسلمين من خدمات جليلة طيلة اثنى

عشر عاما اتسعت فيها رقعة الدولة الإسلامية اتساعا كبيرا وفاضت خلال حكمه خزائن الدولة بالأموال حتى قيل إنه كان يأمر للرجل من المسلمين بمائة ألف صرة فى كل صرة أربعة آلاف أوقية - إلا أن ثقة عثمان الزائدة عن الحد فى ولاته وتباطؤه فى اتخاذ الاجراءات الحازمة فى هؤلاء الولاة الذين ارتفعت الشكوى منهم غير صورته أمام الرأى العام وأنساهم خدماته الجليلة للإسلام والمسلمين وأفقدهم الثقة فى إمكان الإصلاح وبخاصة بعد أن أشيع بين الناس استبداد الولاة بالرعية فى إماراتهم ٠

فكان ما كان من قتل امير المؤمنين وتعرض الناس لجثمانه ورفضهم أن يدفن فى مقابر المسلمين ورغم عدم الرضا من كبار الصحابة عن قتل عثمان وأسفهم على ذلك إلا أنهم ظلوا فى منازلهم لم يشاركوا فى دفنه خوفا من مصادمة الجماهير الثائرة التى وقفت بالطوب والحجارة تمنع الجنازة من المرور وتتوعد من يشارك فيها - وقد بقى الجثمان الطاهر ثلاثة أيام لم يدفن حتى خرج به أربعة رجال ومعهم زوجته وابنته فى جنح الظلام مسرعين به ويقول أحد حملة الجثمان : (لقد حملناه على باب وإن رأسه لتقرع الباب لإسراعنا به)

ورغم ذلك فقد حاول عدد من الأنصار منع الصلاة عليه ثم صمموا بعد ذلك على عدم دفنه بالبقيع وقالوا لا يدفن فى مقابر المسلمين أبداً فاضطر حاملوه إلى دفنه فى مكان قريب منه كان مقبرة لليهود - وقد ضم هذا المكان للبقيع بعد ذلك فى عهد بنى أمية ودفنوا فيه موتاهم .

سيادة الرئيس : - لقد خدم الرئيس السابق انور السادات بلاده ودينه أكثر من حكام كثيرين حكموا مصر ويكفيه فخراً أنه أول من غيّر الدستور لصالح الشريعة الإسلامية وأول من طلب من الأزهر ومجلس الشعب أن يشكلوا لجان لتقنينها وقد انتهت اللجان منها بالفعل وكانت فقط فى حاجة إلى تصديق مجلس الشعب واتخاذ القرار - ومع ذلك أطلق عليه الإسلاميون النار لأنه انقلب عليهم وأساء إليهم فنسوا ونسى الناس معهم ما فعله الرجل قبل ذلك لدينهم وبلادهم وقتل الرجل ظلما كما قتل عثمان - وضاع الرجل وضاعت معه إنجازات عظيمة وخدمات جليلة نتيجة تصرف خاطىء أساء تقدير نتائجه ولم يفكر جيدا فيما يؤدى إليه من عواقب. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

(١٠)

سيادة الرئيس : لم تكن حادثة الكتيب المشتمل على مهاجمة تعاليم الإسلام وأحكامه والذى طلبت السفارة الكبرى نشر ما فيه بالصفحة الدينية بإحدى صحفنا الكبرى ، ولاما اعترف به خطاب محمد رشاد خليفة من أن الحكومة الأمريكية وافقت على اعتبار منكر السنة أحمد صبحى منصور بطلا مجاهدا برأيه وقلمه هما الحادثتان الوحيدتان ، أو الدليل الوحيد على تورط بعض السفارات الأجنبية فى محاربة الإسلام وتشويه تعاليمه لأغراض سياسية لا تخفى على أحد وإنما هناك أدلة أخرى وشبهات كثيرة تثبت الإدانة وتؤكد أن ذلك يتم بأساليب متعددة ويستعمل على نطاق واسع ·

وأنا لا اتهم المستشار محمد سعيد العشماوى بتورطه مع الأمريكان ، وإنما أرجو فقط أن يحقق معه فيما ينشره من كتب تهاجم الإسلام صراحة ، طبعها باللغة الإنجليزية ، ونشرت خارج مصر - وأسألوه عن عدد سفرياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأربع الماضية ، وعن

الجامعات التى حاضر فيها هناك ، وعما كان يقوله عن الإسلام لغير المسلمين . ثم حققوا معه فيما ادعاه ويدعيه من أنه أستاذ محاضر فى كليات الشريعة وأصول الدين . ثم اسألوه لماذا يفرض نفسه على هذه الموضوعات التخصصية الشائكة ، ويصمم على مصادمة الجماهير الإسلامية فى معتقداتها وإنكار كثير مما علم من الدين واستقر عليه كل علماء المسلمين المعتمدين من الأوائل والمتأخرين .

لحساب من هذا ؟ ولماذا لا يعامل على أنه متطرف ويحاسب هو وأمثاله على ما يدعيه من أقوال تهيج الشباب المتحمس لدينه وتدفعه للتطرف فى الجانب المضاد ، بل تدفعه للحنق على حكامهم لظنهم بأنهم هم الذين يدفعون هؤلاء لما يقولونه ويسهلون لهم نشر هذا الكفر فى وسائل الاعلام الرسمية ؟ .

سيادة الرئيس : لا يزال الناس يتحدثون عن الأموال الباهظة التى أنفقها الدكتور الزراعى فرج فودة فى الانتخابات الماضية لمجلس الشعب الحالى ، وعن قيمة الإعلانات الكبرى بالصحف وأنوار النيون والسرادقات الضخمة التى وصلت كما

أخبرنى مسئول أمنى كبير إلى أكثر من نصف مليون جنيه ، وقد سمح له وقتها بأن يهاجم الإسلام علنا فى إعلانات الصحف ، وما يوزعه من منشورات دعاية طبعت على ورق فاخر لم يألفه الناس فى مثل هذه المناسبات .

أنا أيضاً لا أتهم الدكتور فرج فودة صراحة باتصاله ببعض السفارات وتعامله معها ، وإنما فقط أود أن تتأكد أجهزة الأمن المصرية من صحة ما يشاع عن ذلك ، وعن الثمن المدفوع لسيادته مقابل طبع كتابيه المثيرين (قبل السقوط) و(الحقيقة الغائبة) والذى يهاجم فيهما الإسلام وكبار الصحابة هجوما يحاسب عليه الشرع والقانون معاً ، بل قد يخرجه عند بعض الفقهاء عن ملة الإسلام .

ثم لماذا ذلك كله وفى هذا الوقت بالذات تظهر هذه الأفكار الضالة ، وتساعد الدولة على نشرها رغم أنها ليست فى صالح الدولة ولا الناس ولا حتى أصحابها ؟

لقد قلت يا سيادة الرئيس فى رسالة سابقة إنه يجب أن نحترم التخصصات ، ويقف كل إنسان عند حدوده . ولو أرادت الدولة أن تعرف رأى الدين فى أمر من الأمور المتعلقة

به فلتطلب ذلك من أصحاب الشأن وأرباب المهنة . وإلا فلا داعى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى تفضلتم بالموافقة على تشكيله أخيرا ورعيت اجتماعه الأول - ولا داعى أيضاً لمجمع البحوث الإسلامية الذى اعتبرته الدولة بديلا لهيئة كبار العلماء .

وصدقنى يا سيادة الرئيس : أنني لو كنت شيخاً للأزهر لقدمت استقالتى على الفور ، احتجاجا على ما يرتكب فى حق الإسلام والمسلمين فى مصر ، ولأعلنت للعالم كله أن مصر بلد الأزهر لم تعد قادرة على حماية الإسلام أو حتى الدفاع عن عقيدة المسلمين .

ولنا وقفة أخرى إن شاء الله مع الخمسة الكبار المسئولين عن حماية الإسلام فى مصر وعلى رأسهم شيخ الأزهر إمام المسلمين الأكبر .

وإلى لقاء .

مفهوم الحكم فى الإسلام

(١) *

عرف ابن خلدون الخلافة التى هى الرياسة الكبرى فى الدولة بأنها هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية والراجعة اليها ، ثم علل ذلك بقوله : (إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به) . ومن هنا يتضح أن مقصود الحكم الإسلامى هو إقامة الحق والعدل ولا يكون ذلك إلا بتطبيق الدين وتنفيذ الشرع . وفى القرآن الكريم آيات كثيرة فى تأكيد فكرة قيام الدولة والسلطة منها ما يشير إلى وجود طاعة أولى الأمر . ومنها ما جاء على هيئة أمور للنبى (ص) بممارسة شئون كثيرة متنوعة قضائية وحربية وإدارية مما يدخل فى نطاق مهام الدولة وذلك كقوله تعالى :

* نشر هذا الموضوع في جريدة الوفد في أربعة أعداد متتالية ابتداء من٢٥سبتمبر ١٩٨٧ بمناسبة إعادة انتخاب السيد / رئيس الجمهورية .

" وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك " ، وقوله : **"يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول"** ، وقوله **" وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"** وبعدها بثلاث آيات **" ياأيها النبى حرض المؤمنين على القتال "** وآيات أخرى كثيرة تعنى بتنظيم شئون الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . ولقد فهم صحابة النبى (ص) هذه الضرورة لقيام الحكومة ، كما أجمعوا على ضرورة التزام هذه الحكومة بأوامر الله ونواهيه . يقول أبو بكر رضى الله عنه : (إن محمداً مضى بسبيله ولابد لهذا الدين ممن يقوم به، ويقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : (لا إسلام إلا فى الجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة) . وقد أجمع علماء الأمة وفقهاؤها على أن تنصيب الإمام واجب . يقول الإمام الماوردى فى الاحكام السلطانية : (عقد الإمامة لمن يقوم بها واجب بالإجماع) . ولقد تحدث القرآن الكريم باستفاضة عما يمكن تسميته بالأسس العملية لنظام الحكم فى الإسلام . ونستطيع أن نحصرها فى ست دعائم هى :

١- العدل .

٢- الشورى .

٣- الطاعة .

٤- الحق .

٥- المساواة .

٦- الحرية .

والله تعالى حين ألزم الرعية بإطاعة أولى الأمر طالب الحكام بالتزام العدل فى أحكامهم ، " **وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** " ، والمساواة التى ينادى بها القرآن لا تفرق بين الرؤساء والمرؤوسين ولابين الملوك والسوقة ولا بين ممثلى الشعب وأفراده حتى ولا بين الظاهرين والخاملين . ولقد عتب القرآن رسول الله (ص) بأنه اهتم بأمر قيادة قريش وزعمائها أكثر مما اهتم بأمر بن أم مكتوم الفقير الأعمى.

وشورى القرآن التى أمر المسلمين بها محدودة بحدود الله ملتزمة بأوامره وأحكامه لا تشرع إلا ما يرضيه ولا تخرج على

أصول الكتاب الكريم ، والمشيرون طبقة من الرجال علا قدرهم لا عن طريق الثروة أو العصبية أو محل الميلاد بل برجاحة عقولهم وبلائهم فى سبيل دينهم . ولهؤلاء من المكانة والتقدير ما يجعلنا نجزم - إذا استعرضنا أهم الأحداث التى حدثت* فى عهد الرسول (ص) وخلفائه من بعده - أنه لم تكن هناك سلطة فردية أو سلطان فردى حتى وإن حتمت الضرورة وجود فرد فى قمة السلطة مسئول وحده أمام الشعب عن كل التصرفات .

كان هذا فى عهد الرسول (ص) وفى عهد خلفائه وهو ما ينبغى أن يكون الأن .

(٣)

تأتى حرية المشاركة فى الحكم وفى اختيار الحاكم كنتيجة طبيعية لتقرير الإسلام لقاعدة الشورى كأساس تقوم عليه العلاقة بين الشعب والحاكم . وتمنح هذه الحرية تحقيقاً لمبدأ المساواة . ويشارك الشعب المسلم فى اختياره للحاكم عن

طريق البيعة وإقرار أهل الحل والعقد أو عن طريق انتخاب الأمة له وذلك حسب النظام السياسى الموجود فى البلد المراد تطبيق قاعدة الشورى فيه ، ولقد كان نظام البيعة الذى وصل الخلفاء الراشدون الأربعة إلى مراكز السلطة عن طريقه هو أسلم الطرق لاختيار الحاكم الذى نصب لحراسة الدين وسياسة الدنيا كما يقول ابن خلدون . ولقد كان اختلاف الطريقة التى وصل بها كل خليفة من الخلفاء الأربعة إلى مراكز السلطة دليلاً على اتساع الإسلام ليقبل أى طريقة تلائم العصر ما دامت لا تخالف مبادىء الحكم الستة التى أشرنا إليها فى المقال السابق. ونلاحظ أنه حتى بعد أن انقلبت الخلافة إلى ملك ، كان الملك لا يعتبر حاكماً فعلياً إلا بعد مبايعة العامة له . ولهذا رأينا معاوية بن أبى سفيان يطلب البيعة لابنه يزيد فى حياته. وكان بنو أمية يأخذون البيعة لمن صدر له كتاب العهد فى حياة الخليفة الذى عهد إليه ثم تجدد البيعة بعد وفاته . ومعنى هذا أنهم كانوا يعرفون تماماً أن مجرد العهد ليس ملزما شرعاً ، بل لابد من بيعة العامة بعده . وقد وقف عمر ابن عبد العزيز فى خطبته للخلافة وقال :(إنى والله ما

استؤمرت فى هذا الأمر وأنتم بالخيار) وقال : (وإنى قد خلعت ما فى أعناقكم من بيعتى ، فأختاروا لأنفسكم) .

وهكذا نرى أن الأساس الأول لتولى كل خليفة مهام سلطانه كان هو البيعة العامة عن رضا واختيار ، ونرى أن عهد الخليفة السابق للخليفة اللاحق لم يكن إلا مجرد ترشيح لمن يراه أهلاً للخلافة فإن وافقت الأمة على ترشيحه بايعوه ، وإلا بايعوا غيره. وعرف الخلفاء الأربعة أنهم وكلاء عن الأمة فى إدارة أمور الدولة وفى تنظيم شئونها حسب شريعة الله ورسوله ، وعرفوا أنهم يستمدون سلطانهم من الأمة ، وأنهم إذا كانت لهم السيادة فى الدولة فليس ذلك لصفتهم الشخصية وإنما لأنهم يشغلون منصب الخليفة . وعرفوا أن شرط بقائهم فى هذا المنصب توجيه الأمة إلى ما فيه الخير والصالح ، وأن لهؤلاء الذين يستمد الخليفة سلطانه منهم حق نصحه وتوجيهه وتقويمه إن أساء . بل حق عزله من المنصب الذى وليه عنها باختيارها إن وجد ما يوجب عزله . يقول المرحوم الشيخ محمود شلتوت : (**إن الخليفة أو الإمام ليس معصوماً من الخطأ ، ولا هو مهبط وحى ، ولا أثرة له بالنظر**

والفهم ، وليس له سوى النصح والإرشاد وإقامة الحدود والأحكام فى دائرة ما رسم الله وهو نائب فى وظيفته عن الأمة توليه وتبقيه ، وتطيعه ما دام قائماً بمهمته وقائماً على حدود الله ، وتعزله إذا انحرف عن الحدود واقتحم حدود الله) وهو المعنى الذى أشار إليه الصديق رضى الله عنه فى أول خطبه بعد الخلافة حين قال :

(أيها الناس إنى قد وليت عليكم ولست بخيركم إن احسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى) وهو المعنى الذى ينبغى على كل حاكم أن يسير عليه .

(٣)

كان الخلفاء الراشدون يعرفون جيداً أن السيادة الحقيقة للأمة لا للحاكم ، وأن الوالى يمارس حق الحكم كأجير أو وكيل عنها ويمكنها عزله إن وجدت لذلك مبرراً . ولذلك رأينا عمر رضى الله عنه يقف على المنبر ويقول : (والله ما أنا بملك فأستعبدكم بملك أو جبرية . وما أنا إلا كأحدكم ، منزلتى منكم كمنزلة والى اليتيم منه ومن ماله) ولم يكن صحابة

الرسول يؤثرون أنفسهم بالسلطان حباً فى السلطان ، وإنما نصحاً للإسلام والمسلمين . ويرى كل واحد منهم مخلصاً أنه أقدر على احتمال العبء وأقدر أن يرى ما ينبغى له من حق .

هذا ولم تدفع الخلافة أياً منهم للتجبر والتسلط وادعاء أنه الأوحد الذى لا نظير له ، وإنما على العكس من ذلك نجد عمر بن الخطاب يختلى بنفسه ويقول : (عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ؟! بخ بخ والله لتتقين الله يا بن الخطاب أو ليعذبنك الله) وعندما شوهد - وهو الخليفة - يحمل قربة على عنقه وطلبوا منه أن يحملوها عنه قال : (إن نفسى أعجبتنى فأردت أن أذلها) . ويروى عن عثمان الخليفة أنه كان يقوم بأمر وضوئه فى الليل فقيل له : لو أمرت بعض الخدم لكفوك . قال: لا الليل لهم يستريحون فيه . أما الإمام على قد روى أنه كان يكنس بيت المال ثم يصلى فيه رجاء أن يشهد له أنه لم يحبس فيه المال عن المسلمين .

ولقد أدت هذه الروح السمحة المتواضعة إلى الإيمان بضرورة الرأى الآخر واحترامه والنزول على حكم الأكثرية ما دام موافقاً لشرع الله ومنهجه . ولم يثبت إطلاقاً إن خليفة من

الخلفاء استبد برأيه ونفذه مخالفاً لرأى الأغلبية ، بل إن العمال الذين كان يستعملهم الخلفاء - وللخلفاء حق عزلهم كتوليتهم- كانوا يعترضون على الخليفة حينما يطلب منهم عملاً يرون فيه أنه ليس من صالح المسلمين . وهذا ماحدث مع خازن بيت المال فى عهد عثمان رضى الله عنه الذى رفض أن يعطى عثمان الخليفة من المال ليمنح رجلاً من ذوى قرابته . ثم أقبل بمفاتيح بيت المال فعلقها على منبر النبى صلى الله عليه وسلم وجلس فى داره (**قدم استقالته**) . حتى عمر بن الخطاب المعروف بشدته فى الحق والذى كان يرهبه الجميع لم يستطع وهو الحاكم أن ينفذ ما رآه من تأميم الأرض المفتوحة أرض العراق ، وجعلها ملكا للأمة دون الأفراد الفاتحين ، إلا بعد موافقة الصحابة على هذا الرأى الذى طالت مناقشته أياماً حتى وافقت الأغلبية على رأى عمر ، وكان زعيم المعارضين فى هذا الأمر بلال بن رباح الحبشى ولم يملك عمر تجاهه إلا أن يقول : (اللهم اكفنى بلالا وأصحابه) . لم يقل لهم أنا الحاكم وأنا المسئول وسأنفذه رضيتم أم أبيتم ، ولكنه كان لا يزيد على أن يقول : (هذا رأيى) ولقد كان عمر يرسل إلى

المهاجرين الأولين يسألهم ويستشيرهم ، ويجمع كبراء وأشراف الأوس والخزرج يسترشد بآرائهم ، وكان يقول : (ولست أريد أن تتبعوا هذا الذى هواى ، معكم من الله كتاب ينطق بالحق ، فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ما أريد به إلا الحق) .

ولئن كان من الصعب على الحاكم - أى حاكم - أن يكون كعمر فى عدله وفضله ، إلا أن اقتفاء أثر الفاروق فى سياسته وإدارته وأخلاقه . لمما يحسب فى ميزان حسنات المرء. وأنا أعلم أن الرئيس على ذلك من الحريصين .. هدى الله الجميع .

(٤)

يتصور بعض الناس - متأثرين فى ذلك بالمفهوم الغربى للدين والدولة ، والنزاع الغربى بين الكنيسة والحكومة - أن الدين لا يقصد به أكثر من التوجيه الروحى بين الأفراد ويتمثل ذلك فى دعوات التوحيد وشرائع العبادات ، بينما تختص الحكومة بتنظيم العلاقات بين الأفراد . ولذلك فليس للدين إلا

أن يدعو إلى صفاء الضمائر وينفر من التكالب على شهوات الحياة - أما ما خرج عن نطاق ذلك فليس من شئون الدين ، وإنما المرجع فيه هو المصلحة العامة ، وتقدير هذه المصلحة مما يخص الحكومة أو الدولة ٠

وليس لهذه المقولة سند من كتاب الله أو سيرة رسوله وصحابته من بعده ، ففى القرآن الكريم أحكام كثيرة فى التشريع ليست من التوحيد ولا من العبادات كأحكام البيع والربا والرهن والاشهار والدين ، وأحكام الطلاق واللعان والولاء والظهار والحجر والوصايا والمواريث والقصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزانى وقذف المحصنات ٠ هذا عدا ما فى السنة الصحيحة من أحكام مفصلة فى أبواب المعاملات والجنايات وغيرها٠ وفى سيرة أصحاب الرسول وهم أعلم الناس بمقاصد الشريعة ما يدل دلالة قاطعة على أن للدين سلطاناً على السياسة فأنهم كانوا يأخذون على الخليفة عند مبايعته شرط العمل بكتاب الله وسنة رسوله ٠ ولولا علمهم بأن السياسة لا تنفصل عن الدين لبايعوه على أن يسوسهم بما يراه أو سيراه مجلس شوراه مصلحة ٠ جاء فى صحيح

البخارى : (كان الأئمة بعد النبى (ص) يستشيرون الأمناء من أهل العلم فى الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبى (ص) .

والحقيقة أن ارتباط الدين بالدولة هو ارتباط القاعدة بالبناء لأن الدين هو أساس الدولة وموجهها . إذ كيف يمكن اعتبار الصلاة والزكاة وبقية الفرائض ديناً فقط ؟ ، والنظر إلى إقامة الحدود والنظام العام للحكومة كجباية الأموال ، ووجود القضاء وتنفيذ أحكامه وسياسة الدولة ومصارفها وطريقة تحصيلها وغير هذا من الأمور المتعلقة بنظام الدولة أموراً سياسية صرفة لا علاقة لها بالدين ؟ فالزكاة مثلاً مع أنها فرض من الفروض الدينية التى فرضت على المسلمين إنما وضع لها نظام خاص ومقادير محددة معينة أوجب الشرع على الدولة أن تتولاها بنفسها وألا يترك هذا إلى رغبة الناس وحرياتهم ، بل إن الصلاة التى هى علاقة خاصة بين العبد وربه أوجب الشرع على ولى الأمر أن يطالب بها الأمة وأن يستتاب تاركها ثم يعزر أو يقتل على تركها كما هو مبين بكتب الفقه ، وهكذا نرى سياسة الدولة نفسها هى تنفيذ الدين ، ويجب أن تكون

مبنية عليه .

ولم يوجد حتى فى الأمراء المسلمين القدامى المعروفين بالفجور من حاول أن يمس اتصال السياسة بالدين من الوجهة العملية ، وإن كان كثير من تصرفاتهم على غير ما يأذن به الله جهلاً أو طغياناً . بل إن حرص معظمهم على الحصول على فتوى تبيح لهم رأياً رأوه أو قراراً سعوا لتنفيذه إنما يدل دلالة أكيدة على أنه لم يدر بخلدهم أن يفصلوا سياستهم عن تعاليم دينهم ، وأنه إن تكن بعض الفتاوى التى صدرت لهم تخالف مبادىء الإسلام العامة فذلك أمر يحاسب عليه العالم الضعيف قبل الحاكم الطاغية ، ويظل دائماً الدين والسياسة توأمين لا يمكن فصلهما .

خطاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية

لم يخلق على وجه الأرض من يستطيع إصدار قرار أو تنفيذ عمل أياً كان دون أن يرجع فيه إلى من يشير عليه بصحة القرار أو ينصحه بأسلوب التنفيذ - حتى ولو كان نبياً مرسلاً أو زعيما عبقرياً - ولا يعفى الإنسان تخصصه أو دراسته أو سنه من ضرورة الرجوع إلى الغير لأخذ رأيهم قبل البدء فى التنفيذ .

وقد صدر الأمر الإلهى لنبى الله محمد (ص) بضرورة المشاورة مع أنه أعطى الحكمة وفصل الخطاب ، وصيغة الأمر توحى بأن الاستشارة فى الأمور الهامة والكبيرة يجب ألا يكتفى فيها بواحد ، وإنما هى لجماعة من الناس إن لم يتمكن كحاكم من أن يستشير كل الناس . وفى هذا يقول رب العزة لرسوله (ص) : " **وشاورهم فى الأمر** " وفى آية أخرى "**وأمرهم شورى بينهم** " .

وقد دلت حوادث الزمان أن الدول التى اعتمد حكامها

على أراء وأفكار الساسة والعلماء واعتمدت الديموقراطية والحرية نظاماً وعقيدة نهضت وتقدمت وازدهرت ، أما الدول التى رفض حكامها أن يستعينوا بالغير فقد سقطت هذه الدول وسقط حكامها ، وانتهت هذه الدول وبادت وأصبحت أثراً بعد عين .

وفى الدول المتقدمة يستعين رؤساء الحكومات والدول بمستشارين متخصصين فى جميع المجالات ويختارون من ذوى الكفاءة والكفاية ، ولكل من هؤلاء المستشارين إدارات وأجهزة وموظفون متخصصون على أعلى المستويات . وعن طريق هؤلاء توضع بذرة السياسة العامة للدولة والتى يجب أن تغطى جميع الجوانب الفكرية والسياسية والاقتصادية ، والتى يجب أن يراعى أيضاً ارتباط بعضها ببعض وتأثير كل جانب منها فى الجوانب الأخرى حتى يمكن علاج ما يظهر من مشكلات وأمراض اجتماعية . ولا يصح أبداً أن نرفض هذه الأصول التى اتفق علماء السياسة على أنها ضرورية لكل دولة تبغى التقدم وترغب فى الإصلاح بحجة أن هؤلاء المستشارين أو هذه الأجهزة ستشكل مراكز قوى أو غير ذلك مما يقوله

البعض ما دمنا نتخذ الديموقراطية منهجا وطريقا ، لأن مراكز القوى لا تظهر إلا حين يحرم الناس من ممارسة حقوقهم السياسية ولا ينعمون بالحرية التى منحهم الله إياها .

ومعظم الحكام يختارون لهم مستشارين متخصصين من ذوى الخبرة والرأى فيما يجب أن يسود الأمة من فكر وعقيدة. فالدول الشيوعية عندها خبراء ومتخصصون ومستشارون على أعلى مستوى يعملون على نشر الفكر الشيوعى فى بلادهم وفى بلاد أخرى تعمل على فرض الفكر والنظام عندهم ومثل هذا النظام موجود أيضاً فى الدول غير الشيوعية التى تعد الخبراء والمتخصصين فى نشر فكرهم الخاص ومحاربة الشيوعية بكل الأساليب الفكرية والعقلية .

وفى بلاد عربية وإسلامية كثيرة تخضع إدارات الفتوى والشئون الدينية فيها لرئاسة الدولة مباشرة وتتم لقاءات دورية أسبوعية أو شهرية بين كبار علماء الدين ورئيس الدولة يتم فيها الاستماع إلى آراء العلماء فى كثير من أمور الحياة ويستشيرهم الحاكم فيما يود أن يستشيرهم فيه وليطمئن قلبه على كل ما عمله أو يفكر فى عمله - ويتأكد أنه لم يخالف

فى ذلك أمر الله وشرعه . هل يمكن لزعيمنا الرئيس المسلم مبارك أن يفعل ذلك ويلتقى وعلماء المسلمين جريا على عادة الملك فهد بن عبد العزيز ومن سبقه من ملوك السعودية حيث يلتقون معهم كل يوم ثلاثاء ؟ .

تطبيق الشريعة بين الأقوال والأفعال

تبارت كل الأحزاب أثناء المعركة الانتخابية الأخيرة فى اثبات ولائها لقضية الشريعة وتبنيها لفكرة تطبيقها والعمل على إقامة شرع الله بين الناس ، ولو حاولنا حصر عدد من صرحوا بهذا الموضوع أثناء دعايتهم الانتخابية لوجدنا أن معظمهم ينتمى للحزب الوطنى الحاكم .

بل إن بعض الصحف القومية صرحت بأن عودة الأستاذ الدكتور /صوفى أبو طالب لمجلس الشعب يعنى أن موضوع الشريعة التى انتهى تقنينها فى عهده سيدخل مرحلة جديدة من مراحل التنفيذ والتطبيق .

وكانت تصريحات الكثيرين ممن يشغلون مناصب هامة فى الدولة ووضعوا على قوائم الحزب الوطنى أو رشحوا فى الدوائر الفردية لحساب الحزب الحاكم هى أكثر التصريحات حديثاً عن جعل موضوع الشريعة من أوائل الموضوعات التي

نشرت هذه المقالة بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية لعام ١٩٨٧ .

سيولونها اهتمامهم ويبدأون بها فور بدء الدورة البرلمانية. وإذا كنا نعلم أن كثيرين من هؤلاء كانوا يحاولون ترضية كبار المسئولين بإضافة بعض التحفظات إلى هذه التصريحات ، مثل أنه سيعملون على أن يتم ذلك بالتدرج وبالطريقة العلمية المدروسة التى لا تؤدى إلى الوقوع فى المشاكل التى وقعت فيها دول أخرى تسرعت فى التنفيذ قبل الدراسة والتمحيص ، إلا أن معظمهم ولا شك كان يتحدث فى هذا الأمر عن اقتناع كامل بهذه القضية - ولا يمنع ابداً أن اعترف بكل صراحة بأن آخرين ومن كل الأحزاب ركبوا هذه الموجة وأطلقوا شعارات تدعو لهذه القضية من غير أن يعرفوا متى ؟ وكيف ؟ وإلى أين ؟ .

وها نحن قد بدأنا الدورة البرلمانية وانتهينا من مرحلة الدعاية والشعارات إلى مرحلة العمل والبدء فى التنفيذ . أنا أوقن كل اليقين أن تطبيق الشريعة بقرار فورى مفاجىء دون استعداد لتقبل أبعاده ونتائجه يعتبر ضرباً من المستحيلات وخروجاً على المعتاد والمألوف فى مثل هذه الحالات الحرجة والحساسة فى تاريخ الأمم والشعوب ، كما يعد إنقلاباً غير

محسوب العواقب ضرره أكبر من نفعه وفشله أكبر من نجاحه. وغالباً ما يؤدى ذلك إلى ردود أفعال عكسية - لكن هل يعنى هذا أن نتوقف عن البدء فى التنفيذ بحجة صعوبة هذا التنفيذ؟ وهل نحجم تماماً عن العمل خشية وجود بعض العقبات أو المعوقات ؟ .

إن العمل الكبير يحتاج لجهد وتصميم ، ولا يقف فى وجه أهل العزائم عقبات أو معوقات إذا خلصت النيات وبدىء العمل بتصميم وتخطيط ، واستمرار هذا العمل دون توقف حتى يصل إلى مراحله النهائية التى يسميها البعض مرحلة (التشطيب) .

إن التأنى لا يعنى التوقف ، وعدم التسرع لا يعنى الانتظار الطويل ، والإعداد لا يعنى السكوت التام ، وإنما لابد من البدء واستعمال الوسائل إذا كنا مؤمنين فعلاً بهذه القضية المصيرية لنصل إلى الغاية التى ننشدها ، وفيها بالفعل صلاح دنيانا وآخرتنا . وكما يقولون : (أول الغيث قطرة) .

وعلى الذين أعلنوا للناس أنهم مع الشريعة وتطبيقها أن

يثبتوا صدق نياتهم وأن يتحركوا أو يحركوا غيرهم للبدء فى التنفيذ وإلا ستظل أحوال هذه البلاد كالخرابة تزداد تلوثاً وامتلاءً بالنفايات والقاذورات ولا يصلح معها بعد ذلك إلا (بلدوزر) كبير يجعل عاليها سافلها ويقلبها رأسا على عقب .

أما الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب فعليه أن يثبت أنه كان جاداً حين قام بما قام به قبل ذلك من تقنين الشريعة وقد اعلن وهو رئيس لمجلس الشعب أن قوانينها قد أصبحت صالحة للتطبيق وفى انتظار موافقة المجلس عليها ، بعد ان أقرتها اللجان وصدق عليها الأزهر . وإلا فليعلن سيادته أنه قد تخلى عن هذا الموضوع ولن يفعل شيئا غير الذى فعله حتى يبحث الناس عن طريق آخر يطبقون به شرع الله وينفذون به أحكامه .

خطاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية *

المعروف أن السياسة فن وحنكة قبل أن تكون فرداً أو جماعة . وقد قيل إن تشدد الإمام على رضى الله عنه وتمسكه بتنفيذ كل ما كان يراه صالحاً للإسلام بصرف النظر عن العواقب هو السبب المباشر فى فشله فى الاستمرار فى الحكم وعدم استقرار الأمور فى عهده كما كانت فى عهد من سبقوه (لأن الدهاء السياسى يجب أن يكون أهم صفات الحاكم ، وهو ما يعرف فى الإسلام باسم الكياسة والفطانة التى نبه النبى المسلمين إلى الاتصاف بها) - وقد كان هذا الدهاء السياسى هو ما اشتهر به معاوية رضى الله عنه فكان سبباً فى انتصاره على كل العقبات التى وقفت فى طريق توليه السلطة وهو أيضاً السبب فى تمكنه فيما بعد من تأسيس دولة بنى أمية. أمور الحكم والسياسة ، أن يكون متصفاً بالحنكة السياسية وأن يراعى دائماً فى كل اعماله وتصرفاته ما

* نشر بمناسبة ما نشر عن ترشيح الرئيس للدكتور / رفعت المحجوب بعدما أثير حوله من انتقادات .

يحتاجه الأمر والمفروض فى من يتولى أمراً من أمور الناس ، خاصة من دهاء وتدبر ، لأن أى انفعال أو قسوة فى تنفيذ أمر أو فرض رأى أو فكر يؤدى إلى رد فعل عكسى ، ورفض هذا الأمر أو هذا الفكر ، وقد يؤدى فى النهاية إلى الخروج عليه وإسقاط سلطته بعد إسقاط هيبته .

ولهذا عرف عن النبى (ص) أنه اختار ثلاثة أرباع عماله -كرؤساء المقاطعات ومن يتولون شئون الإدارة -من بنى أمية ، لأن الرسول كان يعرف أن فيهم ميزات لا توجد فى غيرهم . ولذا قيل : (إنه إنما طلب للأعمال أهل الجزاء من المسلمين ، ولم يطلب أهل الاجتهاد والجهل بها والضعف عنها) .

وقد رفض أن يولى أبا ذر رضى الله عنه حين طلب الولاية ، وقال له : (يا أبا ذر إنى أراك ضعيفاً وإنى أحب لك ما أحب لنفسى ، لا تؤمرن على اثنين ، ولا تولين على مال يتيم) والضعف الذى نسبه الرسول لأبى ذر لم يكن ضعفاً بدنياً ، أو ضعف قدرة على ممارسة السلطة لإحقاق الحق وإبطال الباطل ، وإنما كان بسبب ما عرف عن أبى ذر من حدة طباعه

وتهوره واندفاعه عند الغضب . فالضعف الذى كان يقصده النبى هو ضعف الحنكة السياسية المحتاجة إلى دهاء وتدبر وعدم اندفاع أو تهور ، لأن التهور والفظاظة تؤدى إلى عدم احترام الناس لمن يفعلها وانفضاضهم من حوله . ولهذا قال القرآن للنبى (ص) : " **لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك . فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر** " . فهو لا يكتفى بمجرد تعليم النبى ألا يكون فظاً مع من يتعامل معه وإنما يأمره بأن يتنازل عما قد يقعون فيه من خطأ ، فيعفو عنهم ويطلب المغفرة لهم ، ويؤكد على ضرورة التعامل معهم كما يتعامل الصديق مع الصديق والزميل مع الزميل بأن يشاورهم فى الأمر .

ومجلس الشعب المصرى عرف عنه منذ أنشىء أن السلطة هى التى تختار رئيسه ووكيليه ، حتى وإن عرض المعينون لأخذ الرأى فى تعيينهم فيما يسمى بالانتخاب ، وذلك لإقرار الشكل اللائحى للموضوع .

وإن كان قد أضيف إلى هذا - فى هذه الدورة - اختيار رئيس المجلس ممن عينوا بقرار إدارى وليس ممن اختيروا عن

طريق الشعب إلا أن النتيجة فى الحالين واحدة ، لأن العملية كلها تعيين فى تعيين (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل) .

ولو كان لأعضاء المجلس الحق الكامل فى اختيار رئيسهم أو رفضه دون خوف من عواقب ذلك ونتيجته عليهم شخصياً - فلا شك أنهم سيختارون أصلح الناس لهذا المنصب وأقدرهم على التعامل معهم واحترام آرائهم وأفكارهم بعد احترام أشخاصهم ومكانتهم .

لا يصح تعيين من يشرع ويراقب

لما كانت وظيفة البرلمان هى التشريع والمراقبة حيث يشرع النائب من القوانين ما يؤدى إلى إصلاح المجتمع وما يقيم العدل والحق بين الناس وكان من حقه أن يراقب السلطة التنفيذية ليحافظ على مصالح الأمة ويصونها من كل عبث أو انحراف . كان لابد من توفر شروط كثيرة فى هذا النائب الذى لاينوب فقط عن دائرته التى انتخبته وإنما يصبح بعد انتخابه مسئولاً عن كل فرد من أفراد الأمة الذين يقطنون أرجاء الوطن الواسع - ومن هنا وضع علماء القانون والسياسة شروطاً كثيرة لابد من توفرها فى هذا النائب الذى يعطى من السلطات ما يمكنه الإصلاح والتغيير وله أن يسأل الوزراء ويستجوبهم وأن يطالب بإسقاط الحكومة وعزل من يثبت عليه تقصير من الوزراء - والتشريع هو وظيفة البرلمان الرئيسية ولا يستطيع القيام بهذا العمل إلا من له خبرة وسعة إطلاع وحسن تقدير للأمور وبعد فى النظر ولهذا كان لابد من توفر كثير من الشروط فيمن يقوم بهذه المهمة لأن القوانين بوجه عام تقتضى

قسطاً من التقديس والاحترام وليس فى مقدورنا أن نحمل العامة على تقديسها إلا إذا درجنا فى تشريعنا على سنة محكمة ومبادىء قويمة - مع ملاحظة أن الحياة الحاضرة وتعقدها والظروف الاجتماعية وتطورها تتطلب الحاجة المستمرة إلى التشريع المتجدد والملائم - ولو قرأنا كل ما وضعه علماء السياسة والقانون من شروط يجب أن تتوفر فى هذا النائب لوجدنا كيف أننا هنا فى مصر نسير إلى الخلف ونتأخر ولا نتقدم مع أن الإسلام قد دعانا لأن نكون فى المقدمة وفى موضع القيادة والريادة للعالم كله - فمع ماذكرناه فى الأسبوع الماضى من ضرورة معرفة النائب بالقوانين القضائية والإدارية معرفة واسعة تمكنه من التفريق بين صحيحها وسيئها وضرورة اطلاعه على قوانين الأمم الراقية التى سارت عليها للاستفادة منها وأخذ مايوافق الإسلام الذى ثبت أنه لايرفض إلا ما يؤدى إلى الإضرار بالناس ومصالحهم فأنهم شرطوا أيضاً أن يكون دارساً لنظريات أرباب الحقوق والادارة - واقفاً على آرائهم ومطالعاتهم حتى لايقترح أو ينقص شيئاً أو يزيد فيه إلا وهو مدعم بثاقب الفكر المبنى على أساس متين وركن ركين

بل أنهم شرطوا أن يكون آخذاً بقسط وافر من الفنون الاقتصادية نظرياً وتطبيقياً ، مطلعاً على أسباب النهضات الاقتصادية فى البلاد الراقية عارفاً بدواعى الانحطاط الاقتصادى فى بلاده ليستطيع التفكر فى الإصلاح - واقتراح المشروعات النافعة وليتمكن من اتخاذ التدبيرات المحتومة التى تنهض بالأمة زراعياً وصناعياً وفكرياً .

ولما كان من وظيفة النائب أن يقدم الاقتراحات ويدعو إلى تعديل القوانين أو تنقيتها أو اقتراح قوانين جديدة يرى أن فيها خيراً لأمته كان لابد أن يكون رصيناً فى أفكاره متشبثاً فى آرائه لا بالأهوج ولا بالأرعن وأن يكون قوى الحجة شديد العارضة ثابت الجنان قادراً على الدفاع عن آرائه ومقترحاته التى يعرضها تحت قبة البرلمان بجرأة واسترسال ليستطيع أن يؤيد آراءه ويدعم اقتراحاته ومطالبه التى يتشبث بها سعياً وراء سعادة موكليه فى حياتهم الاجتماعية .

فهل ترون أيها السادة أننا نتبع الطريق الصحيح لاختيار نواب هذه الأمة ومشرعيها ؟ وهل يمكن إصلاح المجتمع وعلاج مشكلاته عن طريق نواب

تعينهم السلطة ويفرضون على الأمة يراقبون ولا يراقبون ؟؟؟.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

هل يوجد نزاهة واستقامة عند حكامنا

الصدق والصراحة نقيض الكذب والنفاق وهما روح المعاملات وأساسها امتلاء القلب شجاعة وطيبة فمن خلا قلبه منهما لا يقدر أن يكون صادقاً ولا صريحاً - ومن الصراحة الإخلاص فى مخاطبة الناس أو معاملتهم - والفرق بينهما أن الإخلاص لايضر بالحقيقة ولا يبتعد عنها والصراحة هى أن تجهر بها وتعلنها للناس .

يفتخر الناس بالعدل وبغيرتهم عليه ولكنهم يزهقونه بأعمالهم ويحملونه ماهو براء منه بالرغبة فى امتلاك ما ليس لهم وإباحة قتل من يدافع عن بلاده ضد اعتداءاتهم كأن العدل يتبدل وفق شهوات النفس القاهرة .

يقول علماء الاجتماع :لا صلاح للأمة إذا لم تحكمها طائفة صالحة جديرة بتحمل مسئولية إرادة شعب بأكمله .ووجود الحكومة وتكوينها غير مقيد اجتماعياً فمن الممكن أن يتبدل ويتغير على حسب المقتضيات ونصيب الأمة من الرقى . وليس

لمجتمع أن يستغنى عن السلطة الحاكمة مهما ارتقى وعظم وإلا اهتم كل شخص بمصلحته الذاتية وارتبك الحال وساء نظام المجتمع ، ومن الواجب أن يسلم الزمام إلى أكفاء الناس على أن يراعى أن الكفاية وحدها لا تغنى فى إصلاح الحال ، ولذا كان من الواجب أن تراعى فى اختيار كبار المستخدمين الحاكمين ونواب الأمة الممثلين للشعب ضرورة الاستقامة والنزاهة فوق الكفاية والعلم لأن هؤلاء الذين تسلم إليهم مقاليد الأعمال فى الحكومة ينبغى أن يكون لهم حرية فى العمل أوسع مما هى لباقى الأفراد ويجب أن تكون لهم سلطة محترمة ليتمكنوا بها من عمل ما يرونه مفيداً للأمة وفى هذا خطر كبير وظاهر إذا أسىء استعمال الحرية الممنوحة لهم ، ولذا تحتم اتصاف هذا المسئول بالنزاهة والاستقامة لأن ذلك يكفل التزامه بحدود الواجب ، ولا يكفى أبداً حاجة الدولة إلى هؤلاء الحكام والوزراء حتى وإن كانت عندهم كفاية علمية وعملية بما يتولون أمره وإنما يتحتم مع كل ذلك وجود الإستقامة والنزاهة التى هى روح النظام وباعث الطاعة . وهذا هو السبب فى أن الأمم أخذت تعدل فى نظمها وتبتعد عن مبدأ الطوائف إلى

مبدأ الديموقراطية المؤسس على مبدأ الحرية العامة والتنافس المؤدى إلى خير النتائج .

وقد عرفت الشعوب كثيراً من صور وأشكال الطبقات الحاكمة وانتهى علماء الاجتماع إلى إقرار أفضلية الحكومة الجمهورية التى يمثل الشعب أو الولايات فيها نواب ينتخبون انتخاباً صحيحاً وتكون رياسة الجمهورية إلى منتخب من الأمة بالاقتراع مع وجود الكفاية والنزاهة فيه لأن ذلك كفيل بهناءة الجميع واستتباب الأمن .

إن كثيراً من الناس - حتى الخواص - يخلطون بين الوطنية والشهوة السياسية التى لا تكون مشروعة إلا إذا كانت الوطنية أساسها ، ولكن منفعة الوطن حين يقع النزاع بين الأحزاب تكون أقل ما نفكر فيه ..تدفعنا إليه البغضاء ثم العناد والاندفاع الأعمى .

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

هذا القانون يخالف الشريعة والدستور *

من القواعد المقررة فى علم الأخلاق أن (عامة الأمة هم عمادها وعدتها) وأنه إذا استقام العدل فى البلاد سلمت صدور الرعية وأخلصوا النصيحة لحكامهم وأحبوا أن تطول مدتهم . وإن أحوج الرعية إلى الإنصاف هم الطبقة السفلى وعامة الأمة - كما أن أهم واجبات الحاكم أن يعمل على أن يطهر قلوب الأمة من الحقد عليه .

والحرية بجميع أنواعها تعتبر حقاً مشروعاً لكل إنسان - لأن الإنسان كائن وجد فى هذه الحياة من أجل غاية يعمل للوصول إليها بطريقته الخاصة وليس لأحد من الناس أن يصده عنها أو يسعى ليحول بينه وبين استعمال ملكاته لبلوغ هذه الغاية - ولو حرم الإنسان من ذلك لكان عبداً رقيقاً . وقد اعتبر علماء الأخلاق تجاوز حدود السلطة لوناً من ألوان الاسترقاق . فالإفراط فى استعمال حق السلطة أو الولاية من الحكام أو الأثرياء ورؤساء الطوائف أو المعامل ومعلمى

---

* نشر هذا المقال بعد صدور قانون الإنتخابات بالقائمة النسبية .

المدارس بفرض أعمال غير مشروعة هو استرقاق معنوى . وهذا هو الذى دفع إلى وضع القوانين واللوائح الخاصة بحقوق العمال وأصحاب المعامل وغيرها لصون حرية العمال .

وقد نبهت الشريعة الإسلامية على أن الناس متساوون فى الإنسانية وأن هذا الحق يتصل بحق الحرية الذى منحه الله للبشر . وهذا الحق ناشىء من نسبة الفرد للمجتمع باعتبار أحد أعضائه - فإذا كان كل فرد جزءاً من المجتمع فهو كغيره صاحب حق فى التمتع بجميع مزايا المجتمع - والحق السياسى من حقوق البشر التي يفرضها حق المساواة بينهم وهو أن تكون الأداة السياسية بيد الجمهور لابيد أفراد ممتازين . وبموجب هذا الحق صار لكل فرد أياً كان انتماؤه حق الانتخاب - وليس لإنسان أن يحرم إنساناً آخر من هذا الحق تحت أى نظام أو باسم أى قانون لأن ذلك يتعارض مع العدل - وقد عرف أحد فقهاء الرومان العدل بأنه : (إرادة دائمة ثابته لإعطاء كل ذى حق حقه) وحصر علماء الأخلاق موجبات العدل فى أربعة أمور جعلوا على رأسها - احترام حقوق الناس .

وقانون يوضع ليحدد مقعداً واحداً للمستقلين فى كل

دائرة انتخابية مع وجود أكثر من عشر مقاعد فى بعض الدوائر يتناقض مع العدل ويتناقض مع حقوق الإنسان التى نبهت إليها شريعة الإسلام وأقرتها شرائع الشعوب المتقدمة المتطورة.

فهذا القانون يجعل للمنتمين للأحزاب ميزة ترشيح أكثر من واحد . والمستقلون محرومون من هذا الحق وهو يدفع الكثيرين من أصحاب الكفايات من غير الحزبيين للإحجام عن خوض معركة غير متكافئة كما يدفع الكثيرين لمنافقة قيادات الأحزاب لتمكنوا من الوصول إلي قوائمهم .

وهل من العدل واحترام حقوق الناس التى منحها الله لهم أن يعطى المستقلون ٤٨ مقعداً فقط من ٤٤٨ مع أن أكثر سكان مصر يعتبرون من المستقليبن حيث لا تستهويهم لعبة الأحزاب أو الانتماءات الحزبية التى لا تزال حتى الآن في دور الطفولة . ولم تنضج مبادئها أو هوياتها حتى الآن ؟ وهل من العدل أن نفرض على الناس انتخاب أناس تضمنتهم القائمة لايريدونهم ولا يرغبون فى تمثيلهم ؟

وإذا كانت المرأة قد اصبحت قادرة على فرض نفسها

على الناخبين ولم تعد فى حاجة إلى هذا التمييز حتى تتساوى مع الرجل فلم هذا التمييز والتفرقة بين طوائف الأمة والتصميم على فرض نصف الأعضاء من العمال والفلاحين ؟

(ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط عملهم) *

إذا أراد الله خيراً بإنسان وفقه وهداه ، وسدد فى الحق خطاه . أما إذا لم تخلص النيات وتصف القلوب ظهر الأبيض أسوداً وانقلب الحق . وفضح الله صاحب النية السيئة ووضعه موضع الشبهة والاتهام .

ويبدو أن الدكتور رفعت المحجوب أراد أن يجامل وأن يثبت أنه ملكى ، فكشف نفسه وأوقع الملك فى حرج شديد . الدكتور المحجوب ضد فكرة التصديق على مشروعات قوانين الشريعة التى انتهى المجلس السابق من إنجازها ، ولأنه لا يستطيع أن يعلن ذلك صراحة ، فقد خرج علينا وعلى النـاس بفكرة جديدة أسماها (تنقية القوانين القديمة مما يخالف الشريعة الإسلامية) مع أن شيخ الأزهر منذ حوالى شهر فقط

---

* نشر هذا المقال بعد أن منع الدكترو رفعت المحجوب الإسلاميين من مناقشة موضوع تطبيق الشريعة ، وأغلق باب المناقشة فيه .

أخبرنى بأن الذى تم بالفعل هو تنقية القوانين ، وأن ما يتردد اليوم عن التنقية ما هو إلا كلام أريد به تضييع الوقت دون مبرر.

والذى يجب أن يعرفه الدكتور المحجوب أننا نفهم تماماً الظروف السياسية التى نعيشها ونؤمن - انطلاقاً من الشريعة الإسلامية ذاتها - بضرورة مراعاة كل الظروف المحيطة بنا فى الداخل والخارج من باب الكياسة والفطانة التى أشار النبى إلى أنها يجب أن تكون رفيق المؤمن حيث قال : " المؤمن كيس فطن " كما أن الجميع يعرف أن تطبيق الشريعة ككل لا يمكن أن يتم فى يوم واحد ولا حتى فى عام واحد ، وأن الجميع متفق على ضرورة التدرج لكن على أن يتم البدء فوراً فى تطبيق ما يمكن تطبيقه ولا يؤدى إلى وجود مشكلات أو ردود فعل عنيفة .

لكن يبدو كما قلت أن الدكتور رفعت المحجوب كان ملكياً أكثر من الملك ، وقد خشى أن يتورط المجلس فى اتخاذ قرار فورى بتطبيق كل القوانين . فورط نفسه وورط الحزب والحكومة معاً ، أظهر الجميع بمظهر الرافض لمبدأ تطبيق

الشريعة أساساً ، وهو ما يتناقض مع ماأعلنه الحزب مراراً من تبنيه لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية . الأمر الذى أدى ولاشك إلى فقدان ثقة الشعب بحزب الحكومة والذى شجع وسيشجع على استغلال هذا الموقف ضد حكومة الحزب الوطنى، وإحراج الحكومة حرجاً كبيراً كانت فى غنى عنه ما لو تصرف الدكتور المحجوب بغير انفعال وتشدد . وحرم الأعضاء من إبداء وجهات نظرهم فى أسلوب التطبيق ، كما أوقع نواب الحزب فى حرج مع أبناء دوائرهم الذين سيتهمونهم بخداعهم ووقوفهم من الشريعة موقف الرافض لها . ولقد أخطأ رئيس المجلس خطأ كبيراً حين ضم تقرير لجنة الشئون الدينية والخاص بموضوع الدعوة الإسلامية مع موضوع مناقشة الشريعة الإسلامية مع أهمية الموضوعين وضرورة مناقشة كل موضوع على حدة . ولهذا ترك كل المتحدثين - عدا واحداً فقط - التعرض لموضوع الدعوة الإسلامية مع أهمية ما جاء بخصوصها فى التقرير ، وتحدثوا جميعاً فى موضوع ما سماه هو - وفرض على التقرير رغم أنف أعضاء اللجنة - بتنقية القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية .

وقد خطط رئيس المجلس لهذا الموضوع ووزع الأدوار توزيعاً ظن أنه سيؤدى إلى نجاح هذه المسرحية التى سقطت قبل انتهاء العرض - خاصة بعد أن رأينا أحد نواب الحزب الوطنى وهو يجمع توقيعات الأعضاء بإغلاق باب المناقشة وذلك قبل بدء المناقشة بساعتين كاملتين . وفوجىء الأعضاء بإخراج ردىء لمسرحية عجيبة كان يمكن أن تنجح نجاحاً كبيراً لو نفذت بأسلوب آخر ، وتم اختيار ممثلين آخرين غير من قاموا بالتمثيل.

عزيزى رئيس المجلس الموقر

خبرنى بربك ماذا كان سيحدث لو استمرت المناقشة فى هذا الموضوع الخطير الكبير يومين أو ثلاثة أو حتى أسبوعاً كاملاً . إننا نناقش خطاباً لرئيس الجمهورية أو بياناً للحكومة ما يقرب من شهر كامل مع تأكدنا من أن ما يقال فى المجلس هو مجرد كلام فى كلام . وأنه لن يغير سياسة الحكومة ولا خطتها ، بل نرى أحياناً الوزراء المختصين لا يحضرون مناقشة ما يتعلق بوزاراتهم بل وأؤكد أنهم لا يقرأون ما يقال . ويظل المجلس أيضاً يناقش الميزانية أياماً وليالى مع علم المجلس بأنه

لن يتم تغيير ولا تبديل ، ولأن القانون وللأسف لا يعطى لمجلس الشعب حق التعديل فى الميزانية . ومع ذلك يا سيادة رئيس المجلس تغلق باب المناقشة أمام أكبر موضوعين ينتظرهما العالم كله . وتتحدث عنهما الصحافة فى الداخل والخارج منذ مدة طويلة . وتصدم بذلك مشاعر الجماهير المؤمنة التى كانت تنتظر فى شوق إلى ما ستسفر عنه مناقشات المجلس من قرارات وإلى ما سيعرضه الأعضاء من وجهات نظر وأساليب للتطبيق . تصدمهم يا دكتورنا العزيز ولا تسمح حتى للمتخصصين الذين عاشوا من أجل هذا القضية ودخلوا مجلس الشعب من أجلها ، وأفنوا حياتهم العلمية والعملية من أجل الدفاع عنها بأن يدلوا برأيهم ويعرضوا وجهات نظرهم ؟ إن الأغلبية مع الحزب الحاكم ونحن نعرف أن القرارات فى النهاية تكون فى جانب ما يراه الحزب . فلم تحرج نفسك إذن وتحرج الحزب معك وتكشف النية التى دبرت لوقف تطبيق الشريعة الإسلامية فى بلادنا . لقد صدمت مشاعر الناس وملأت قلوب العشرات من أعضاء المجلس من كل الأحزاب غضباً منك لأنك أغلقت باب الأمل الذى كانوا

يتوقعونه وكذلك أحرجتهم مع أهليهم وذويهم .

سامحك الله يادكتور . ولا أرانى الله مكروها فيك . وهدانى الله وإياك . والسلام على من اتبع الهدى .

هل يستقيل وزير الداخلية ؟

فى الخارج تقوم الدنيا ولا تقعد حين يسقط قطار أو ينهار أحد الكبارى فى بلد من البلاد وتقدم الاستجوابات وطلبات الإحاطة للحكومة القائمة التى تتهم بالتقصير فى حق الشعب وعدم الاحتياط لمثل هذه الحوادث - وقد تستقيل الحكومة بسبب هذا الحادث ، أو غيره من الحوادث التي تحدث عندنا كل يوم ولا يلتفت إليها أو تهتم بها الدولة ، وأقل ما يحدث عندهم أن يقدم الوزير المسئول استقالته ويفرغ أدراج مكتبه ويرحل . وفى فرنسا أقيل وزير الداخلية لاعتداء الشرطة على الطلاب الذين خرجوا فى مظاهرة يهتفون فيها بسقوط الوزارة التى وافقت على إلغاء مجانية التعليم. وتنحى رئيس أكبر دولة فى العالم لأنه تجسس على الحزب المعارض لحزبه أثناء الانتخابات واعتبروا ذلك فضيحة كبرى أطلقوا عليها اسم (**فضيحة ووتر جيت**) .

وفى كل بلاد الدنيا يضحى الحكام بأنفسهم ووزرائهم من أجل مصلحة الشعب وكم من وزير استقال أو أقيل لمجرد

اتهامه بتهمة يستطيع أن ينفيها عن نفسه أو يبرؤه القضاء منها ، لكنه يؤثر مصلحة حزبه وبلاده فوق مصلحته الشخصية ويترك السلطة والجاه برغبته لمجرد انتشار إشاعة قد تكون مجرد علاقة غرامية بإحدى سكرتيراته . والسبب فى ذلك أن هذه الدول تحترم نفسها وتحافظ على سمعة رجالها وحكامها وتفترض فيهم أن يكونوا فوق الشبهات لأنهم قدوة الآخرين ومثلهم الأعلى - وقد سبق الإسلام دول الشرق والغرب بتشريع هذه القاعدة التى صارت وللأسف دستوراً وعرفاً عند غير المسلمين وهى أن كل من استودع قدراً من السلطة العامة أن يبتعد عن موطن الشبهة كما أنه يستحق العقاب إذا ما خالف هذه القاعدة ولو لم يثبت ضده عمل مشين . وقد كان يكفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يعترض بعض الرعية على أحد حكام الأقاليم الإسلامية ليقرر عزله وتعيين بدلاً منه يرضى عنه العامة والخاصة . وكان يقول رضى الله عنه (إن تغيير الوالى أيسر من تغيير الرعية) ، ويقول : (هان شىء أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير) . إلا أن عمر رضى الله عنه كان حريصاً فى ذات الوقت على أن يبرىء

ساحة من يتبين له براءته كما فعل مع خالد بن الوليد وسعد بن أبى وقاص حين عزل الأول من إمارته على قنسرين لاتهام البعض له باتهامات أثبت خالد أمام الناس براءته منها ، ولاتهام الثانى اتهامات ثبت بطلانها إلا أن عمر صمم على عزل سعد بن أبى وقاص خال رسول الله وأحد السابقين للإسلام وقال له بعد أن تأكد من براءته (هكذا الظن بك ولولا الاحتياط لكان سبيلهم بيناً) . . أى أن عمر حقق مع سعد من قبيل الاحتياط مع اعتقاده ببراءته وافتراء القوم عليه - أما من ثبتت إدانته من حكام الإمارات فإن عمر لم يتردد فى عزله ومعاقبته إن كان جرمه يستحق العقاب - وقد أقام حد الخمر على قدامة بن مظعون مع أنه ممن شهد بدراً كما أنه خال أولاده عبد الله وحفصة زوجة النبى (ص) وذلك حين ثبتت عليه التهمة .

هذا هو منطق الإسلام بالنسبة لمن يخطىء أو يقصر أو يتهم من حكام وولاة المسلمين كما أنه أسلوب ومنطق الدول المتقدمة المتحضرة فى هذا العصر .

فما بالنا نحن أصحاب الحضارة ورواد المدنية وزعماء

المسلمين لا نلتفت إلى مثل هذه الأمور ولا تعنينا أمور الرعية وأحوالها حتى فقد الناس الثقة فى قادتهم ورؤسائهم وظنوا أن العدل والحرية والديموقراطية هى مجرد كلمات فقط لا معنى لها ولا مضمون . ثم ألستم معى أيها السادة فى أن من مصلحة البلاد والعباد أن يتنحى السيد وزير الداخلية الآن ، ويترك موقعه ويرحل بعد كل الذى قيل ، وكل الذى كان ، وكل الذى حدث ويحدث ، أو يتوقع حدوثه وبعد أن أصبح غير مرغوب فيه من عامة الشعب وخاصتهم ، بل من الكثير من الذين يعملون معه وتحت إمرته .

ألا هل بلغت اللهم فاشهد

فاقد الشيء لا يعطيه

تعتبر وزارة الداخلية من أهم الوزارات فى دول العالم الثالث ، وتعتبر أهمها على الإطلاق فى مصر بالذات ، فهى لم تعد مجرد وزارة تشرف على حراسة المنشآت والتربص بالأشقياء والمجرمين والمحافظة على الأمن والنظام فى الشوارع والميادين ، وإنما أصبحت خلال السنوات الأخيرة تشرف إشرافاً كاملاً على كل مصالح ومرافق الدولة وتتحكم فيها بطريقة واضحة ظاهرة ، بل لا نبالغ حين نقول إنها تستطيع أن توقف أى قرار فى أى وزارة ، كما تستطيع أيضاً أن تتحكم فى أرزاق الناس ووظائفهم فتمنع تعيين من تشاء ؟ وتصرح وتوافق لمن تشاء ، ولا يرقى موظف إلى وظيفة إدارية عليا إلا بعد موافقة جهات الأمن وأصحاب الضبط والربط · حتى وصل الأمر إلى حد التحكم فى اختيار عمداء الكليات ونواب ورؤساء الجامعات ، بل وكل رؤساء الهيئات والمصالح الحكومية ، ولم يعد عمل الداخلية فى الهيئات والمصالح مقصوراً فقط على مجرد وجود مكتب للأمن ، وإنما أنشئت

الإدارات الكبيرة والأجهزة الشرطوية الكثيرة التى تضم مئات الضباط والعاملين من الجنود السريين . وقد أصبح عندنا بالإضافة إلى أقسام الشرطة وإدارات المرور شرطة للتموين ، وشرطة للضرائب ، وشرطة للسياحة ، وشرطة للجمارك .. إلخ هذا بالإضافة إلى شرطة الأمن المركزى الذى لازلنا نعجب من اهتمام الدولة بوجودها كل هذا الإهتمام والتى تعطل طاقات أكثر من نصف مليون شاب من خيرة شباب مصر وعمالها الحرفيين فى الزراعة والصناعة وغيرها .

وقد زاد على ذلك أخيراً حق الوزارة الكامل فى اختيار من نسميهم نواب الشعب وممثلى الأمة لأن القرار بيدهم ، والعملية الانتخابية كلها تتحكم فيها من أولها إلى أخرها .

ناهيك عن مباحث أمن الدولة التى استطاعت ان تسيطر الأن سيطرة كاملة على كل الوزارات وكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وأن يصبح لأفرادها حق إصدار التوجيهات والتعليمات والأوامر (رغم رتبهم الصغيرة) إلى بعض كبار رجالات الدولة من عمداء الكليات ورؤساء الجامعات بل وكثير من وزرائنا الذين يرون فى الاستماع اليهم وتنفيذ تعليماتهم

ثمن بقائهم فى مواقعهم ، ودليل إثبات لوفائهم وإخلاصهم للنظام .

والذين يرغبون فى تولى منصب كبير من مناصب الدولة لابد أن يثبتوا ولائهم لهذا الجهاز أولاً بصرف النظر عن كفاءتهم وقدراتهم على أن يؤدوا أعمالاً معينة تطلب منهم وتكون شرطاً من شروط الاستمرار فى مواقعهم وكتابة تقارير الرضا عنهم .

وتصوروا أيها السادة من من الناس يمكن أن يصل إلى هذه المواقع ويتولى هذه المناصب ؟ والمثل يقول (أذل الحرص أعناق الرجال) ، ولعل ذلك أيها الأخوة أهم أسباب الضياع الذى نعانى منه الأن وهو الذى أدى إلى هذا الفساد والانحراف فى كل أمر من أمور حياتنا العامة والخاصة على السواء .

فالذين يخططون وينفذون ويحكمون هو أهل الثقة لا أهل الخبرة . وفاقد الشىء لا يعطيه . ومع مرور الزمن وتكرار الحال تعقدت الأمور وصعب العلاج ولم يعد لهذه الأجهزة الإمنية الإشرافية قدرة المنع أو الزجر ، حيث دخلت هذه

الأجهزة أيضاً فى لعبة الوساطة والمجاملات ، وتورط كثير من العاملين فيها فيما تورط فيه أبناء المجتمع كله خاصة وأن الصنف واحد والانحراف مرض معد وخطير ، والدليل على ذلك ما نراه ونسمعه عما يحدث فى كثير من هذه الأجهزة . فقد أصبح رجال المرور أكثر الناس مخالفة للمرور ، كما تورط كثيرون ممن كلفوا بمنع الجرائم والانحرافات فى كثير من الجرائم التى كان من المفروض أن يحاربوها ويقاوموها ، ولم يعد فى إمكان الكل إلا أن ينزلق مع الكل وإلا ضاع فى زحمة هذا الطوفان الجارف من الفساد والانحراف . والذين يقاومون لفترة لا يلبسون كثيراً حتى يسقطوا صرعى أمام قوة لا يستطيع أن يقف أمامها إلا الجبار العادل فى السماء أو جبار عادل من أهل الأرض .

ونحن نستنجد بعد الله بمن ولاه ربه أمر هذه البلاد ، ليتحرك بسرعة لإنقاذ البلاد والعباد قبل أن يفوت الأوان ويفلت صمام الأمان . على أن يضع فى اعتباره فقط مصلحة بلاده وإسعاد شعبها حتى وإن ضحى بكثير من الأهل والأحباب والأعوان والأصحاب ، وليذهب كل شىء للجحيم مادام فى ذلك مصلحة الإسلام والمسلمين .

الأسلوب الخاطىء لمعالجة التطرف

تقدم أحد الزملاء من أعضاء مجلس الشعب باستجواب لوزير الداخلية عن التعذيب الذى يلاقيه المتهمون فى القضايا السياسية ، وقد تقدمت بسؤال لوزير الداخلية أستفسر فيه عما نشر بالصحف من استمرار التعذيب حتى الآن للمقبوض عليهم من أعضاء الجماعات الإسلامية ، وشارك معنا أخوة آخرون بعضهم من حزب الحكومة فى تقديم أسئلة وطلبات إحاطة بهذا الخصوص .

ولا شك أننا جميعاً ننشد مصلحة الوطن ونريد أن نطلع الرأى العام على حقيقة هذ الأمر لنحاسب المسئولين على هذا التعذيب ونمنع شباباً آخرين تدفعهم هذه المعلومات إلى التورط فى أعمال عنف وردود أفعال لا تسمح بها ظروفنا وأحوالنا .

فنحن نرفض بشدة أسلوب التعذيب البدنى أو النفسى الذى يتنافى مع الإنسانية ويتعارض مع أبسط قواعد الدين والأخلاق - وفى الوقت نفسه نرفض أعمال العنف من الشباب

ولا نقف مع المخطئين منهم وإن كان لنا رأى فى علاج المتورطين منهم فيما يعتنقونه من فكر وما يرونه من فهم للدين نحن نرفض تأويل من يفسر حديث النبى (ص) (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) بأن تغيير المنكر باللسان أو الإنكار بالقلب هو فقط لضعفاء الإيمان . ولما كانوا أقوياء وإيمانهم قوياً وجب عليهم أن يغيروا باليد .

كما أننا نرفض من يرى تكفير الحاكم والخروج عليه ونخطىء من يرى أن المجتمع جاهلى يجب اعتزاله . ونحن نعتقد أن هؤلاء الشباب قد أخطأوا الطريق فقط فى الوصول إلى ما يؤمنون به ويعتقدونه ، وهو إقامة المجتمع الإسلامى الصحيح وبهذا فهم فى حاجة إلى من يرشدهم إلى الطريق الصحيح ويدعوهم إلى سلوك الطريق الموصل لغايتهم وغاية كل مسلم ينطق بالشهادتين .

ولما كان هؤلاء أصحاب عقيدة يؤمنون بها ويرون القتل بسببها استشهاداً فى سبيل الله . . فإن أسلوب العنف معهم يدفعهم إلى التمسك بعقيدتهم كما يدفع الآخرين إلى التعاطف

معهم واعتقاد كثير من الناس أن ما تتهمهم السلطة به هو دعاوى كاذبة وتلفيقات مركبة ، خاصة وأن عامة الناس لاتثق فى كل ما تعلنه صحافتنا ، وقد سبق أن تأكدوا من بعض التلفيقات وكثير من عمليات التزوير ·

كما أن تعميم الحكم على كل أصحاب التيار الإسلامى ومعاقبة المعتدلين منهم وإشراكهم مع المتشددين فيما اتهموا فيه قد أدى إلى كثرة المتعاطفين مع هذا التيار وفقدان ثقة العامة فى كل مايكتب وينشر حتى وإن كان معظمه صحيحاً ·

ولا شك أن التيار الإسلامى كله بجميع فصائله يرفض هذا الفكر المتطرف ولا يقبل هذا الأسلوب الخاطىء ، ويرى أن هؤلاء القلة من المتشددين يشكلون خطورة على الفكر الإسلامى الصحيح ، ويقفون حجر عثرة فى سبيل الوصول إلى المجتمع الإسلامى المنشود ·

ولهذا فإن على الدولة أن توقف فورا هذا الأسلوب الخاطىء فى معالجة هذا الأمر وأن تترك علاج هذه المشكلة للمتخصصين فى علاج هذه الأمراض وأن تفتح باب الحوار مع أصحاب هذا الفكر · وهناك من العلماء والمفكرين الإسلاميين

من يستطيع بعون الله أن يهدى الله به هؤلاء القلة من الشباب الذين نقصر جميعاً فى حقهم ، و الذين دفعتهم ظروفنا السياسية وأوضاعنا الاقتصادية إلى الخروج على السلطة ومحاربة النظام.

اجعلنى وزيرا للداخلية

كانت العادة فى مصر قبل الثورة أن يتولى وزارتى الحربية والداخلية (فى الأعم الأغلب) شخصية سياسية مدنية من خريجى مدرسة الحقوق أو الآداب ،كما أن معظم الوزارات الأخرى لم يكن ينظر فيها إلى تخصص الوزير بقدر النظر إلى قدراته السياسية وخبراته الإدارية التى تمكنه - مع الاستعانة بالمتخصصين والخبراء - من إصدار القرار وتنفيذه ، لأن مهمة الوزير تنفيذ سياسة معينة للوصول إلى هدف محدد معين - حتى وزارة الصحة كان بالإمكان أن يتولى قيادتها شخصية سياسية لا تعرف شيئاً عن الطب - وإنما تعرف فقط أن مهمة الوزارة هى رسم السياسة العامة لرعاية المرضى وتوفير الدواء والعلاج والمحافظة على صحة المواطنين وأسلوب تنفيذ هذه السياسة ، وقد ثبت أن شخصيات غير متخصصة برزت بروزا كبيراً ونجحت نجاحاً عظيما فيم أسند إليها من وزارات أو مؤسسات رغم أنه لا صلة بين ما شغلوه من عمل وما درسوه أو تخصصوا فيه من علم ٠ وقد قيل إن وزارة

الأوقاف لم تشهد عهداً زاهراً مثل الذى شهدته فى عهد المرحوم المهندس أحمد عبده الشرباصى كما شهدت وزارة شئون الأزهر أزهى عصورها فى عهد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات الحالى ، أما الضابط فاروق عويضة فإنه رغم ما قيل فيه يعتبر من أنجح وأقوى الشخصيات التى تولت أمانة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . وكان النشاط الإسلامى ، وحركة النشر الواسعة للكتب والموضوعات الإسلامية هى الطابع المميز لعهد هذا الضابط الجرىء .

ووزارة الداخلية فى مصر وفى كل بلاد الدنيا تعتبر من أهم وأخطر الوزارات - والشعوب المتقدمة تعرف أن الوزارة ليست مهنة ، ولذا يندر أن تجد فى البلاد المتقدمة وزيرا للحربية أو الداخلية من بين ضباط الجيش أو الشرطة - حتى الدول الكبرى التى تقوم حياتها على التسليح والإعداد للحروب وتحتاج إلى استعدادات خاصة للمحافظة على أمن الوطن والمواطنين - يتولى وزارتى الحربية والداخلية فيها وزراء سياسيون يختارون من بين الشخصيات السياسية القادرة على مجابهة المواقف بعقلانية وإعمال فكر ، حتى لا تتورط الدولة أو النظام نتيجة تصرف خاطىء أو قرار متسرع يصدره

الوزير قبل دراسة نتائجه وعواقبه .

ولا يعنى هذا أنى اطالب بأن تكون هذه هى القاعدة العامة لتعيين الوزراء . فما أكثر الشخصيات التى أثبتت جدارتها فى مواقعها من المتخصصين - ولا يستطيع أحد فى مصر الآن أن ينكر أن المشير أبو غزالة يعتبر من أنجح الوزراء الذين تولوا وزارة الحربية وذلك لأنه سياسى بارع وأنا أعتبره من أكبر السياسيين فى مصر الآن ، وأن مصر فى حاجة إليه أيضاً فى هذه المرحلة ، وأعتقد أن معظم الناس فى مصر يتفقون معى على أن الظروف والأوضاع الموجودة فى مصر الآن تحتم ضرورة إعادة النظر فيمن يتولى قيادة وزارة الداخلية فى هذه المرحلة وضرورة اختيار وزير سياسى متفهم لهذه الظروف والأوضاع . وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة تحتاج إلى مقال آخر .

وإذا كان العلماء قد اختلفوا فى جواز المطالبة بتولى عمل من أعمال السلطة والولاية واستدل المانعون بقول النبى (ص) لمن طلب أن يوليه ولاية (إنا لا نستعمل على عملنا من أراده) .. واستدل من أجاز ذلك بقول يوسف لفرعون

مصـر (**اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم**) - فإنى آخذ اليوم برأى من أجاز ذلك مستدلا بقول العلماء (إن الخبير العليم بأمر من الأمور يتعين عليه أن يطلب الولاية لنفسه إن علم ألا أحد يقوم مقامه فى العدل والإصلاح وتوصيل الحقوق لأصحابها) وأنا ازعم أنى أصلح وزيرا للداخلية وأستطيع بعون الله أن اصلح ما افسده غيرى - ولذا أقول (اجعلنى وزيرا للداخلية يا رئيس الجمهورية) .

وإلى اللقاء مع الأسباب التى وعدنا بذكرها فى المقال القادم إن شاء الله .

(٢)

سألنى كثير من أصدقائى عن حقيقة ما نشر فى هذا المكان فى الأسبوع الماضى ، وهل أنا جاد فعلا فيما طلبته من السيد رئيس الجمهورية بخصوص تعيينى وزيرا للداخلية ؟ واتصل بى أحد الأصدقاء يطلب منى التوقف فورا عن الكتابة فى هذا الموضوع حتى لا تستغل وزارة الداخلية هذا الكلان فتلفق لى قضية من قضاياها المشهورة عـن (الترويج لنظام جديد لتغيير النظام القائم) . ونسى كل هؤلاء الأصدقاء أنه رغم ما زعمته من صلاحيتى شخصياً لتولى هذا المنصب الخطير إلا أننى أؤمن أن هذا الوقت بالذات لا يناسب هذا الطلب - ولا يصلح له هذا الأسلوب الذى أعتقد أن كثيرا من الناس يفهمون قصدى من الإعلان عنه - ولم أكن أتصور أن واحداً من الناس سيشك فى أننى لا أقصد نفسى ولا شخصى ، وأننى جعلت نفسى مجرد مثل فقط حتى لا يظن الناس أن أصحاب العمائم لا يصلحون لتولى المناصب السياسية والقيادية ، وليس بإمكانهم أن يتولوا أيضاً كغيرهم

وزارتى الدفاع والداخلية . فأردت أن أؤكد صلاحيتهم لهذه المناصب حتى وإن ظل الوزير محتفظاً بجبته وعمامته فلا علاقة للمظهر الخارجى أو نوع التخصص العلمى بوجود استعدادات خاصة ومواهب معينة تؤهله لتولى أى منصب سياسى . فالأستاذ محمد السعدى فرهود رئيس جامعة الأزهر عمل فترة غير قصيرة بجهاز المخابرات العامة والدكتور الشيخ أحمد هيكل أزهرى ناجح جدا فى قيادة وزارة الثقافة .

وحين صرح أحد الوزراء أمام عدد من أساتذة جامعة الأزهر ذهبوا إليه يشكون سوء معاملة رئيس الجامعة لهم وقال إن الدولة قد تأكد لديها أن الأزهريين لا يصلحون للمناصب القيادية الكبرى بعد أن ثبت فشل معظمهم فيما تولوه من مناصب عليا فى الأزهر والأوقاف ... ثار هؤلاء الأساتذة وأكدوا للوزير أن أسباب هذا الفشل هو سوء اختيار الدولة لمن وضعوه على رأى هذه المناصب الهامة والخطيرة . بل واتهموا الدولة بأنها تتعمد ذلك خشية تأثير أصحاب هذه المناصب على الناس وذلك لثقة الجماهير فيهم وفى مكانتهم العلمية والدينية . وقد ضربوا أمثلة للوزير ببعض العلماء الذين يجمعون بين هيبة العلم وقوة الشخصية والفهم الدقيق للإدارة

من أمثال الدكتور/ موسى شاهين لاشين وأقسم غير حانث أن فى مصر الآن من علماء الأزهر من يصلح عن جدارة ليكون رئيسا لوزراء مصر . ويستطيع أيضا انقاذ البلاد من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية من أمثال الدكتور عبد اللطيف خليف والدكتور محمود حمدى زقزوق ، وليطمئن أعداء الحل الإسلامى عندنا من الكتاب وأصحاب الفكر المنحرف بأن حل هذه المشكلات لن يتم بالحوقلات والتسبيحات وإنما سيتم بالدراسات العلمية الجادة ، واستعمال كل الأساليب الموصلة إلى ذلك . والتى يعتبرها علماء الإسلام الأساس الأول للوصول إلى النتائج المرجوة بعد الاعتماد على الله طبعا.

ولو افترضنا جدلا أن معظم وزرائنا الحاليين قد أثبتوا صلاحيتهم للمناصب التى تولوها فإن هذا الذى لا يشك فيه أحد الآن أن البعض الآخر قد أثبت فشلا ذريعاً وضررا مريعاً ومصلحة البلاد والعباد تفرض على صاحب الحق فى العزل والتعيين أن يتقى الله فيما حمله الله من أمانة هو لا محالة مسئول عنها يوم القيامة هذا إن رعاه الله وحفظه ولم يسأله أحد عليها فى الدنيا أيضاً .

وإذا كان من طبعى ألا أذم أحدا أو اتعرض لتصرفاته الشخصية لأننى لست سبابا ولا شتاما فإن مسئولية النصح التى كلفنا الله بها تحتم علىّ أن أقول أن مصر الآن فى حاجة إلى وزير آخر للداخلية بعد الذى كان ويكون وسأعفيك سيادة الرئيس من تعيينى فى هذا المنصب وأقول هذه المرة (اجعل وزيرا آخر للداخلية) حتى ولو مكفوف البصر ، على الأقل حتى لا يرى ما يفعله أبناء مصر من أعوان الوزير بأبناء مصر من أتباع الحق وأعوان الرحمن .

(٣)

استفسر بعض الأصدقاء عن الأسباب الحقيقية وراء مطالبتى بتعيين وزير آخر للداخلية رغم ما فى إثارة هذا الموضوع من مخاطر كان على أن أتجنبها وأبتعد عنها . ونسى هؤلآد الأصدقاء أن سكوت الناس عن المنكر وبعدهم عن الحق إنما هو جرم كبير وإثم عظيم لأننا أمرنا أن نقول الحق ولو كان مراً . كما أن الطغاة هم صناعة الشعوب الساكتة عن الحق الراضية بالظلم . والطغاة يولدون ويكبرون ويفجرون فى ظل الخوف والجبن وكتمان الحق . وفى الأثر (كما تكونوا يول عليكم) .

وقد رأيت من واجبى كعالم من علماء الدين أن أنصح من أمرنا بنصحهم فأقول كلمة صدق فى دعوة حق .

ولو كنت وزيرا للداخلية ما وقعت فى هذه الأخطاء الكبيرة والكثيرة التى ارتكبت فى حق الوطن والمواطنين بل فى حق الحكومة والنظام وأخطر شىء على النظام أن يتسبب من ينتسب إليه فى هدمه وتحطيمه أو إهانته وتشويه صورته

وقد يكون عن غير قصد أو عن سوء نية ، ومن هنا طالبن بضرورة اختيار الوزير الفاهم الواعى القادر على سياسة الأمور وفهم الملابسات حتى لا تحرق (الحلوانية) بيد من فرض عليهم أن يكونوا حماتها والمحافظين على أمنها وأمانها وحتى لا يؤدى استمرار الظلم وكثرة الضغط إلى اغتيال(حمزة السنباطى) شيخ خفرائها والمسئول الأول عن أمن الناس وأمانهم . وفى هذه الحالة سيضطر اهل الحلوانية مرغمين إلى رفض عمدتهم وعميدهم (صقر) بعد أن كانوا بحكمه راضين وفى رعايته مستسلمين . ولو كنت وزيرا للداخلية ما لفقت أبدا تهمة لبرىء ، فتلفيق التهم للأبرياء ظلم كبير وفساد عظيم ، والله لا يحب الظالمين ولا يحب المفسدين . ولو كنت وزيرا للداخلية ما ضللت الحكام ولا أفهمتهم بأن الوضع خطير والنظام على جرف هار لأبقى فى مكانى وأستمر فى منصبى ولا يتم الاستغناء عنى أو لأثبت قدرتى بغير حق فأرضى غرورى ولا أرضى ضميرى . ولو كنت وزيراً للداخلية ما فرقت بين مصرى ومصرى بسبب دين أو حزب أو فكر أو مظهر شخصى . ولو كنت وزيرا للداخلية ما قبلت أبداً قانون الطوارىء لأنه دليل ضعف وعدم قدرة على إقرار الأمن

وتحقيق الأمان . ولو كنت وزيرا للداخلية ما سمحت لضباط الشرطة أن يتعاملوا بقسوة وغلظة مع أبنائهم وإخوانهم من أبناء الشعب ولعاقبت بشدة كل من اعتدى على فرد من أفراد الأمة بلسانه أو يده . ولو كنت وزيرا للداخلية لفكرت كثيرا فى عواقب ونتائج كل قرار أو أمر ولوضعت نصب عينى رضا الله قبل رضا الناس ، وما نسيت أبدا أنها لن تدوم لى وإن طالت فلو دامت لغيرى ما جاءت إلى ، ولعرفت جيداً أن التاريخ لا يرحم ، والحقائق لا تبقى مكتومة عن الناس ، والملك يبقى مع الشرك . ولا يبقى مع الظلم .

وإن كنا نعتقد بضرورة تغيير الوزير الحالى لفشل سياسته وسوء ادارته أو سرعة انفعاله وصلاطة لسانه ، فإنا فى نفس الوقت لا نعتقد إدراكه لتعمد ارتكاب الخطأ ، أو تصوره لسوء النية فقد أمرنا أيضاً أن نظن بالناس خيراً - والناس قدرات ومواهب أعطاها الله لبعضهم وحرمها من آخرين . ولا حرمنا الله ابدا من وزير هادىء رزين .

هل الدولة مسئولة عن هذا التطرف

الاستياء من الحياة يأخذ فى بعض العصور طابع العموم ويصل تفكير الناس أحياناً حد السخط وتشويه الحسن وعدم الرضا أو القناعة به - ولو بحثنا فى أسباب وصول الناس إلى هذا الحد من الاستياء لوجدنا أنه ناشىء من تأثير الأفكار الشاذة فى العقول ولولاها ما وصل السخط إلى هذا الحد والمعروف أن الناس يقبلون على الآراء المتطرفة أو الشاذة إما لأنها ترضى غرائزهم - أو تتفق مع مايرونه صحيحا ، وإما للثقة بأصالة رأى الكاتب أو الحكيم الذى يثقون فيه ويروج هذا الفكر، وهم يرون أنه يستطيع أن يعرف أكثر منهم وأنه لم يصل إلى ماوصل إليه إلا بعد تفكير طويل ودراسة متأنية مستوعبة ، ولو عرفوا أن الفيلسوف لا يرى الحقيقة دائما وإنما يكون ما يراه ويحكم به مماثلاً للصورة التى يتمثلها فكره هو عند تأثر نفسه بعوامل الحياة المؤثرة فيها - لترددوا كثيرا في اعتناق رأيه والتسليم بفكره ، فالعين المتأثرة لا تبصر الأشياء على صورتها الصحيحة - ولذلك فإن علينا أن نعرف أن

أولئك الذين نقرأ كتاباتهم ونطبع فى عقولنا صور آرائهم ما نظروا إلى الحياة إلا بعيون حولاء وهم متأثرون بعوامل عارضة أثرت فى أفكارهم - والدليل على ذلك أن كبار الكتاب والفلاسفة لا يتفقون على رأى واحد وقد يختلفون اختلافاً كبيراً وتتعارض آراؤهم - ويصل بعضها إلى حد التطرف أو الشذوذ - إلا أن كثيراً من الناس وللأسف ينظرون إلى قول من يثقون فيه كأنه الحقيقة ولا يبحثون عن البواعث التى أدت إلى النطق به أو إعلانه ونشره ويتأثرون بما يسمعون أو يقرأون ويمتزج ذلك بأفكارهم ويؤيدونه بما شاءوا من الأدلة ولا يرجعون عنه حتى ولو ظهر خطؤه - وهكذا يظهر ما يسمى بالتطرف أو الشذوذ .

إن الشذوذ أو التطرف الفكرى عند بعض الناس يؤثر فى غيرهم وفى الجماعات البشرية كلها تأثيراً سيئا يبقى طويلاً وينتقل بالعدوى والوراثة إلى الآخرين ولما كانت مصادر شقاء النوع الانسانى كثيرة متفاوتة كان التطرف أو الشذوذ فى المرتبة الأولى منها . ولابد لنا أن نعرف أن من يكون دليل قافلة تجهل الطريق فهو قد يصل بها إلى وجهتها أو

يضل الطريق فتضل معه وتهلك جميعا · وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة أفكار غريبة وآراء فاسدة عقيمة انتشرت بين كثير من الناس خاصة الشباب منهم وكثر من يؤيدهامن جميع الفئات والطبقات ، إلى حد أنها انتشرت بين من كان يظن أنهم لن يقبلوها ولن تستسيغها عقولهم لأنها تتعارض مع فكرهم وثقافتهم - وكان آخر شىء أتوقعه أن ينتشر بين الشباب فى الجامعات فكرة تدعو إلى عدم المشاركة فى الانتخابات وترى أن دخول مجلس الشعب والمشاركة فيه يتنافى مع التوحيد - ويرون أن الانتخابات جاهلية وأن مجلس الشعب هو مجلس شرك وفسق وعصيان ·

وهم يستدلون بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية على صدق ما يدعون · والغزيب أنهم يوزعون كتابهم هذا بين شباب الجامعات - ويستدل بعض من يوزع هذا الكتيب على صحة ما فيه برفضى لترشيح نفسى مرة أخرى لمجلس الشعب أما الكتيب العجيب فهو مطبوع ومصور ويقع فى ٢٨ صفحة وعنوانه (القول السديد فى بيان أن دخول مجلس الشعب مناف للتوحيد - وهى اختصار لرسالة : ابلاغ الحق إلى الخلق

لفضيلة الشيخ / سيد الغباشى حفظه الله تعالى)

فهل كان العقل يتصور أن يصل خلل التفكير ببعض الناس إلى هذا الحد ؟ - ومن هو الشيخ سيد الغباشى هذا ؟ أنا أشك فى مؤلف الكتاب والمروجين له وأرى أن هذا يدخل ضمن مخطط إفساد عقول الشباب المسلم - والذى سنتحدث عنه معكم فى احاديثنا المقبلة إن شاء الله وإلى اللقاء ٠

الشباب التائه بين الداخلية والأوقاف

لقد فطرت كل المخلوقات على التأثر بما يقدم من حنان وعطف أو قسوة وعنف يستوى فى ذلك الإنسان والحيوان الصغار منهم والكبار. بالعطف والحنان استطاع الانسان أو يروض الوحوش ويسخر الجان - أما الشدة والعنف أو حتى الاحتقار وعدم الاهتمام فإنه بالضرورة يؤدى إلى مقاومة هذا العنف ورفضه حتى لو كان استعمال هذا العنف أو القسوة مع قط أليف أو كلب وليف . وما أكثر ما نشاهده ونسمع عنه من حيوان يقتل صاحبه وينتهز فرصةً تمكنه من القضاء عليه وقد لاحظت أن بعض الحيوانات التى سخرها الله لبنى البشر ترفض أن يقترب منها اشخاص بعينهم ، وتعتدي عليهم بالرفس أو إلقائهم من على ظهورها إن تمكنوا من ركوبها وذلك موجود فى الحمير والخيل والجمال . ولو عرف الانسان حقيقة هذه الفطرة التى فطر الله مخلوقاته عليها لكان جديراً به أن يتعامل مع خلق الله خاصة بنى البشر منهم بما لا يؤدى إلى الحقد أو الكراهية أو ردود الافعال العنيفة التى يضطر إليها فى الحوار أو التفكير أو إبداء وجهات النظر التى قد تكون

على صواب ، أو تكون خاطئة . لكنهم لا يمانعون فى توضيح الصحيح لهم وبيان فساد مايعتقدونه ويؤمنون به وأرجو ألا يظن ظان أنى ابرز بذلك تصرفات خاطئة قد يقع فيها البعض نتيجة ردود الأفعال ، لأنى رغم ذلك أرى أن الانسان يختلف كثيراً عن الحيوان فى قدرته على تحمل الشدائد والصبر على المكاره والنظر إلى ما يصيبه على أنه امتحان وبلاء يجب أن يصبر عليه ويدعو الله أن يرفعه عنه - فأنا ضد الارهاب بشتى صوره وأشكاله سواء كان إرهابا من السلطة أو إرهابا من جماعة تود أن تخرج على هذه السلطة وتفرض رأيها بأسلوب العنف واستعمال السلاح - ولهذا فإنى أناشد المسئولين فى بلادنا من الحكام والكتاب والمفكرين أن يتصرفوا بحكمة وأن يضعوا فى اعتبارهم ردود الأفعال العنيفة التى قد يرد بها بعض الشباب على تصرفات حكومية أو مقالات وأفكار تحارب قضايا اعتقادية يرى بعض الشباب أنه لا وسيلة لرفضها أو الرد عليها إلا بالعنف واستعمال القوة لأنهم ممنوعون من الحوار مرفوضة أفكارهم وأراؤهم لا يسمح لها بأن تعرض فى صحفنا وتمنع من أن يرد بها على أفكار بعض

الكتاب والمثقفين - وصدقونى أيها السادة بأنه لا توجد فى مصر مشكلة اسمها مشكلة (التطرف) وإنما يوجد فقط مشكلة (سوء التصرف) وانظروا إلى رد الفعل الطيب عند الناس جميعا خاصة الشباب منهم حين أصدر الصديق الفاضل والوزير العاقل الأستاذ الدكتور محمد محجوب وزير الأوقاف قراره الجرىء بأداء شعائر صلاة العيد بالميادين العامة - وقد شهدت هذه الميادين عشرات الآلاف من المسلمين أدوا صلاتهم فى هدوء دون أن يحدث ما يعكر الأمن أو يخالف النظام إننى أدعو السيد وزير الداخلية إلى استشارة علماء الأهر وبعض القيادات الدينية ممن يثق فيهم الشباب ويؤمنون بعلمهم واخلاصهم لدينهم ووطنهم فى أسلوب التعامل مع الشباب على أن تتنازل وزارته عن أسلوب القمع والإرهاب واستعمال العنف مع الشباب المتدين بالذات وأن يأمر قوات الأمن عنده ألا تتعرض للشباب فى المساجد. ونحن كعلماء على استعداد لمجابهتهم والاطلاع على آرائهم وأفكارهم ثم نعلن للناس جميعاً ما صح من فكرهم وما خرج من هذا الفكر عن الطريق القويم . والله الموفق والمعين .

احذر هؤلاء الكتاب ياسيادة الرئيس

كان المشركون فى مكة يعاملون النبى (ص) وأصحابه على أنهم خارجون على القانون والنظام وكانوا يعتبرونهم (متطرفين) وينعتون كل من يرفض نظامهم الفاسد ويدعو إلى الإصلاح من خلال دعوة الإسلام بأنه صابىء - واستعملت سلطات الدولة المكية كل وسائل القهر والتعذيب والتنكيل لوقف دعوة الحق ومنع انتشارها . كما أجرت أيضا أقلام وألسنة عملائها من الشعراء وغيرهم للنيل من دعاة الحق وزعيمهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وادعى المشركون على المسلمين ما ليس فيهم ونسبوا إلى رسول الله أنه كاهن وساحر وقالوا عنه أنه دجال وكاذب . ومع ذلك لم تتوقف دعوة الإصلاح ولم يستسلم المغرضون أو زعيمهم واستمروا فى كشف سوء وضلال النظام القائم ، حتى سقط النظام وتغير المجتمع وكان هذا التغيير والتبديل سببا فى تقدم العرب وسيطرتهم بعد ذلك على مقاليد الحكم والسياسة فى كثير من الدول .

ويوم أن يحارب قادة نظام قائم من يعارضونهم ويطالبون

بإصلاح النظام أو تغييره . فلا يعنى هذا بالضرورة أن هذا النظام على حق والمعارضين على باطل . فقد يكون العكس هو الصحيح كما هو الحال فى أماكن كثيرة من بلاد العالم معظمها وللأسف ينتمى للإسلام لكنهم لا يأخذون من الإسلام إلا اسمه ، بل ان الكثيرين من حكام هذه الدول يعرفون الحق ويتجاهلونه لأغراض فى أنفسهم أو ضعف فى شخصياتهم يمنعهم من التغيير والإصلاح خشية إقصائهم عن الحكم أو إبعادهم عن الاضواء ، ممن يوجهونهم أو يتحكمون فى مقاعدهم وتوجيه سياستهم وسياسة بلادهم .

ويتبع أولئك الحكام فى نهج سلوكهم أو السكوت عنهم أو الدفاع عن أخطائهم وتصرفاتهم كل المنتفعين من هذا النظام من أصحاب الضمائر الميتة والذمم الخربة ، مع أن شرعة الأخلاق توجب أن يكون الإنسان فى جميع أحواله مع الحق له أو عليه - لا مع الحال التى تسمى حقا فى رأى من تنفعه وباطلاً في رأى من تضره - ويختلف الناس فى الجرم والإثم حيث لا يسوى الإسلام بين من سلك مسلك الخطأ عن غير قصد نتيجة تضليل أو فهم خاطىء - وبين من عرف الحق ورأى

الخطأ فسكت عنه وهو قادر على المنع أو النصح ، وبين من عرف الحق والباطل حقا وهؤلاء أخطر الناس على الناس وأشدهم يوم القيامة عذاباً ومهانة ٠

وبعض كتابنا وللأسف من هذا النوع الأخير الذى يزيف الحقائق ويدافع عن الأباطيل ولا يتقون الله فيما يقولونه ويعلنونه للناس وذلك أنهم من المنتفعين أصحاب المصالح والأغراض وأن كتاباتهم يظهر فيها الكذب والادعاء - ولم أكن اتصور أن الاستاذ صلاح حافظ سيسقط هذه السقطة وينهى حياته بهذا الإفك والبهتان حيث ادعى كذبا فى جريدة أخبار اليوم يوم السبت الماضى - أن كل التنظيمات الإسلامية هى تنظيمات جهاد تعتبر للمجتمع المصرى جاهليا والحكومة جاهلية ، وأنها تعتبر دولة آيات الله فى ايران نموذج الدولة الإسلامية ، وأن كل الاحزاب قد وقعت فى حبائل هذه التنظيمات التى ستجهز على الأحزاب كلها يوم أن تصل إلى السلطة ٠ ولما كانت هذه دعوى كاذبة قصد بها نفاق السلطة ولخطورة ما قيل مما يحتاج لتفصيل فإنا نرجىء الرد عليه للأسبوع القادم إن شاء الله ٠

محاورات التطرف بين تزييف السلطة
واحجام العلماء

قال لى بعض من أثق فيهم وأطمئن إلى كلامهم . إن الشيخ الغزالى يعانى حالة نفسية سيئة من يوم إعلان البيان حيث اكتشف أنه وقع فى عملية غش وخداع . فقد فوجىء بالبيان المكتوب وفيه ما هو مطلوب . قلت : لا أحد يشك أبدا فى حسن نوايا الشيخ شعراوى أو صدق الشيخ الغزالى أو إخلاص الطيب النجار . وإنما الذى اشك فيه هو معرفتهم بخبث وألاعيب بعض الأجهزة الأمنية وخداع بعض الإدارات الشرطية . عن جهل بنتائج ما يفعلون وعدم فهم لما هم به مكلفون - والمثل يقول (إسأل مجرب) فقد شاركت مع بعض العلماء فى مناقشة الشباب والتحاور معهم بعد مقتل السادات ، وبدأت الحوارات جادة وصريحة تنشرها جريدة اللواء الإسلامى دون حذف أو تزييف . ونجحنا بعون الله تعالى وبسبب هذه المصارحة فى تصحيح أفكار كثير من الشباب . إلى أن تصور المسئولون أن النشر فى غير صالحهم فمنعوا النشر فى الصحف وظل الحوار من غير نشر أو إعلان

حتى طلبنا أن يعرض الحوار فى التلفاز · وكان شرطنا مع اللواء أبو باشا أن يعرضوا كل مايقال ولا يحذفوا شيئا وأن تطلق الدولة سراح من لم تثبت إدانتهم وهم كثيرون · ووافق الوزير· وفى هذا اللقاء الذى ضم عشرة من العلماء قلت للوزير أبوباشا : ألا ترى يا سيادة الوزير أن الشباب معذور لأنه مقهور · إن تصرفاتهم ليست إلا ردود أفعال لما يشاهدونه من انحراف · ورجع صدى لما يحسونه من ظلم وإجحاف · ثم ماهى طلبات الشباب ؟ إنهم يطالبون فقط بتطبيق الشريعة فلم لا تطبقون الشريعة ؟ هنا قال الوزير على الفور (إحنا بنطبق ٩٥٪ من الشريعة يا مولانا) فقلت له : ولما لا تكملون الباقى أو تعلنون عن استعدادكم لتنفيذه ؟ · وقبل أن يجيب الوزير قال أحد الحاضرين من غير تفكير ودون تدبير (معنى هذا يا دكتور أننا سنقطع أيدى بعض المسئولين) · وفوجىء الوزير بما قلته وقاله الزميل الذى استوزروه بعد ذلك · فالتفت إلى جاره القريب كأنه يطلب منه أن يرد علينا أو يسكتنا - وبهدوئه المعروف وصدقه المعهود · قال الدكتور الطيب النجار (يا سيادة الوزير الشباب معذور لأنه لا يجد القدوة فى الكبار

فقال الوزير (إزاى يا شيخ طيب ؟) فقال الطيب النجار بسرعة وبدون تفكير (إذا كانوا شايفين وزراءهم لصوص) وحين لا حظ الشيخ تأثر أبو باشا بما قال ، استدرك يقول : (أنا اقصد الوزراء السابقين ، أما الحاليين لسة ما عرفناش عنهم حاجة) .

لقد كان لقاءا مباركاً طيباً قلنا فيه الحق وأنطقنا الله فيه بالصدق . وكانت نتيجة اللقاء صدور أمر استبعادى أنا والشيخ النجار من المشاركة فى هذه اللقاءات . حتى فوجئت بعد شهرين كاملين بمندوب من وزارة الداخلية يبلغنى تحيات السيد الوزير ، ويرجونى الموافقة على الحضور لديوان الوزارة لمناقشة الشيخ الفرماوى زعيم الفرماوية المعروفة ، وذلك بعد أن رفض الحوار مع كل من أحضروه إليه .

ولما أبديت دهشتى من استدعائى للحوار بعد أن غضب على الوزير ، قال الرجل إنه سيطلعنى على السر على ألا أتأثر بما يقول ، ثم قال إن السيد الوزير قال له بعد فشل الكثيرين فى اقناع الفرماوى بالكلام : (إنه لن ينجح معه إلا فلان أبو لسان طويل) .

وهنا أدركت السر فى احضار المندوب لهدية قيمة قدمها إلىّ فى بيتى باسم السيد الوزير ، وأحمد الله أنى تمكنت بعد أكثر من ثلاث ساعات من استدراج الفرماوى العجيب الذى سكت وهرا ثم نطق كفرا . بعدها صممتت الداخلية على أن أشارك فى ندوات الرأى . فحاورت السماوى وعددا آخر من الشباب . ثم بعدها رفضت الكلام ، وأعلنت العصيان ، بعد أن شاهدت التزوير والتلفيق فيما سجلته من حلقات - وعرفت أنهم يقطّعون الجمل ويفصّلون الكلمات ويضمون بعضها إلى بعض ليخرجوا منها موضوعا آخر لم أقله ، وكلاماً جديداً لم أقصده - وكانت الساعات الخمس فى التسجيل يختصرونها إلى ساعة أو أقل . فاعترضت وهددت . ثم بعد الاستمرار فى هذا التزييف انسحبت ، وأعلنت وقتها لكل الناس أننى لن أشارك فى ندوات الرأى بسبب هذا الغش والخداع حتى لا يُضم اسمى إلى قائمة من يسمونهم علماء السلطة ووعاظ الشرطة .

لقد كان من السهل علاج المتشددين من الشباب وإرشادهم إلى الطريق القويم لو لم تتصرف الدولة بهذه الصورة

التى أفقدت الشباب ثقته فى العلماء وأضاعت هيبتهم عند جماهير الناس - والعلاج لا قيمة له إذا لم يضع المريض ثقته فى الطبيب . فما بالك بمن يرفض الذهاب إلى هذا الطبيب . لقد تضاعف عدد المتشددين عشرات المرات وظهرت خلال هذه السنين جماعات وجماعات . وسيظل العدد فى إطراد وازدياد إذا بقيت هذه السياسة الخرقاء فى اسلوب المحاورة وطريقة المعالجة - ومع ذلك فسيظل الحوار الجاد (من غير مونتاج) هو أجدى علاج وأنجح سلاح . ولذا فإنى أقول بوفاء واخلاص: - دعوا العلماء الأحرار يحاورون ويناقشون ، واتركوا جماهير الناس تسمع وترى حتى تتأكد من صدق ما تدعون . ثم انتظروا ما سنفعل ويفعلون . وبعدها سيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون .

هل تبارك الدولة حملات التشكيك فى الإسلام

أثناء حوار بين عدد كبير من أساتذة الكلية التى أعمل بها حاول بعض الأساتذة أن يؤكد موافقة الدولة واستحسانها لكل ما يقدم من حملات واتهامات للإسلام وصلت إلى حد التشكيك فى الدين نفسه وبأساليب واضحة مكشوفة تثير سخط الجماهير المسلمة وتستثيرهم ضد النظام وضد رئيس الجمهورية باعتباره المسئول الأول أمام الله والناس عن كل ما حدث فى بلد ولاه الله أمرها .

وقال أخرون أن مشاغل الرئيس الكثيرة وانشغاله بالبحث عن حل لمشاكلنا الاقتصادية قد تكون هى السبب فى عدم علمه أو معرفته بهذه الأمور - وحاول البعض الآخر أن يأتى باللوم على مستشارى الرئيس وحوارييه الذين لا يطلعونه على كل صغيرة وكبيرة تحدث فى البلاد - وعلل البعض عدم علم الرئيس بعدم وجود المستشارين المخلصين الذين تحتم عليهم ظروف عملهم أن يخبروا رئيس الدولة بكل صغيرة وكبيرة تحدث فى مصر مع قلة عدد أعوان هؤلاء المستشارين

المتخصصين - والذين يفترض فيهم أن يقوموا بتحليل الأحداث والوقائع الأخرى حتى تقدم الحلول الواقعية الواقية المجمع من أى خلل أو فساد أو انحراف . ولام عدد كبير من الحاضرين مجمع البحوث الإسلامية وتقصير علمائه فى القيام بواجب النصح للحكام والمحكومين وسكوت شيخ الأزهر وعلماء المجمع على هذه الهجمة الشرسة ضد الإسلام وضد من يعتقدون ضرورة هيمنته على جميع نواحى الحياة .. وعدم قيام المجمع الرسمى بواجب التوعية للشباب ونشر الأفكارالصحيحة للإسلام لتصحيح أفكار بعض الشباب من المتشددين ولترد به على هؤلاء الكتاب من الشيوعيين والملحدين - وقالوا إنهم فعلوا ابرؤا ذمتهم أمام الله والناس وأدوا رسالتهم التى كلفهم الله بها ووضعوا فى هذه الأماكن والمناصب من أجل حمايتها وتبليغها للناس . وحمىَ الحوار بين الزملاء وهم جميعا من مشايخ الأزهر وعلمائه - وعلت أصوات بعضهم تطالب باتخاذ موقف موحد تجاه هذه القضية - وضرورة بيان يوقعونه مع أكبر عدد آخر من أساتذة جامعة الأزهر وهم كثيرون يعلنون فيه شجبهم لموقف الحكومة وموقف

موظفيها (أعضاء مجمع البحوث) الذين هم أساسا هيئة كبار العلماء ثم يبدأون بعد ذلك فى الرد على كل ما يثار من شبهات ضد الإسلام وما يتخذ من إجراءات تعسفية ضد العلماء العاملين أو من تكون تهمته مجرد الانتماء للمتدينين واقترح عدد من الحاضرين تشكيل هيئة مسئولة عن ذلك بعيداً عن سلطان الرسميين بالجامعة إما من خلال نادى أعضاء هيئة التدريس - وإما من خلال جماعة مستقلة يشكل لها مجلس إدارة مسئول ويكلف بعض الأساتذة بالرد على كل ما ينشر أو يثار - وحين اثار أحد الحاضرين ضرورة أخذ إذن الجامعة ارتفع صوت عدد كبير من الحاضرين معترضا على ذلك وقالو إننا لا نقبل أبدا أن ننتظر الإذن لنا بذلك فهذا عملنا وهذه مهمتنا والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يحتاج إلى إذن حاكم أو موافقة سلطان وإلا حق علينا العذاب والهوان ولعننا الله كما لعن بنى اسرائيل بسبب عدم نهيهم عن المنكر - والله يلعن أى قوم يضيع الحق بينهم ثم انفض الاجتماع على أن يتم الاتفاق النهائى بعد العيد إن شاء الله - ونحن فى انتظار ·

لاشك فى إخلاص الرئيس مبارك ولكن - - - - ؟

إتصل بى أحد المسئولين بالدولة وأخبرنى أنه قرأ ما تضمنته كلمتى فى الأسبوع الماضى وأنه عجب لظنى غير الصحيح فى الدولة التى قلت أو قال بعض أساتذة كلية أصول الدين إنها توافق وتستحسن كل ما يكتب وينشر من حملات واتهامات للإسلام وصلت إلى حد التشكيك فى الدين ذاته - وقال لى كيف تقولون ذلك والله يقول " إن بعض الظن إثم " . ثم حاول سيادته أن يؤكد بأنه ليس من حق الدولة أن تحجر على فكر أحد من الناس ولا أن تمنعه من أن يكتب ما يشاء إلتزاما بما قرره الدستور من حرية الكتابة أو النشر أو النقد وأن ما ينشر بالصحف من مقالات تتضمن آراء وأفكار الكتّاب لا سلطان للدولة عليها ولا تساءل عنها الحكومة أمام مجلس الشعب باعتبار أن الصحافة هى السلطة الرابعة فى البلاد وهى مستقلة تماماً عن السلطات الثلاث الأخرى (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ثم قال سيادته بالحرف الواحد . اننا مسلمون ملتزمون وإن رئيس الدولة رجل مسلم

يعرف ربه تماماً ويلتزم بأمر دينه ولايرضى لدينه أن يتّهم أو يهان - إلا أنه يحترم الدستور والقانون ولا يجب أن يتدخل فى اختصاصات أى جهة من الجهات - ثم استطرد المسئول الكبير فقال : وأنا معك فى أن علماء الأزهر مقصّرون وبإمكانهم أن يردوا على ما يكتب ويثار - ولا أحد يستطيع أن يمنعهم أو يتدخل فى شئونهم - بل بإمكان مجمع البحوث الإسلامية باعتباره الهيئة التى وكل إليها المحافظة على الدين وتقاليده أن ترفع دعاوى قضائية ضد الصحف التى تنشر مقالات تهاجم فيها الإسلام كما تقولون . ومع احترامى لما قاله صديقى العزيز - وهو أحد المسئولين الذين أعرف عنهم حبهم لدينهم وإخلاصهم لهذا الدين - فإنى أرجو أن أؤكد له أولا : بأننى أثق كل الثقة فى إسلام وتدين الرئيس مبارك الذى يعلم الله أنى أحببته من كل قلبى بعد لقائى معه ، وتأكيده لى على حرصه الشديد على نشر تعاليم الدين بين الناس ، وعدم رفضه الشخصى لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى مصر ، إلا أنه يرى فقط أن يتم ذلك بالتدرّج وبهدوء - حتى لا تحدث هزة فى المجتمع بسبب تعوده منذ

فترة طويلة على قوانين أخرى لم يتعود عليها أو يألف غيرها كما أكد لى سيادته بأنه عوّد نفسه وأبناءه على أن يقرأوا قبل النوم شيئاً من القرآن الكريم.

أما اتهام الحكومة - كحكومة - بأنها توافق على التشكيك فى الدين وتستحسنه فأنا شخصياً لا أعتقده ، وإن كنت أرى أنها تقصّر تقصيراً شديداً فى مراقبة بعض الأجهزة التابعة لها والتى ثبت أنه لا يزال فيها بعض من الشيوعين والإلحاديين من أصحاب الفكر المنحرف . وكثير من الناس يعرفون بعضا من هؤلاء فى جهاز التليفزيون وصحفنا ومجلاتنا القومية . وفى إمكان الحكومة أن تتحكم فى الأجهزة التابعة لوزاراتها كالتليفزيون ومصلحة الاستعلامات وهيئة الكتاب وبعض الهيئات والمصالح الأخرى . كما تستطيع أن توجه وتنبه وتهدد وتمنع من يكتبون فى الصحف ويصل بعض ما يكتبونه إلى إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، ويثبت خروجهم على ملة الإسلام . لأن الحرية محدودة بحدود القانون ، والقانون يمنع السخرية والاستهزاء من دين الدولة الرسمى .

وإلا فقولوا لى لمصلحة من تنشر هيئة الكتاب الحكومية كتابا فى سلسلتها المسماه (قضايا إسلامية) تحت عنوان (قصة الحديث المحمدى) لمحمود أبو رية . والكتاب كله تشكيك فى السنة وإنكار لكتبها ، وتشكيك فى صحة ما اشتملت عليه كتب البخارى ومسلم وأصحاب السنن ؟ ، مع أن السنة هى الأصل الثانى للشريعة ومعظم أحكام الشريعة بما فى ذلك العبادات تعتمد عليها اعتمادا كلياً ولا يمكن معرفة حقائق وتفاصيل أركان الدين الخمسة إلا عن طريقها .

وهناك أشياء أخرى تشكك الناس فى صدق نوايا المسئولين ، وهى التى دفعت علماء أصول الدين وكثيرين من أبناء الشعب إلى هذا الظن السىء .

ونرجىء ذكر بعض هذه الأمور إلى حديثنا القادم إن شاء الله .

لايفل الحديد إلا الحديد

ذكرت فى الأسبوع الماضى نماذج من تورط بعض الهيئات الحكومية فى مهاجمة الإسلام والنيل من أحكامه وتعاليمه - وذكرت مثلا لذلك بكتاب نشرته هيئة الكتاب الحكومية وفيه تهجم على السنة المطهرة والتشكيك فى مدى صلاحيتها وحجيتها ، الأمر الذى يوحى بالضرورة بأن الدولة تبارك حملات التشكيك فى الإسلام - بل تدفع إليه وتشجع عليه ، وربما ظن بعض السياسيين أو مستشاريهم أن هذا الأسلوب كفيل بمنع ظاهرة انتشار التيار الإسلامى واستقطابه لأعداد كبيرة من الشباب تحت شعار الحل الإسلامى وتطبيق الشريعة الإسلامية والذى وجد استجابة كبيرة من عامة الناس وكثيرا من خاصتهم . وهذا لا شك فهم خاطىء للمشكلة وأسلوب فاشل للمقاومة ، بل أنها طريقة سهلت وتسهل لأعداء النظام أيا كانت هويتهم إثبات صدق قضيتهم وإثبات انحراف النظام وضرورة تنحيه أو تغييره ، بل إن شباب الجماعات الإسلامية رغم تشدد بعضهم فى أحكام الدين وبعد

البعض الآخر عن فهم أحكامه الصحيحة ، قد استطاعوا بسبب أساليب العلاج الخاطئة ، أن يجذبوا إلى صفوفهم آلافا من الشباب الذى تورط مثلهم واعتنق أفكارهم ، وملايين من البشر فى مصر وخارجها تعاطفوامعهم كدعاة لدين يؤمنون به من غير أن يعرفوا تفصيلات أحكامه وحكمه . تماما كما يتعاطف معظم الشباب المسلم مع النظام الإيرانى الآن رغم معتقدات قادة هذا النظام التى تتعارض مع معتقدات أهل السنة والتى لا يعرفها الشباب - إلا أنه يقارن فقط بين ظاهر الحياة الاجتماعية عندهم بما هى عندنا ، أما اعتقاد أهل الشيعة الايرانيين بعصمة الإمام أو تكفيرهم للصحابة وبعض زوجات النبى فهم لا يعرفون عنه شيئا . والعلاج فى نظرى لا يكون بمهاجمة الإسلام ، ولا بإثبات عدم صلاحية أحكامه للتطبيق ، ولا بإرهاب اصحاب الفكر الإسلامى ، أو حتى أصحاب الآراء المتطرفة منهم .لأن هذا الأسلوب يؤدى كما قلنا إلى نتائج عكسية ويزيد الجماعات الإسلامية تمسكاً بمعتقداتهم وتصميما على الوصول إلى أهدافهم التى قد يضطرون لاستعمال الأساليب غير المشروعة للوصول إليه .

وقد ثبت أن مقاومة الفكر بأسلوب البطش والقوة يؤدى إلى قوة هذا الفكر وكثرة أتباعه ، بل ثبت علميا أن انتشار العقائد وتغلغلها فى النفوس وجذب الأعوان والأتباع لا يتم إلا من خلال عمليات الإرهاب لأصحابها بالسجن والتعذيب . وقد قلنا أن فترات السجن والتعذيب هى فترات صقل وتدريب لأصحاب هذه العقائد وطريق جيد لتثبيتها وتعميقها فى النفوس ، ينطبق هذا على كل العقائد السماوية كما ينطبق أيضا على أصحاب الآراء والأفكار الانسانية - الصحيح منها والفاسد على حد سواء - ولولا العنف والقسوة مع اصحاب بعض الأفكار الإنسانية ما انتشرت ولا ظهرت وكان بالإمكان أن تموت فى مهدها إذا استعملت أساليب مضادة من جنسها .

والمثل الشائع يقول : (لا يفل الحديد إلا الحديد) ، ولذا فإنى ما زلت أكرر ما قلته كثيراً قبل ذلك بأن الفكر لا يقاوم إلا بالفكر ، وأسلوب الحوار أجدى مع أهل الفكر من البطش والتهديد والإرهاب . فما توقفت حرب الخوارج التى قتل فيها عشرات الآلاف من المسلمين إلا بعد أن أصدر خليفة

المسلمين عمر بن عبد العزيز قراره الشهير بفك أسر المعتقلين منهم ووقف القتال معهم واستعمال الحوار الذى كانت نتيجته استسلام الخوارج بعد اقتناعهم بوجهة نظر الخليفة وانفضاض أتباع هؤلاء الخوارج من حول زعمائهم وقادتهم ، أما اسلوب الحوار (فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) .

نريد أعمالاً لا أقوالا يا سيادة الرئيس

تتميز هذه الأمة عن غيرها بأنها تجيد الكلام ولا تحسن العمل ، وقد استطعنا خلال الثلاثين سنة الماضية أن نتدرب جيداً على فن عقد المؤتمرات وصياغة التوصيات ، وأن ننفذ بأنفسنا لأنفسنا الخطة (الكوهينية) الخطيرة ، وهى امتصاص غضب الغاضبين وإسكات الثائرين . ومحاولة اقناع الناس أن السلطة ليست بعيدة عما يدور فى الساحة ، وأنها أيضا معنية بما يدور فى الشارع السياسى وبما يشغل الرأى العام ، وتجيد مباحث أمن الدولة استعمال هذه الخطة ، بل هى من صناعتها ، وصاحبة تنفيذها واستعمالها تقربا للحاكم ، ومحاولة منها لإقناعه بأنها تقوم بواجبها على الوجه الأكمل فى حماية الحكم والنظام .

فى سنة ١٩٧٤ قال لى أحد كبار المسئولين بمباحث أمن الدولة : (إننا نتعمد ترك بعض الأئمة والدعاة ينتقدون الأوضاع ، ويتحدثون بما يوحى بأن فى مصر حرية ، وذلك لامتصاص ما فى نفوس الشعب من غضب وثورة) والحقيقة

أيها الأخوة أن الكلام سهل وما أيسره ، وما أسهل عقد المؤتمرات واللقاءات وما أيسرها ، لكل مناسبة وأى مناسبة ، لكن ماهى النتيجة ؟ هل توصلت هذه اللجان أو المؤتمرات إلى توصيات وقرارات يكون لها واقع عملى وتنفيذ فورى أو حتى على المدى البعيد؟ وهل تلتزم الجهات التى توجه إليها هذه التوصيات بتنفيذها أو حتى قراءتها ودراستها ؟ وهل تستطيع الجهات التى تقيم هذه المؤتمرات أو اللجان أن تنفذ أو تصمم على تنفيذ قراراتها وتوصياتها ؟ أو حتى تلح وتطالب بهذا التنفيذ ؟ ما أكثر اللقاءات التى تمت والتوصيات التى صدرت وما أجمل وأروع ما قدم من حلول لعلاج مشكلات المجتمع حتى ممن يملكون التنفيذ وهو ما نسميه فى بلادنا (بالجهاز التنفيذى) .

العجيب أن مصير هذه القرارات والتوصيات كمصير البحوث العلمية التى يتقدم بها الباحثون والمتخصصون فى جامعاتنا المصرية ، حتى بيان الحكومة الذى تقدمه كل عام لمجلس الشعب هو صورة مكررة من الأحلام الوردية والأمانى الجميلة ، وهو لا يعدو أيضا أن يكون مجرد توصيات لا ينفذ

أن ينحرف واحد فيتقاضى رشوة أو يقع فى جريمة تزوير فهذا شىء عادى خاصة فى عصرنا الذى شاع فيه الفساد وانتشرت الرشوة حتى وقع فيها بعض كبار رجالات الدولة المسئولين عن حماية المال العام ، ولا يعنى هذا أننا نبرر أو نسكت عن معاقبة هؤلاء المجرمين والضرب على أيديهم بيد من حديد - ولكننا فقط نرى أن من الحكمة ألا نبالغ ونضخم الأمور وأن نضع كل شيى فى موضعه الصحيح ٠ بل إن من الإسلام ألا نتعجل إصدار الاحكام ونلقى بالاتهامات على بعض الناس قبل أن تثبت إدانتهم ٠ خاصة وأننا نعيش عصرا فرضت عليه ظروفه السياسية أن تلفق فيه التهم للأبرياء وتنسب الجرائم أحيانا للمظلومين وقد أصبح فى استطاعة النصابين والمزورين أن يدسوا وثائق مزيفة ومستندات ملفقة وتسجيلات مزورة للشرفاء وأصحاب المبادىء من المعارضين وكما يقول الأستاذ مصطفى أمين : (إنه عندما يشتد الصراع السياسى تعمى العيون عن التفريق بين الحقائق والأباطيل٠)

ولا تزال قصة الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس الأسبق وما لفق له من تهم حديث الناس حتى الآن ، وقبل ذلك لفق للإخوان المسلمين تهمة التدبير لقتل جمال عبد الناصر وأثبت التاريخ أنها كانت مرتبة ملفقة وأن وراءها أيد خفية ومصالح خاصة بعضها داخلى وبعضها خارجى . ولا زلت أعجب حتى الآن من تلفيق تهمة اعتداء الزميل سيف الغزالى على شخصى فى داخل قاعة مجلس الشعب وادعاء أنه أخذ يكيل لى اللكمات والضربات فى وجهى وصدرى وتوضيح ذلك بالصور مع أن شيئا من هذا لم يحدث ، وقد التقطت الصور أثناء حوار منفعل بينى وبينه وكأن خناقة حقيقية تدور ونقلتها صحف أجنبية عن صحافتنا المحلية ورددت - ماقالته ترديدا حرفيا - .

وكما قلت أنا لا ادافع عن انحراف أو فساد بل على العكس أدعو إلى القسوة والشدة مع المنحرفين المفسدين خاصة بعد أن أصبح الانحراف ظاهرة من ظواهر هذا المجتمع وآفة من آفات هذا العهد ، ولكن بعد ثبتوت التهمة عليهم ، وعلينا أن نراعى الله ونتقيه فلا نساعد على تلطيخ سمعة الآخرين

وإلصاق التهم بهم قبل أن تثبت إدانتهم فإن فى هذا انتهاكا لحرمة المجتمع نفسه وقد طولبنا بحمايته وعدم إشاعة الفساد فيه وقد لام الله على بعض المسلمين الذين روجوا لشائعة رددها بعض الحاقدين على الإسلام حين اتهموا عائشة رضى الله عنها بالزنا مع أحد الصحابة الأتقياء (فنزلت الآية تهددهم وتتوعدهم وتقول لهم :" إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب اليم فى الدنيا والآخرة " ونزلت آية أخرى تدعو المؤمنين إلى الظن بالمسلمين خيراً فتقول " لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا إفك مبين " .

هل آن الآوان لتطبيق العدالة ؟

تكفلت شريعة الإسلام بالإنسان ككل روحه وجسده ، وامتدت رعاية الإسلام له إلى عرضه وماله ، ووضعت للمسلمين من القوانين والعبادات ما يكفل لهم هذه الحماية والرعاية . ففرض الإسلام العبادات لتقوية الروح وتدريب النفس والجسم على تحمل الصبر والمشاق . وفرض الحدود لتكون السياج الذى يحمى رعاية دولة الإسلام من الاعتداء على أنفسهم أو أعراضهم أو أموالهم . وبين النبى ذلك فى كلمات قليلات حيث قال : (كل المسلم على المسملم حرام ، دمه وماله وعرضه) وهنا كان القصاص ممن يعتدى على النفس بالقتل أو الجرح . وكان قطع اليد لمن يعتدى على المال بغير وجه حق . وكان الضرب والإهانة على ملأ من الناس لم يعتد على العرض بالسب والشتم . أما من ينال العرض بأكثر من السب والشتم فإنه معرض لعقوبات تصل إلى حد الإعدام - وكل ذلك كما قلنا لحماية النفس الإنسانية من أى أذى أو اعتداء ينالها بصرف النظر عن مكانة الجانى الاجتماعية أو

وضعه العام أو الخاص فى مجتمع المسلمين - ولم يكن ليسمح الإسلام أبداً بإهانة مسلم أو إيذائه حتى ولو كان متهماً بارتكاب جريمة ، لأن الإسلام حدد لكل جريمة عقابها ، ولايوجد فى شريعة الإسلام أى عقاب بدنى أو نفسى لمتهم لم يصدر ضده حكم قضائى من قاضيه الشرعى بعقاب محدد معين . ولا يصح لمن ينفذه أن يزيد عليه أو ينقص منه . ولو تعرض المواطن لعقاب أو أذى من حارسه أو من غيره قبل صدور الحكم تحتم القصاص ممن اعتدى ، وعوقب من أمر بذلك عقاباً يتناسب مع هذا الاعتداء ، أقله القصاص حداً ، وأكثره القتل زجراً وتعزيراً - خاصة إن تكرر منه ذلك ، وأدى عمله هذا إلى ترويع الآمنين أو إذلال المسلمين .

فى ابريل ١٩٨٥ كنت فى زيارة لمدينة لندن ، والتقيت هناك بأمين المجلس الإسلامى الأوروبى ، الأستاذ الفاضل / سالم عزام . وقد أهدانى سيادته بعض كتب المجلس ونشراته وكان من بينها تقرير مفصل فى أكثر من ثلاثين صفحة ، أصدرته لجنة حقوق الإنسان كسجل للتعذيب فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ . وقرأت فى هذا التقرير

الذى وزع فى جميع انحاء العالم ما لا يتخيله أو يتحمله عقل بشر . ومن بين ما قرأت أيضاً كتابات كثيرة فى صحف عربية وأجنبية عن وقائع للتعذيب مشفوعة بالصور والتفاصيل ، محددة بالأيام والأسماء .

وقد كان هذا الموضوع أحد الموضوعات الكثيرة التى طلبت مقابلة السيد / رئيس الجمهورية لإطلاع سيادته عليها ومناقشته فيها وكنت أو أن أدلو بدلوى فى تقديم بعض الحلول لما يعانيه مجتمعنا من مشاكل تزداد يوماً بعد يوم حتى شوهت صورة بلادى - كما شوهت صورة حكامنا الذين أدين لهم بالولاء وأرجو لهم كل خير . لكن لم يستجب لطلبى ، كما لم يستجب لثلاث طلبات أخرى و لأسباب لا أعرفها أرجو ألا يكون من بينها أنى مواطن من الدرجة الثانية لانتسابى لحزب معارض وعدم مشاركتى فى حزب الحكومة - وفى يوم الجمعة الماضى فقط أحسست أن شيئاً ما قد حدث فى بلادى حيث أعلنت الصحف قرار النائب العام بإحالة ٤١ من ضباط الشرطة بعضهم من ذوى الرتب الكبيرة إلى محكمة الجنايات لاتهامهم بتعذيب عدد ممن اتهمتهم الدولة فيما يسمى بتنظيم

الجهاد - وإن كان هذا العمل العظيم يدعو إلى توجيه الشكر للنائب العام والإشادة بعدالة ونزاهة القضاء فإنه من الإنصاف أيضاً أن نوجه شكراً أكبر وتقديراً أعظم لسيادة الرئيس مبارك الذى ترك الحرية للقضاء ليقول كلمته ولم يتدخل لمنع صدور هذا القرار التاريخى العظيم . وهى على كل حال خطوة نرجو أن تتلوها خطوات .

والله الموفق والمعين .

شكرا شكرا يا مبارك

المواقف الكبيرة تنبىء عن نفسها وتفرض على الناس تقديرها واحترام أصحابها - وقد فرض على عمود هذا الأسبوع موقفان كبيران عظيمان أحدهما للسيد الرئيس حسنى مبارك والآخر للسيد الفاضل محمد فؤاد سراج الدين رئيس الحزب حيث وجدت فى هذين الموقفين دليلاً كبيراً على صدق هذين الرجلين وإخلاصهما لوطننا الحبيب وابنا البرؤوم مصر

أما الموقف العظيم للرئيس مبارك ومن حقه علينا أن نشيد به ونقدره فهو موقفه من شروط البنك الدولى التى وجد فيها شروط ذل وإهانة لبلده الذى يجب أن يظل مرفوع الرأس والهامة وفى دول أوروبا يتحدث الرجل بكبرياء وشموخ عن كرامة بلاده وفضلها على القاصى والدانى كما تحدث عن حضارتنا القديمة والحديثة وفضل هذه الحضارة على العلم كله ولم ينس وهو فى بلاد الغرب المسيحية أن يتحدث عن الإسلام ومبادئه السمحة وعن فضل هذا الإسلام على الغرب وانبهار علمائهم بما حوى من علوم وثقافة وأن يفخر ويفاخر بأزهره

الشريف وعلماء هذا الأزهر ورجاله وكأنه أراد أن يذكرهم بالمثل العربى (تموت المرأة ولا تأكل بثدييها) ·

وقد اضطر الرئيس الفرنسى أن يعترف بهذا ويعلن بأن مصر هى أم الدنيا وأن الإسلام وعلماء المسلمين من أهم أسباب إطلاق هذا الأسم عليها - وهذا الكلام له معناه ومغزاه الكبير حين يصدر من زعيم لدولة أوروبية عريقة مثل فرنسا ·

وأما موقف الأستاذ فؤاد سراج الدين فهو ما رأيته وشهدته فى الأسبوع الماضى وقد كنت أجلس معه فى مكتبه بمقر الحزب وكان يصحح بعض ما عرض عليه من أخبار ورأيته يغير بعض الكلمات التى يرى أنها قد توحى بما يمكن أن يؤدى إلى فهم آخر يسىء إلى مصر أو للرئيس مبارك وقد فوجئت به يتوقف عند خبر من الأخبار ويرفض بشدة ما كتبه الصحفى وقول بانفعال إن فى نشر هذا الخبر إذاعة لأسرار البلاد التى يجب أن يحافظ الجميع عليها · ويقول وليس من مصلحة البلاد أن نطلع الأعداء على هذه الأسرار ولا أن نحرج الحكومة · فى هذا الأمر نحن وطنيون قبل كل شيء ولا يعنى أننا معارضون أن نفشى أسرار تضر موطننا حتى ولو كنا فى

خلاف مع الحكومة فليس كل مايعرف يقال وإلا أصبحنا خونة ولا نستحق شرف الانتساب لمصر - ولقد أكبرت الرجل كثيراً ووجدت أن من حقه أيضاً أن يعرف الناس هذا الموقف العظيم لرجل عظيم ٠

وإذا كان قد تكرر مشاركة مصر فى مؤتمر العالم الإسلامى فى الكويت خلال هذا الشهر فإننى اقترح أن يصحب الرئيس مبارك فى هذه الرحلة شخصية إسلامية من علماء الأزهر وسيكون فى ذلك لفتة كريمة توحى باهتمام مصر بانتسابها إلى الإسلام واحترامها لمبادئه وتعاليمه ، كما أن ذلك سيكون من أسباب لفت أنظار الدول الإسلامية إلى ضرورة التوحد باسم هذا الدين ولتكون هذه الشخصية الإسلامية رمزاً لاستمرار قيادة مصر للعالم الإسلامى وسبقها إياهم بفهم تعاليم الإسلام وأحكامه التى يجتمعون باسمها ويشرفون بالانتساب إليها - وسيعرف المسلمون أن أمهم مصر فى حاجة إلى مساندتهم والوقوف بجانبها فى محنتها الاقتصادية الراهنة بدلاً من أن نمد يدنا إلى هؤلاء وأولئك ٠

هل تنوى الدولة إلغاء مجمع البحوث والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ؟

صرح فضيلة المفتى لجريدة اللواء الإسلامى فى الأسبوع الماضى ، بأن لقاءه الأخير مع الرئيس مبارك تركز حول إنشاء دار الافتاء الجديدة ، واستعداد الدولة لتلبية كل ما تحتاج إليه من مساندة وخدمات . ولو اكتفى فضيلة المفتى بهذا التصريح رغم أن مثل هذه الأمور البسيطة لا يناقشها رئيس الدولة - لهان الأمر وخفت حدة الشك والإنكار - إلا أن فضيلة المفتى ورط نفسه وأحرج سيادة الرئيس . حين أضاف إلى تصريحه السابق ، بأن المقابلة تناولت أيضا وجوب مسايرة دار الافتاء للأحداث الحاضرة ، والرد على كل ما يثار من قضايا دينية أو اقتصادية أو اجتماعية . وكل ما يهم المجتمع الإسلامى وفق روح العصر وفى اطار الشريعة الإسلامية السمحة ، وقد علق كثير من الزملاء على ان الجزء الأخير من هذا التصريح آخطر من قرارات العقيد القذافى بالغاء مناصب الوزراء والسفراء ورؤساء المحاكم ، ثم اعلان جمهورية ليبيا العظمى . لقد

ألغى فضيلة المفتى بتصريحه هذا مجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ولجنة الفتوى بالأزهر ، وكل ما يعلق بأمور الحياة حسب تخصصاتهم ، مستعينين فى أبحاثهم ودراساتهم بأبحاث ودراسات الآخرين من أصحاب التخصصات الأخرى . ثم لا تصدر أى فتوى أو قرار إلا بعد مناقشات مستفيضة وطرح وجهات النظر المختلفة . ثم يتفقون فى النهاية على قرار واحد يلتزم به الجميع ليكون قراراً ملزما لشعوب العالم الإسلامى كله - أما وظيفة المفتى فى مصر فلا علاقة لها بهذه الدراسات الحديثة . ولا القضايا الكبرى التى تحتاج إلى أبحاث مستفيضة ومراجعات دقيقة تستغرق وقتاً وجهداً ، كما تحتاج إلى عدد كبير من المتخصصين فى جوانب الحياة المختلفة - فوظيفة المفتى قضائية مرتبطة كل الارتباط بوزارة العدل . ولا يعطيها هذا الحق أن المفتى الحالى عين من خارج الهيئة القضائية الشرعية على غير العرف والعادة ، إذ أنها منذ خضوعها لوزارة العدل يعين شاغلها من بين خريجى معهد القضاء الشرعى الذين عملوا فى المحاكم الشرعية وظلوا يتدرجون فى مناصب القضاء حتى يصل أكبرهم سناً وأقدمهم

خدمة إلى هذا المنصب الذى عرف الناس فى مصر أن عمله لا يتعدى أخذ رأيه الشرعى فى أحكام الإعدام التى تصدرها محاكم الجنايات ، لما لذلك من صلة بأحكام الشريعة ، وبما للمفتى من خبرة طويلة فى أعمال القضاء وقوانين المحاكم ثم أضيف إلى ذلك مسئوليته كقاض شرعى عن إعلان رؤية الأهلة وبخاصة هلال رمضان بعد أن يستمع إلى شهود الرؤية فيصدر حكمه بثبوت الرؤية أو عدمها . حتى يطمئن الناس .

ولعلنا نلاحظ أن زبائن دار الافتاء حتى الأن معظمهم من النساء أو الرجال أصحاب المشكلات المتصلة بالحياة الزوجية وأما لجنة الافتاء المشكلة من عدد من كبار العلماء تنتسب كل مجموعة منهم إلى مذهب من المذاهب الأربعة . فهى المسئولة رسمياً عن النظر فى فتاوى الجمهور فى كل أمور الدين . ومنها أيضاً ما يتعلق بالحياة الزوجية . وقد استقر رأى جمهور هذه اللجنة على آراء محددة فى قضايا معينة اتحدت ظروفها وملابساتها ، أما بعض الأمور الخاصة ببعض الأفراد ، فإن لأحد أعضاء اللجنة أن يفتى فيها منفرداً بعد الالتزام بالقاعدة العامة للفتوى وهى معرفة وقائع الفتوى

والباعث على الاستفتاء ونفسية المستفتى . وأما ما يجد من أحداث وما يثار حول الإسلام من شبهات والذى أطلق عليه فضيلة المفتى اسم (الأحداث الحاضرة وما يثار من قضايا دينية) فهى ليست من اختصاص دار الافتاء ولا فضيلة المفتى ، ولو كان عند فضيلة المفتى جهاز دينى يضم علماء متخصصين فى غير أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية ، وبإمكانهم أن يقوموا بما يقوم به مجمع البحوث الإسلامية أو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لسمع الناس عنه . ولكان هو الأولى بأن يقوم بالتجوال فى المحافظات برئاسة فضيلة المفتى لوزير الأوقاف والمسئولين عن الدعوة فى وزارته ، ومشاركته فى قوافل وزارة الأوقاف كمجرد عضو عادى - اللهم إلا إذا كانت وظيفة المفتى ستنقل إلى وزارة الأوقاف بدلا من وزارة العدل التى لا يوجد فى دار الافتاء التابعة لها عالم واحد يرافق المفتى ويسانده ويثبت أن وزارة العدل جديرة بتحمل هذه المسئولية الكبيرة .

إلى أين نسير وأين ننتهى ؟

فى عام ١٩٢٨ قدمت إحدى الممثلات فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحاكمة بتهمة ارتداء فستان ارتفع عن الأرض بمقدار شبر واحد لأنها خالفت بذلك عادة أهل هذه البلاد فجرحت مشاعر الناس وخرجت على القيم والتقاليد والعادات .

وفى عام ١٩٣٦ قدمت ممثلة ألمانية إلى المحاكمة أيضاً بسبب ارتدائها لفستان كشف جزءاً من كتفها الأمر الذى يتعارض مع كرامة المرأة وضرورة احتشامها والتزامها أيضاً بمبادىء الأخلاق والآداب .

وتدخلت بعد ذلك عوامل داخلية وخارجية لا مجال الآن لذكرها استطاعت خلال هذه الفترة القصيرة من الزمان أن تغير العادات والتقاليد وأن تقضى على المبادىء والقيم وأن تقلب الصحيح إلى فاسد والفاسد إلى طيب ومألوف وبدأ فستان المرأة يرتفع إلى أعلى حتى تخطى الزكبتين وما فوق الركبتين

إلى أن أصبح فى أمريكا تستغنى عنه تماماً . ولم يعد خروجا على القيم والآداب أن تبقى عارية تماماً كما ولدتها أمها إن رغبت فى ذلك كما أصبح من حقها أن تمارس مع الرجال الأجانب عنها ما تشاء مما تأباه الفطرة وينهى عنه الخلق والدين بل وضع الناس فى هذه البلاد لأنفسهم من القوانين واللوائح ما يسهل لهم هذه الأعمال وما يمنع عنهم تعرض الغير لهم وممارساتهم التى هى من قبيل الحرية الشخصية عندهم بمجرد حتى ولو بالنظر إليهم باحتقار أو استهزاء - ولم يعد عيباً ولا حراماً أن يتزوج رجل من رجل أو أمرأة من أخرى مثلها - كما لم يعد عيبا ولا حراماً أن يتبادل الأزواج زوجاتهم أو يجلس الناس فى الحدائق العامة عرياً كما ولدتهم أمهاتهم .

ومعنى هذا أن الانسان إلف العادة . وأن تكرار العمل ومزاولته يصبح بعد ذلك غريزة وفطرة - ولعل هذا كان من أسباب ضرورة الحاجة إلى تعاليم فوقية وأحكام إلهية تعيد التوازن إلى الانسان وتدفع به إلى الطريق الصحيح وتهديه إلى الصراط المستقيم . وهنا كانت الحكمة فى بعث الرسل وإنزال الكتب وتكليف اتباع هؤلاء المرسلين وخاصة من

تخصصوا فى الدعوة إلى الله وحمل بعد رحيل أصحاب الرسالات . بضرورة تذكير الناس بتعاليم السماء وانذارهم بوعيد الله الذى توعد به الضالين المضللين - وكانت أيضاً حكمة الله فى اشتمال كل الكتب السماوية على أخبار الأمم السابقة وما كان فيها من انحراف ثم ماحدث لهذه الأمم من خسف أو إغراق أو تدمير أو عذاب لتكون عظة وعبرة لمن أراد أن يتعظ ويعتبر .

وقد عرف أن انحرافات الأمم السابقة لم تظهر مرة واحدة وإنما بدأ يتطور شيئاً فشيئاً حتى عم الفساد وانتشر الضلال فحق عليهم المحق والعذاب وزالت دول وبادت بسبب فسادها وسكوت المصلحين عن نصحهم وليس بسبب شركها . فالقاعدة أن (الملك يبقى مع الشرك ولا يبقى مع الظلم) ولذا قال الله تعالى فى كتابه الكريم " **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم (أى بشرك) وأهلها مصلحون** ".

وحين ننظر حولنا ونتفحص أحوالنا نجد أننا نعيش فترة من الزمان شبيهة بفترات تاريخية مضت انتشرت فيها كثير من المفاسد والانحرافات ووصلنا فيها إلى درجة لا أبالغ حين

أقول إنها لا تقل عن انحرافات أقوام أبادهم الله بسبب انتشارها فيهم - بل إن زماننا قد جمع أزمنة أمم كثيرة بعضها أحرقت كأمة شعيب بسبب تطفيفهم الكيل والميزان وبعضها أغرقت كآل فرعون حين ألهوه فاستخف بهم فأطاعوه وكأمة لوط التى ارتكبت الفواحش فدمر الله ديارهم وجعل عاليها سافلها .

ولولا أن الله وعد بعدم إبادة أمة محمد (ص) لدمر الله علينا ديارنا وقضى علينا وانتهى أمرنا إلا أنه قال " **وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون** " لكنه سبحانه اكتفى بالامتحان والابتلاء فسلط علينا شر خلقه (اليهود) لعلنا نعتبر ونزدجر - فكان الضنك والهوان والذلة مع أننا أصلاً أهل عزة ومجد . وصدق الله القائل " ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى - قال رب لم حشرتنى أعمي وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى وكذلك نجزى من اسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الأخرة أشد وأبقى " .

وفى اللقاء القادم إن شاء الله سترى كيف انقلبت الأحوال وتغيرت المبادىء وأصبح الحلال حراماً والحرام حلالاً - كما أصبح الشريف عبيطاً والنصاب والدجال والمرتشى هو الذى يفهم الأمور ويعيش عصره ويقدر خطوه - ومع التكرار والاستمرار أصبح ذلك شيئاً مألوفاً وعملاً مشروعاً . ثم تطور حتى استشرى وعمت البلوى وساد الفساد وتحقق قول الله تعالى " **ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس** "

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

هل تنفذون ما وعدتم به يا سيادة الرئيس ؟

لعلنا نلاحظ أن كثيرين ممن يتقاضون رشاوى من الناس متدينون ويؤدون جميع الفرائض الدينية بإخلاص يلفت أنظار المحققين المدققين فى هذا الوضع العجيب والشاذ . وأنا أعرف كثيراً من تجار العملة الذين يتاجرون فى السوق السوداء لا يتركون فريضة ، وبعضهم يحج كل عام ويتبرع بكثير من أمواله لأعمال البر والخير . كذلك فلعلنا نلاحظ أن كثيراً من التجار يفرقون تماماً بين تعاملهم مع الناس وتعاملهم مع الله . فهم يملأون المساجد ويصوم كثير منهم يومى الأثنين والخميس ، وينفق كثير منهم أيضاً على الفقراء والمساكين وأعمال البر والخير ويظهر التدين واضحاً على وجوههم ، لكنهم مع ذلك يطففون الكيل والميزان ويغشون الناس . ويبيعون سلعهم أحياناً بأسعار فيها كثير من المبالغة ، وفيها ربح مغالى فيه ويرون أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى . بل إن بعض العلماء لا يتورعون من أن يتهربوا من الضرائب أو دفع المستحق عليهم من الجمارك ويصنعون ذلك دون أن يؤنبهم ضمير أو يمنعهم مجرد تفكير . لقد فرق الناس تماماً بين العبادات والمعاملات

مع أن الدين كما قال النبى (ص) هو (المعاملة) . وهذا يؤكد ما قلناه قبل ذلك من أن الإنسان إذا ما تعود على شىء وألفه أصبح شيئا عادياً ومشروعاً ، حتى لو كان فى الأصل حراماً . ولعل إبعاد الدين عن السياسة ولفترات طويلة هو السبب فى ظهور هذه الأزدواجية والخلط بين الحلال والحرام والممنوع وغير الممنوع . ولو طبقت شريعة الله فأصبح ما يحرمه الدين هو الحرام فى القانون ، وما يحله الدين هو الحلال فى القانون لانتهت هذه المشكلة واستراح الناس ؟ فى الطريق الصحيح . ولا شك أن كثيراً من الذين يتهربون من دفع ما عليهم من جمارك أو ضرائب لا يعرفون أن هذا الذى يفعلونه مما يدخل تحت المحرم وإلا ما أصبح هذا تفكير كل الناس تقريباً بما فيهم كثيرون من علماء الدين أنفسهم . وهنا يأتى دور مجمع البحوث الإسلامية الذى يجب أن يكون له دور فعال وتبيان موقف الإسلام من مثل هذه الأمور . تجار العملة الصعبة فى السوق السوداء والتى تبث أن لها دوراً كبيراً فى التأثير على اقتصاد البلاد والتى تؤدى إلى إثراء عدد قليل من الناس ثراءاً فاحشاً دون جهد يذكر ، لاشك أنها حرام .

ألا أن بعض من يمارس هذه التجارة لا يعرف هذا ولم يسمع عنه . أما ما يحله القانون ويحرمه الشرع كإباحة الخمر تجارة واستعمالاً ، وكالتعامل بالفوائد المحددة والتى ثبت بإجماع العلماء تحريمها ، فإن هذه الأمور وأمثالها مما يرى المسلم التناقض فيها بين الشرع والقانون هى من أسباب تناقضه مع نفسه ، وظهور الخلل فى تفكيره وعدم إمكانية التفريق بين الحلال والحرام ، مع أن النبى (ص) قال : (الحلال بين والحرام بين . وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس) ولنا أن نقول بعد سكوت الدولة الرسمى عن توضيح الحلال والحرام أن الجزء الأول من الحديث قد نسيه الناس ، وبقى لهم منه قوله عليه السلام (وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس) .

وأخيراً فإن حل هذه المشكلة وإعادة الناس إلى التوازن الحقيقى ، وعودة الضمائر إليهم ليفهموا بها الحلال والحرام والطيب والخبيث . إنما هو فيما أعلنته الحكومة ولم تنفذه وصرحت به وسكتت عنه ، وهو ما سمته (تنقية القوانين مما يخالف الشريعة الإسلامية) . فهل هناك أمل ؟

سياسة الدولة وراء تقصير الأفراد

اشتهرت لفظة (التنمية) فى هذا العصر ، وبدأنا نسمع هذه اللفظة فى كلمات وأحاديث وخطب الساسة والعلماء والمفكرين ، وكان أكثر الناس استخداماً لها الوزراء المكلفون بوضع الخطة والميزانية لهذه الدولة ، التى بدأت تشهد ركودا وتعيش حالة كسل وخمول وعدم مبالاة . وقد لاحظت عدم استجابة الناس لهذه النداءات وعدم اهتمامهم بها ، بل إن عامة الناس لا يفهمون معناها ولا تؤثر فيهم من قريب أو بعيد ، مع أن عملية التنمية ذاتها إنما هم أصحابها والمطالبون أساساً بتنفيذها ، باعتبار أن التنمية وهى تعنى الزيادة والإجادة ضرورة من ضرورات هذه الحياة . وأنها فرض عين على كل مواطن تمكنه قدراته وإمكاناته المادية والصحية من تحقيقها باعتبار أن العمل عبادة ، وأن تعطيل الطاقات هو كفر بأنعم الله التى أنعمها على الإنسان . ولذا فإن المفهوم الحقيقى لمعنى العبادة هو : توجيه الطاقات الجادة والمثمرة لخدمة الإنسانية بما فى ذلك الاستفادة مما فى باطن الأرض وما على ظهرها . بعد أن سخر الله للإنسان كما يقول : " وسخر

لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه " ودعاه للعمل واستعمار الأرض فقال : " **فامشوا فى مناكبها ، وكلوا من رزقه ، وإليه النشور** " ومن هنا كانت التنمية ، التى هى كما قلنا ضرورة من ضرورات الحياة ، مسئولية وضرورة تحتمها الأمانة التى يطالب بها المسلم ، لأن زيادة الإنتاج العام تعود بالنفع بطريق مباشر وغير مباشر على الأفراد . وفقر الدولة هو فقر للأفراد يترتب عليه نقص الأجور ، وغلاء الأسعار . كما أن عدم توافر السلع نتيجة تكاسل وخمول الأفراد يؤدى إلى غلائها ، فحين لا ينتج القمح بكميات كافية يزيد ثمن الدقيق ، وحين يقل إنتاج الفاكهة تزيد أسعارها . وهكذا ارتفعت أسعار كثير من السلع فى بلادنا كالعدس والأرز والفول والثوم وغير ذلك من الحبوب والفاكهة . وسبب ذلك أن كمية الانتاج لا تكفى الاستهلاك أو تكفيه ، لكن الدولة تصدر جزءاً منه لحاجتها إلى المال لاستخدامه فى أغراض أخرى . ولا شك أننا نعيش مشكلة قلة الموارد فى بلادنا تلك المشكلة التى أدت بالتالى إلى ظهور مشكلات أخرى ترتبت عليها ، بل وصلت هذه

المشكلات إلى حد حرمان السلطة فى كثير من الأحوال من اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب ، وحرمنا من الكثير مما هو من حقنا الطبيعى نتيجة حاجتنا لمعونات الغير أو قروضهم ، ولم يعد القرار الكامل فى أيدينا خشية أن نحرم من قروضهم ومعوناتهم . ولم يعد خافياً على أحد أن حاجتنا المتزايدة كل عام تدفعنا إلى التنازل عن كثير من حرياتنا . بل كان ذلك سبباً فى تأجيل أمور هى من أصول العقيدة ، ولا ينكرها إلا أعداؤنا ، لكننا أجلناها وماطلنا فى تنفيذها خشية أن يؤدى ذلك إلى اتخاذ قرار بالحرمان من قمح وقروض الآخرين .

والحقيقة أن موقف أجهزة الحكم من الشعب بجميع فئاته وطوائفها هو من أسباب هذا التقصير الذى يجب أن يتوقف فوراً . وأنا أرى الناس لو فهموا أنفسهم وعرفوا دينهم لفرضوا على السلطة ما يريدون . والغريب أن ذلك لن يكون إلا بالتنمية وزيادة الانتاج وفهم الحقوق والواجبات ، والتغيير لا يأتى وحده **" إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "** ، " كما تكونوا يوّل عليكم "

هل نحن فى حاجة إلى بنازير مصرية ؟

يبدو أن النساء فى هذا العصر هم أمل الشعوب فى إقرار العدل وإظهار الحق وتحقيق الديمقراطية الصحيحة لشعوبهن وقد أثبتت النساء اللاتى حكم شعوبهن حتى الآن . أنهن بالفعل كن أكثر دهاءاً وذكاءاً وإخلاصاً من كثير من الرجال - فقد خدمن بلادهن وشعوبهن خدمات جليلة كبيرة رفعت من مستوى هذه الشعوب . وجعلت الأنظار تتطلع إليها وهى فى غاية الخجل والحيرة . والغيرة أيضا - فهاهى الزعيمة الهندية الراحلة (إنديرا غاندى) كانت مثالاً للشجاعة والاخلاص لبلدها وشعبها . ولولاها ما تحدث الناس الآن عن الديمقراطية والنزاهة فى الحكم التى تسود بلادها الهند الآن . ولا عن التقدم العلمى والنووى الذى تفتقده دول كثيرة أقدم منها حضارة وأقل منها سكاناً وأغنى ثروة وموارداً . ناهيك عن (باندرنايكا) التى حكمت سيلان وأكينو التى وقفت أمام أقوى وأكبر ديكتاتور حكم الفلبين بالحديد والنار وانتصرت عليه بقوة الحق قبل قوة السلاح وتولت قيادة شعب

منقسم على نفسه . لكنها بذكائها ودهائها وحبها لبلادها لا تزال صامدة حتى الآن رغم المحاولات الكثيرة لإزاحتها عن السلطة وإبعادها عن الحكم . ولكن هيهات أن تسقط وقد فقدت الشعوب ثقتها فى الرجال . وعرفوا أن النساء أقوى عاطفة وأكثر حباً للحرية وأشد رغبة فى تحقيق وإقرار السلام. فالمرأة بطبيعتها لا تقبل تعذيب الناس أو القسوة عليهم كما يفعل الرجال مع أبناء شعوبهم وإخوانهم فى الدين والوطن – فقلب المرأة أحنى بكثير من قلب الرجل . ولا أعتقد أن أمرأة واحدة فى الدنيا تقبل أن يعذب حيوان كما يعذب الرجال بعض المعتقلين الآن . وستبكى وتنحب . بل ستصرخ وتلطم حين تسمع فقط ما يصنعه الانسان (الرجل) بأخيه الإنسان – فهى كما قلت رقيقة المشاعر جياشة العاطفة . وليست كبعض الرجال الذين قست قلوبهم فكانت أشد من الصخر والحجارة لأن **(من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله)** .

إن الراحلة إنديرا غاندى أجرت انتخابات نيابية فى

بلادها كان بإمكانها أن تزورها لكنها لم تفعل ورسب حزبها فى الانتخابات وهى فى الحكم فسلمت الراية لغيرها واحترمت مشاعر شعبها وإرادتهم . فكان أن قدروها واختاروها مع حزبها فى الانتخابات التالية - وأما تاتشر المرأة الأوربية الرقيقة فقد قادت شعبها إلى بر الأمان حين أعطاها ثقته وسلم لها قياده . فارتقت به وأصبح ذكرها الآن فى العالمين - وانتخبها الانجليز ثلاث مرات متواليات . فكانت أول رئيسة لوزراء بريطانيا تحكم هذه الفترة الطويلة من الزمان . وأصبح كثير من مشكلات بلادها السياسية والاقتصادية فى خبر كان - وقد لقبوها بالمرأة الحديدية . مع أنها لا تزال بسيطة رقيقة كما هى . لم يمسسها كبر ولم تتسلط عليها عقدة نقص . ولم يظهر على وجهها فى أى موقف من المواقف عبوس أو غرور.

وربما كان هذا من أسباب تطلع الشعب المسلم فى باكستان إلى قيادة نسائية تنقذه من حكم العسكر وتمنحهم الحرية وتعطيهم الأمان على الرغم مما عرف عن الباكستانين من تمسكهم بتعاليم الدين وما عرف عن رأى العلماء المسلمين فى كل مكان عن حكم النساء وقيادة النساء . فكبت الحريات

وقسوة السلطة وحرمان الناس من حقوقهم جعلهم يتنازلون عن كثير مما يؤمنون به ويعتقدونه - وربما وجدوا أن مخالفة الدين فى أمر من أوامره وجزء من أجزائه أفضل عندهم من الخروج منه والبعد عنه . بسبب حرمانهم من المشاركة فى حكم بلادهم بالشورى الحقيقية التى هى أصل من أصول الدين وركن كبير من أركانه - فاختاروا أخف الضررين ورضوا بما نهى عنه رسول الله (ص) مضطرين مرغمين . فهل نحن في حاجة إلى بنازير مصرية تحل مشكلاتنا وتنهى أزماتنا وتصلح أحوال بلادنا ؟ . هل نحن فى حاجة إلى بنازير وأكينو أو الشيخة طيمة الحسينى أو نفيسة أبو المعاطى ؟ إن فى حسنية أو ع مصر نساء كثيرات أقوى من بنازير وأكينو وتاتشر . وإنى أخشى أن يتحركن وينفعلن ويثرن فنرى مصر وقد عادت إلى عصر حتشبسوت وكليوباترا وشجرة الدر ويستسلم الرجال للنساء - وياويلكم وقتها من العزيز الجبار .

يا سيادة الرئيس : - جرب ولو مرة واحدة تعيين امرأة فى موقع قيادى كبير ولن نعترض عليكم أبداً إن فعلتم ذلك فى مجلس الشعب والنساء كثيرات ونحن راضون حتى لو

اعترض العلماء لأنهم سيفاجئون يوما ما بشيخات أزهريات يطالبن بعضوية مجمع البحوث الإسلامية . ومن يدرى فقد تطالب إحداهن بمشيخة الأزهر .

ولا حول ولا قوة إلا بالله .

حتى لا تأتى بنازير مصرية

لو كنت مكان الرئيس مبارك لأعلنت على الفور تنازلى عن رئاسة الحزب الوطنى . ثم أصدرت قراراً بحل مجلس الشعب . وقراراً آخر بتشكيل حكومة مؤقتة برئاستى (أى الرئيس) وعلى أن يتولى وزارة الداخلية رجل آخر غير الوزير الحالى . ويفضل أن يكون رجلاً مدنياً مستقلاً (وعموماً فإن العبد لله على استعداد لقبول هذا التكليف المؤقت) وعلى أن تكون التعليمات صريحة واضحة - لا تزوير ولا تدخل لصالح حزب أو شخص . وعلى أن يتولى القضاء الإشراف الكامل على عملية الانتخاب . ولا بأس من الإبقاء على القانون الحالى للانتخابات حتى يتم تشكيل المجلس الجديد وينظر في تعديله أو إلغائه . ثم يبحث فيما يراه من إصلاح بعد ذلك - كتعديل الدستور أو غيره . من التعديلات أو التغييرات التى أصبحت ضرورة ملحة فى هذا العصر - ولا يهم أبداً أن يحصل حزب من الأحزاب القائمة على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة ما دامت هذه هى إرادة الجماهير - ولا يضير الرئيس أن يفشل الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات ولا

يحصل على النسبة المطلوبة - ما دام الرئيس هو رئيس كل الأحزاب وحبيب كل الطوائف والحريص على مصالح الشعب . واطمئن يا سيادة الرئيس . فلن يؤثر ذلك على مكانتك وزعامتك - بل على العكس سيكون هذا العمل الكبير العظيم دليلاً على وفائك لشعب مصر الذى اختارك زعيماً ونصبك رئيساً . وسيكون ذلك مبررا للتمسك بك والتضحية فى سبيل بقائك واستمرار رئاستك (وإن أردت البقاء والاستمرار) وستكون أول زعيم لمصر فى عهد ثورتها (المجيدة) يعمل بالفعل من أجل صالح الشعب ومصلحة الأمة . وسيتحدث المؤرخون عن انجازاتك وبطولاتك ووفائك وإخلاصك - ولن يجد مؤرخ واحد أياً كانت هويته أو عقيدته فرصة للتشهير بك أو للتنديد بحكمك كما فعلوا مع من سبقوك . ولا يجدر بالإنسان أن ينسى ما سيحدث فى المستقبل بسبب الحاضر الذى نعيشه . فالأحوال لا تستمر . والسعادة لا تدوم . والبقاء لله وحده والعمل الصالح الناجح هو الذى يخلد الذكرى ويرفع صاحبه ومن يلوذ به من الأهل والأنصار إلى أعلا عليين .

لاتصدق يا سيادة الرئيس . ما يقوله لك أتباعك وأنصارك عن شعبية الحزب الوطنى ورغبة الناس فى استمراره فى الحكم فالناس بطبيعتهم يحبون التغيير والتبديل وينتظرون من الجديد أن يصحح لهم أخطاء القديم . لا تصدقهم يا سيادة الرئيس لأن الآلاف التى تراها أحياناً تصفق لك بعنف وتهتف لك بعمق تصفق أيضاً لغيرك وتهتف أيضاً لمن يخالفونك الرأى ويعارضون النظام . ستجدهم أنفسهم ومعهم آخرون مثلهم أو يزيدون يرددون هتافات أخرى لغيرك وربما تجدهم يهتفون ضدك - فإذا كنت ترى عشرة آلاف أو عشرين ألفاً يصفقون لك على جانبى الطريق أو فى مؤتمر عام يصفقون ويهتفون فستجد أضعافهم يستمعون إلى محاضرة يلقيها الشيخ كشك أو ندوة يحضرها الشيخ صلاح أبو اسماعيل أو علوى حافظ . وقد تجد أضعاف أضعافهم مع الشيخ حافظ سلامة يخلعون القلوب بهتافاتهم الدينية ويهزون الأرض والجو عندما يقولون (الله أكبر) وليتهم يطلعونك على صور المشاركين فى المؤتمرات الحزبية وعلى الأعداد الرهيبة التى تحضرها وما يفعلونه مع رؤساء الأحزاب وقادتها . بل لعلك سمعت عن بعض اللقاءات

التاريخية لفؤاد سراج الدين فى فاقوس والمنصورة والإسكندرية وكيف حملوا سيارته من فوق الأرض وساروا بها عدة أمتار - إحذر - يا سيادة الرئيس من وسوسة الشياطين وخداع الآفاكين المنافقين الذين يخدعونك ويضللونك فيهللون لك ويكذبون عليك لأنهم أصحاب غرض وهوى · وهم بطانة السوء التى حذر النبى (ص) منها ، يقول الإمام على كرم الله وجهه : (الجماهير أتباع كل ناعق) فلا تغرنك الأصوات المجلجلة ولا التصفيق الحاد ، وإلا فإن معارضيك يصفقون لك أيضاً حين تلتقى بهم إما حياءاً منك أو مجاملة لك أو مجاراة لمن صفق فورطهم وورط الباقين ·

سيادة الرئيس : إن عظيمة الحسينى ونفيسة أبو المعاطى وسعدية القماش لا يعرفهن كثير من الناس لكنهن رغم ذلك موجودات جاهزات متنمرات - وغيرهن فى مصر كثيرات - وأخشى أن يظهرن فجأة ويصبحن بنازيرات مصريات - ووقتها سيستجيب لهن الرجال ويؤيدهن النساء · ثم يصفق الجميع لهن عن رضا واقتناع ·

وإلى لقاء ·

الفهرس

دار الحقيقة للإعلام الدولي

١٧ شارع الدكتور عبد الغفار عزيز - دار السلام
القاهرة
تليفون ، فاكس : ٩٨١١١٩

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٩/٢٥٩٤

مؤسسة الوفاء للطباعة
نهاية شارع الدكتور عبد الغفار عزيز
دار السلام - القاهرة